

فاني ادعى رقبتهما فان وصلت اليها والافاني على شفعية منها واذا قال هذا لا يطل شفعية
 به عواه الرقبة وفي الكبرى رجل لم ارض وقت عليه فاستري رجل ارضا اخرى فجنها ليس حب
 الارض فيها شفعية لان الشفعية هي الملك ولا ملك له وفيه ايضا وارجعت بحسب دار الوقف
 فلا شفعية للوقف حتى ان القيم لا يأخذ لان الشفعية تجب على الملك والموقوفه ليست بمملوكة
 لاحد في الحقيقة حتى تشبه الشفعية له وفي القرائن ان من الظهيرة رجل استري دار لابنة الصغير
 والاب شفيعها فادان ياخذ بالشفعية كان له ذلك لان الاب لو استري مال ابنه يجوز له ذلك
 هذا متى اخذ كيف ياخذ يقول استريت واخذت بالشفعية وفي مختصر القدرى واذا قسم الشراكة
 العقار فلا شفعية لجريم بالقسمة **باب طلب الشفعية** وتبين في السراجية الطلب على
 ثلث مراتب طلب الموأشبة يعني در حال طلب استحقاق وطلب عند القاضي فطلب الموأشبة
 ان يطلب عند جماعة البيع على الفور من غير سكوت ويشهد على طلبه شاهدين ثم يذهب
 الى المشتري او الى البائع ان كانت الدار في يده او الى الدار المبيعة ويطلب عند واحدة
 من هؤلاء وطلب اخر وهو طلب استحقاق ويشهد اليه شاهدين ثم يطلب عند القاضي فطلب
 الموأشبة يصح بان يلفظ بغير منه الطلب حتى لو قال طلبت او اطلبها او انا طالبها كفي وفي التجريد
 واذا شهد الشفيع على طلب الشفيع ثم ترك الخصومة ففيه يس قول المجتبه رحمه الله لا يسقط
 بالخير حتى يفيقها بسببه وان طال التأخر وهو ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رحمه الله وهذا اذا
 ترك عن مجلس القضاء وتبطلت روايته فدره بثلاثة ايام وقال محمد اذا ترك شهر تبطل وهو صحيح
 وفيه ايضا اذا كان بعد فليس بمفطر اجماعا وفي الهندسب قال لا يسقط الخصومة بتأخير هذا
 الطلب عند ابى خنيفة رضي الله عنه وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله عنه اذا تركها من غير عذر
 قال محمد رحمه الله ان تركها شهر العبد الاشهاد بطلت وهو قول زفر رحمه الله عنه اذا تركها من غير
 عذر وعن ابى يوسف رحمه الله اذا ترك الخصومة في مجلس القاضي تبطل شفعية لانه اذا مضى مجلس
 من مجالسهم ولم يجر فيه باختياره ولا على اعراضه وتسليمه وهو قول محمد رحمه الله لو لم يسقط ترك
 الخطوة ابتداء بتضرره المشتري لانه لا يملكه التصرف جدا ونقصه من الشفيع فقد رناه بشه لانه اهل
 الشفعية

تثبت استحقاق البعوض الا بفساد حقه وهو النسخ بمسألة كما في سائر الحقوق وما ذكر من الضرر بكل
بما اذا كان غايبا ولا فرق في حق المشتري من الحضر والسفر ولو علم انه لم يكن في البلدة فاضى لا بطل
شفقة في التأخير بالاتفاق لانه لا يمكن من الحصول الا عند القاضى فكان عذر او في الغوايا لا رافع
طلب شفقة كدركواه كرفت وازد من شري مطالبة كرونا او التمس كذا ما بسوى قاضى مرفقة
بمرد كرسب مرض وچس مرفعت نكره است واورا كوكيل ممكن بوج شفقة باطل تنود
زیرا كه او عذر ورسب اگر غیر عذر مرفقة ترك داده است در مسوالت شفقة باطل تنود
وان طال الزمان كويند كه اين قول امام اعظم ابو حنیفه است واز امام محمد رحمه الله دور ورسب
بیک روایت معتد است بكمه ویک روایت از امام ابو یوسف رحمه الله هم چنین است بر او
از وی تا سه روز وروایت دوم از امام محمد بكمه سه روز اما فتوی برین است كه معتد است بكمه
و فی نوادر الفتاوی و اگر مردی در سفر باشد و خرج خانه بید و رسد بكمه همان لحظه كوكيل
در فلان خانه مرفعت است شفقة و بدان كواه كبره و كسی را كوكيل كند و غیر مستحق شفقة او
باطل تنود و فی الكبری اذا علم التصبیع بالشرار و هو فی طریق مكته فطلب الموانبة و غیر من
الاشتماء و نفسه لو كل و كیدا فطلب له الشفقة فان لم یفعل و مضى بطلت شفقة لانه قد
على الطلب الثاني بكمه هذا اذا كان رجل من بكمه فان لم يجد و كیدا او وجد فخا كین كیدا
على بیه بكمه كل بالكت ب و كیدا فان لم یفعل بطلت شفقة لانه غیر معتد و فان لم يجد و كیدا
ولا ضعیف لم یطل شفقة حتى یجد النسخ لانه معتد و بكمه و فی التجرد اذا اشتری دارا و حی فی
بها البایع و اشهد التصبیع بطلبه على البایع او على المشتري او على الدار جائز و الاصل ان الشفقة انما
ثبت بعقد البيع و سفر بالاشتماء و تملك بالافضلان حق الشفقة حق ضعيف لان
البایع تصرف فی ملك نفسه بالنقل الى غيره و انما ثبت له حق التملك لانه ضرر موقوف
الحق فلا بد من الموانبة والاشتماء و لتسفر ثم التملك موقوف على الرضا او الفضا لان
ينقل الملك اليه فلا بد من الرضا او حكم الحاكم وفيه البصانم ان كان المبيع لم يقبض فهو بالخيار
ان شا طلب من البایع او من المشتري او اشهد عند المبيع لان له الحق جهة مبيع فان اليد
للبيع والملك للمشتري فاذا كانا خاضعين صح الطلب من كل واحد منهما فكذا اذا اشهد كل واحد

لان الحق معلق به فان سلم البيع المبيع لم يبيع الا انها وعليه لانه خرج من ابن يكون خصما له
 لا ملك له ولا يد نصا ركا لا يجني وفي تحضر القدرى واذا ذكر النفع الاشياء وجعل يعلم وهو
 بعد على ذلك بطلت نفقة وكذلك ان اشهد في المجلس ولم يشهد على احد السبعين
 ولا عند العفا رطلت نفقة وفي التجر يد ولو سكنت بنته ثم اوطعها من ساعته فهو على نفقة
 لان سكوتها زانا قيدا لا عبرة ^{بكتة} قال محمد بن روى ابن رستم رحمه الله قال اذا سكنت صبي بنفقه
 فهو تسليم لان الطلب وقت السماع شرط ولم يوجد وفيه البنا وروى عن محمد بن ان طلب في
 مجلس العلم ثبت وان قام ولم يطلب بطل وفيه ايضا كذلك ان قال حيث اخبر
 بالبيع من اشتراها وبكم باعها لا تبطل نفقة لان العرف عن هذا تحقيق الطلب لا
 الاعراض عنه وفي الكبرى نفع قبل له ثبت واكرهنا وكذا نقال من اشتراها وبكم اشتراها
 فلما اخبر بذلك قال طلبت النفقة صح الطلب لانه لم يوجد منه تسليم النفقة وفي الحكمة
 النفع اذا سلم على المشتري لا تبطل نفقة وهو المختار وفي خلاصة المضمرات وفي نوادر الی
 سليمان لو قال عند الدقا وكيف ميت وكيف اصبحت او قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته
 ثم طلب النفقة فهو جاز ولو سأل عن جوابه اذ عرض عليه ثم طلبها بطلت نفقة وفي الكبرى
 اشترى عقار فلقية النفع وهو وقف مع الاب سلم النفع على الاب قبل بطلت النفقة
 وان سلم على الابن لا تبطل لانه محتاج الى السلام على الابن لانه هو المشتري والنفع محتاج على
 المشتري لا يحتاج الى التكلم معه ومفاد السلام لقوله عليه السلام من كلم قبل السلام فلا يجيبه امالا
 محتاج النفع الى السلام على اب المشتري وفيه ايضا اذا قيل للنفع ان فلانا باع داره قال
 الحمد لله طلبت نفقتها وقال سحان الله او قال الله اكبر او عطر صاحبته ثمته قبل ان يبيع
 النفقة لا تبطل نفقة لان هذا كله ليس بامارة تسليم النفقة وفيه ايضا النفع اذا علم ببيع
 وهو في الطوع ففعل اربعا او ستا ذكر منها عن محمد بن محمد الله انه على نفقة والمخاراة تبطل
 نفقة لانه غير معذور بخلاف ما اذا كان في الرابع قبل النظر فامتنع اربا لان الرابع مسنون
 وفيه ايضا النفع اذا صلب بعد الجمعة اربا لا تبطل نفقة وان صلب اكثر من اربا لا يبطل لان
 الاكثر ليس بمسنون فلا يكون معذورا ولو صلب بعد النظر ركعتين لا تبطل نفقه ولو صلب

اكثر من ركعتين بطلت شفعة لما قلنا وفي تحفة القديري واذا قيل له ان المشتري فلان قسم
 الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة وفي التذنب اذا اخبر الشفيع ان الدار مبعوث بالفسخ
 ثم ظهر انها مبعوث باكثر او بعض قيمة الف او اكثر فالتبليم جائز ولو ظهر انها مبعوث باقل
 من الف او قيمة عوض اقل من الف بقيت شفعة ولو ظهر انها مبعوث بانية وبنار لا يقي
 لانها كانت قيمة اقل من الف وعند زفر رحمه الله بقي ولو ظهر انها مبعوث بحبس اخر للنسبة
 بقيت شفعة وان كانت قيمة اكثر من الف وفيه ايضا ولو اخبره ان نصف الدار
 وسهم ثم ظهر ان نصف الدار الكل بقي وعلى العكس لا يقي وفيه ايضا ولو وجب
 الشفعة للصبي وسهم ابوه او وصيه سقطت خلفه لجد وزفر رحمه الله والثاني فقي رحمه الله وفي
 التجريد وكذلك ان اشترى الاب وارا وابنه الصغير شفيعين ولم يطلب الاب الشفعة للصغير
 فليس له اذا ابيع ان ياخذ ما الشفعة وان كان لمشتري وصيا فالصبي على شفعة في قوله جميعا هكذا
 ذكرنا في العيون وفي الزهرة ذكر على التفصيل وقال ان لم يكن للصبي في هذا الاخذ ضرر بان
 وقع شراء الاب الدار من قبل القيمة او باكثر فليس بالاب يكون للصبي شفعة اذا ابيع ولو كان للصغير
 في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب باكثر من القيمة بقيت كان كثيرة كان له الشفعة
 اذا ابيع وفيه ايضا وحكم شراء الوصي على التفصيل ايضا وهو ان كان للصغير في الاخذ شفعة
 فلا شفعة له اذا ابيع عند ابي حنيفة والى يوسف وان لم يكن له شفعة فلا شفعة بالاتفاق
 وفيه ايضا واذا كانت الشفعة للصغير فبلغ الاب والوصي اشتراه فكيف بمنزلة التبرع
 وفي الهداية واذا ابيع الشفيع مع الدار كسهم عليه الشفعة حتى يخبره رجلان او رجل وامرأتان
 او واحد عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا حكم عليه ان يشتري اذا اخبره واحد وكان
 او عبدا صبي كان او امرأة اذا كان الخبير حقا واصل الاختلاف في غير الوكيل وقد ذكرناه
 بلا بد واخوانه فما تقدم وفي التجريد اذا اخبر الشفيع صبي او امرأة فلم يطلب الشفعة في قول
 محمد رحمه الله وهو قول ابو يوسف رحمه الله وفي قول ابي حنيفة رضي الله عنه ما لم يخبره رجلان
 او رجل لا يطلب شفعة وفيه ايضا وروي ابن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال ما لم يخبره
 رجلان عدلان او رجل وامرأتان فهو على شفعة وفي السراجة اذا اخبر بالبيع فلم يطلب الشفعة

المتجره لا بطلت شفعة وان كان واحدا غير عدل لادنى الكبرى وفي السراجية اذا علم بالبيع
 في نصف الليل ولم يقدر على الخروج للاستشهاد فاشهد حين اصبح صحيح لان هذا خير بعد
 وفي خلاصة المضمرات اشترى دارا فباعها بالشفعة وقال سلم لي نصفها بالشفعة فابى المشتري
 لا بطلت شفعة وهو الحق لان طلب تسليم النصف لا يكون تبعا للباقي وكذا لو قال انا
 شفيع هذه الدار فسلم لي نصفها بالشفعة ليسم لك النصف الباقي فابى المشتري لما قلنا
 وفي السراجية لو جاء الى المشتري وقال انا شفيعك واخذ الدار منك بالشفعة بطلت
 شفعة وفي خلاصة المضمرات من الكبرى ولو جاء الشفيع على المشتري فقال انا شفيعك
 واخذ الدار منك بالشفعة بطلت شفعة لان قوله انا شفيعك كلام غير صحيح البتة
 كلاما لغوا وفي التهذيب اذا سأل الشفيع ان يبيع المبيع منه او ياجره او نحوه بطلت شفته وفي
 السراجية لو كيل بالبيع اذا سلم الشفعة صحيح وكذا الباب والوصي اذا سلم شفعة الصغير كما ذكرنا
 وفيه ايضا وكيل باع دارا وقبضها المشتري فوكل الشفيع البائع باخذ بالشفعة لم يصح
 في محقر القدرى ومن اشترى دارا لغيره فهو الخصم للشفيع الا ان يسلمها الى الموكل فيكون الخصم
 هو الموكل وفي القرائن ان من شح الطحاوي لو اقر بيع داره وانكر المشتري فان
 للشفيع الشفعة باقرار البائع وفي الزماني اكره بيع كرو شفع خاله خوذا كره لاسب ان شفعة طلبه
 مبش انك قاضي حكم كدمر لورا بالشفعة بطلت كرو وفي الكبرى اذا خاف الشفيع
 بالجزا لم يطلب الشفعة عند القاضي والقاضي لا يرى الشفعة بالجزا بطلت شفته فلم يطلب
 فهو على شفته لانه ترك بعد روى القرائن الى من الخلاصة والشفعة لا تورث صورته ودار
 ولها شفيع طلب الشفعة واثبتتها فاقبل الاخذ بقضا او تسليم المشتري اليه فاراد ورثته
 اخذ باليس لم ذلك وفي الهداية وان مات المشتري لم تبطل شفته لان الشفيع باقى و
 لم يتغير سبب حقه كذا في نوادر الفتاوى **باب الاخذ بالشفعة**
 في الهداية واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى الشفعة وطلب الشفعة من القاضي المحامي
 عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع والايكون باقاه البينة لان اليد ظاهر محتمل فلا يمكن للثبات
 الاستحقاق قال رضي الله عنه سال القاضي المدعي من موضع الدار وهو دونه لانه ادعى حقا فيها

فصار كما اذا دعي رهنها واذا بين ذلك له من سبب نفعه لاختلاف اسبابها فان قال
انه تنقيها به اربى بلا صفا الا ان تم دعواه على ما قاله الخصام رحمه الله وفي مختصر القدرى
ان انكر الاتباع قبل النفع اثم البنية فان عجز عن اقامه البنية اختلف المشتري بالبعد ما اتبع او
بالدعا سخرى عليه في هذه الدار نفعه من الوجه الذي ذكره وفي التذنب ولو انكر المشتري
ملك النفع في النفع به على النفع ان ثبت ملكه ولا يمتنع به وفي احد الروايتين عن ابي
يوسف رحمه الله القول قول النفع وليس عليه بینه وهو قول زفر والثاني رحمه الله وفي
الكبرى رجل ساكن في دار حجت تحتها دار واراد الساكن النفع فقال المشتري انك ساكن
لاملك لك القول قول المشتري لان البدوان كانت دليل الملك ظاهر الكس الظاهر
لا يكتفى الاستحقاق وفيه ايضا واذا قال المشتري لا اعرف المدعى النفعه يابى دار استحقاقها
النفعه فالقول قول قلن فبيل هذه اراة النفع ان تخلف المشتري فذلك لانه يدعى عليه
لوا فيه لم يعد كونه خصما واذا حلف يحلف عند محمد رحمه الله على البينات وقال ابو يوسف رحمه
الله على العلم عليه الفتوى لان هذا تخليف على ملك والبيت في بده وفي السجينة واذا قال
المشتري للنفع لا اعرف لك دار النفعي بها فالقول قول من يمينه فيحلف على البينات عند
محمد رحمه الله وعند ابي يوسف على العلم وعليه الفتوى وفي الكبرى المشتري اذا انكر طلب النفعه
عند السماع للبيع فالقول قول من يمين على العلم بالبعد ما تعلم ان النفع حين علم طلب ولو انكر طلب
النفعه عند لقائه يحلف على البينات لان في الوجه الاول لا يحيط علمه بعدم الطلب في
الوجه الثاني يحيط في البداية قال وكجز المن رغبة في النفعه وان يحضر النفع النفع الى مجلس القضا
فاذا قضى القاضي بالنفعه لزمه احضار النفع وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد رحمه الله انه
لا يقضي حتى يحضر النفع النفع وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه لان النفع
يكون مفقودا فيوقف القضاء على احضاره حتى لا يتوى بال المشتري وجه الظاهر انه لا ينسحب
عليه قبل القضاء ولهذا لا يستمر تسليمه فكذلك لا يجب في اوقافه بالدار للنفعه انه لا يحبس
حتى يستوى النفع وينفذ القضاء وعند محمد رحمه الله انه لا يضمن مجتمعه فيه وجب عليه النفع
بحبس فيه فلو اخر اداء النفع بعد ما قاله اوقف النفع اليه لا تبطل نفعه لانه نكده بالخصوصه

وبتجدي وفي التجديد لو ادعى شفعة عند القاضي فقال صاحب الحق المال وخذ شفعتك قال محمد بن
 اوسنة فان احضر المال والابطلت شفعة وفي رواية العقبه اذا اطلب الشفعة فقال المشتري
 مات الداريم وخذ شفعتك فان المكنه احضر الداريم ولم يحضر ثلثه ايام بطلت شفعة
 بهذا روى عن محمد بن حماد قال الصدوق الشهيد رحمه الله والحق رانه لا يبطل لان الشفعة
 ثبت بطلب المواثيقه والاشهاد ولا يبطل بالمسلم بانه وفي السراجيه وعليه الفتوى
 كذا في الخلاصة والظهير وفي التهذيب لو استعمل الشفيع النفس اجبه القاضي الى ثلثه ايام ثم يقضي
 اذا احضر النفس ولو قضى قبل احضار النفس او الاجل جاز في طاهر الرواية وعن محمد بن حماد
 لا يقضي ولو اجله القاضي او قال ان لم مات النفس الى وقت كذا فلا شفعت لك وقال
 الشفيع ذلك فلم يات به بطلت الشفعة وفيه ايضا ثم لا يقضي بالشفعة الا بحضور الشفيع
 ليسم المبيع البائع والعمدة عليه وبعد القبض لم يمس المشتري والعمدة عليه في شفعة
 والاحتياط من القاضي ان لا يقضي بالشفعة ما لم يوجع للشفيع اجلا ويقول له ان لم مات
 بالنفس الى هذا فلا شفعة لك حتى اذا امتنع ونظر في الادوات بطلت شفعة فاما بدون ذلك
 اذا قضى بالشفعة بالتأخير وفي المحقق شرح المتفق فان كان العقار في يد البائع لا يسمع لنبية
 حتى يحضر المشتري فيحكم بالشفعة بمشهد منه لان الملك للمشتري واليد للبائع والقاضي يقضي
 بها للشفيع فلا بد من حضورها بخلاف اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع
 لانه صار اجنبا وفي التهذيب اذا بيعت داران في مصر واحد لمصرين صفقة واحدة وشفيعها
 واحد لا يأخذ احدهما دون الاخرى لانه تفرق الصفقة ولو كان شفيع احدهما لا يأخذ الا للشفيع
 بخصته من النفس للضرورة وفي التجديد ولو اشترى دارين في موضعين مختلفين ان كانت
 احدهما بالثمن والاخرى بالواق في عقد واحد وشفيعها واحد ليس له ان يأخذ احدهما وحدهما بل
 يأخذهما او تبركهما وقال زر بن محمد بن الحسن رحمه الله يجوز ان يأخذ احدهما دون الاخرى في تفرق
 ولو كان المشتري اثنين والبائع واحد كان للشفيع ان يأخذ نصف الدار ولو كان البائع
 اثنين والمشتري واحدا ليس للشفيع ان يأخذ نصف الدار ولا كله والفرق بينهما وذلك
 لانه لا كان المشتري اثنين والبائع واحد فتم في هذا تفرق الصفقة فيجوز فاما اذا كان المشتري

لا يبطل

واحد أو البائع أم إن كان في هذا التبريق الصفقة فلا يجوز وفي مختصر القدرى وإذا احتاط البائع
عن المشتري بعض التمس سقط عن الشفع وإن حط جميع التمس لم يسقط عن الشفع وإن زاد المشتري
البائع في التمس لم يزنه الزيادة للشفع وفي القروق البائع إذا سب بعض التمس للمشتري كان
للشفع أن يأخذ ما بقي فلو سب جميع التمس كان للشفع أن يأخذ جميع التمس والفرق بينهما ذلك
لأن سب بعض التمس مستند بال عقد فصار كأنه باع بهذا العقد بخلاف سب الجميع لأن الجميع
لا يستند إلى أول العقد إذ لو استند إلى أول العقد لبطل العقد وفي فتاوى إلى الدينونة
سبل أبو نصر رحمه الله عن رجل اشتري ضيعة بألف درهم فلما سمع الشفع لم يطلب الشفعة
ثم البائع حط منه ثمانية فلما سمع طلب الشفعة قال يأخذ الشفع الشفعة وروى ذلك عن
نصير بن يحيى ومحمد بن مسلمة رحمه الله وفي شرح العلاني في باب إلى يوسف رحمه الله قال
رجل اشتري دارا فوهبها لغيره أو باعها ثم حضر الشفع وغاب المشتري الأول فان حقه
الموهب له والمشتري الثاني له أن يأخذ بالشفقة وإن أنكر فإراد الشفع أن يؤم البيت فهو
خضم وتقبل بنيتة وقال لا يكون خصما ذكر الاختلاف في الجامع الكهربي المأذون المأذون إلى أبي يوسف
رحمه الله أنه مدعى رقبته الدار روى في يده فكان خصما وإذا قضى به عبد إلى يوسف رحمه الله يستوفى
بالتمس فعلا نظر الغائب أو بأخذ التمس ويضع على يد عدل ولما إن فيه البطل عقد الغائب مقصدا
ونقله إلى نفسه فكان خصما على الغائب وفي الشافعية كل من حضر من الشفعاء عند الحكم يقضيه
له بالشفقة كلها فإن حضر بعده شفع آخر كان مثل الأول وإن كانا جارين أو خيطين يقضيه
له بنصف الدار وإن كان دونه بأن كان جارا أو خيطا يقضيه له النصف وإن كان
فوقه بأن كان خيطا أو الأول جارا يقضيه له جميع الدار وفي التهذيب ولو كان بعض الشفعاء
غائبا يتسم من إلى غيرهم ثم إذا حضر الغائب وطلبت حكم له بحصة وليس للمحضر أن
يقول لهم لك الكل وكذا الأزارق واحد منهم والشفع عن الأخذ ليس لك سهمان يأخذ حصته
وفي الكبرى وأرجحت ولما شفعان أحدهما غائب فقصى القاضي فإن الذي يطلب من
الشفع إلى ضرر دون المشتري لأن الشفع إلى ضرر من المشتري بمنزلة المشتري مع البائع هذا
إذا طلب الحاضر جميع الدار بالشفقة ولو طلب نصف الدار على حبان أنه لا يسخن الشفع

بطلت شفعة وكذا اذا كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار
 بطلت شفعتهما لان سكوتة عن النصف الباقي تسيم الشفعة في النصف المسكوت عنه
 فيبطل شفعة ذلك القدر واذا بطلت في النصف الباقي بطلت في الكل وهذا
 قول محمد رحمه الله تعالى قول ابي يوسف رحمه الله طلب النصف لا يكون للشفعة
 في الباقي وفي السراجية الشفعة على قدر راس الشفعة لا على مقدار الانصاف وفي مختصر
 القديري ولان اجمع الشفعة فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ولا يعتبر اختلاف الاملاك
 وفي التمهيد اذا اجتمعوا في درجة كالشراء او الجبر ان يقسم بينهم على عدد رؤوسهم وعند
 رحمه الله على قدر الانصاف في الشفعة كما هو للاحق للجبر ان عنده وفي السراجية اذا كان بين
 الشفوع حامل مثل اخذه الشفع بمثل وان لم يكن مثلي اخذه بقيمة وفي الزمعي اكره مدني
 كد زمني را برمين بكبر وشفعة انز بقيمة ان زمين زير كد زمين از ذوات قيمت است
 وفي التمهيد وللشفعة ان ياخذ ما دخل في البيع من غير النطر كالبن واخل او دخل بالنطر
 كالنفس والدروع اما النطه ان كان قال بكل حق هو لها يدخل والافلا وعند بعض
 نفقا هما في الدار يدخل والافلا وفيه ايضا وان اقر في يد البائع او المشتري بعد العقد اخذه
 الشفع بالنفس ولا يزاد له شئ وفي الكبرى اشترى كرا ولا شفيع غايب فغرقت الاشجار
 واكله المشتري ثم حضر الشفع واخذ الكرم بالشفعة فان كانت الاشجار وقت قبض
 المشتري ذات ورود ولم يبداء الطلع من الورود لا يسقط شئ من النفس وان كان
 قد بداء الطلع وقت قبض المشتري يسقط بقدر ذلك ويعتبر قيمة يوم قبض المشتري الكرم
 لان في الوجه الاول لا حصه لمن النفس وفي الوجه الثاني له حصه وكذلك ان كان
 المشتري ارضا فيها زرع لقيمة لما فادرك الزرع وحصد المشتري ثم جاء الشفع واخذ
 الارض لا يسقط شئ من النفس وفي السراجية في المتفرقات رجل اشترى دارا وقبضها
 وبني فيها بناء او غرس فيها اشجارا ثم حضر شفعها فالقاضي يقضي له بالشفعة ويأمر المشتري
 بنقص البناء والنوس اذا كان في القلع نقصان الارض واداء الشفع ان ياخذ ما
 من البناء والنوس مقدومة فله ذلك في مسكلات القديري واذا ابني المشتري

ثم حضر الشفع فان شاؤا اخذوا بالتمس بقيمة البناء والنوس وفي هذه المسئلة اختلاف عند
حيفة ومحمد رحمه الله ما خذ بقيمة مقلو عا غير ثابت وعند ابى يوسف والثاني رحمه الله
ثابتا غير مقلو وفي الخبر يد قال محمد رحمه الله ان المشتري دارا ثم زخر فيها باصباح كثيرة فاشفع
بالجيران شاؤا اخذوا بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان ترك قال الصدروني ايضا نظر
فان المشتري او ابني الدار المشفوعة بنا كان للشفيع ان يقض البناء ويخذ الدار ولا يعطيه
ما زاد فيها وفيه ايضا من الزيادة ودعوى النظر على قول ابى يوسف رحمه الله بالصحيح فان الجواب
في مسألة البناء على احد الروايتين عنه هكذا او قيل كذا ان يفرض محمد رحمه الله بين البناء والشفيع
لان البناء اذا انقضى حتى بالمشتري كثيرة الضرر لانه سلم له النقص ولذلك ان انقضى الشفع
وفي مختصر القدوري اذا انقضى المشتري البناء قيل للشفيع ان يثبت فدية وليس له ان ياخذ
النقص في التهرب ولو هدم المشتري او لاجبى بنا ما فيه او قطع ماله فليس للشفيع ان ياخذ
المقلو بل يقسم التمس على قيمة البناء وبيننا وعلى قيمة الفحل قايا فيقطع حصته البناء والنوس
وفي الهداية ولو اخذوا بالشفيع فبني فيها او غرس ثم استحق رجوع بالتمس لانه يرى انه اخذها بغير
حق ولا يرجع قيمة البناء والنوس وفي مختصر القدوري ومن اتبع ارضا على تحملها ثم اخذ الشفع
بشرها فان خبره المشتري سقط عن المشتري حصته وفي الهداية واذا اهدمت الدار وحرق
بناؤها وجب شجر البستان بغير فعل احد فالشفيع بالجيران شاؤا اخذوا بجميع التمس لان
البناء والنوس تابع حتى دخل في البيع من غير ذكر فلا يقايد شي من التمس بالم يبيع مقصودا
ولهذا يبيعها مخرجة لكل التمس في هذه الصورة بخلاف ما اذا غرق نصف الارض
ياخذ الباقي بخصته لان الغايب بعض الاصل قال وان شاؤا ترك لان له ان يبيع عده
ذلك الدار بما له كذا في المحقق وفي مختصر القدوري واذا اتبع تمس بموكل فالشفيع بالجيران
ان شاؤا اخذوا بالتمس حال وان شاؤا صبر حتى ينقضي الاجل ثم ياخذوا في السراجية ولو ان المشتري
زرع في الارض انتظر الى وقت الادراك ثم يقضى للشفيع وفي شرح الطحاوي ولو ان
المشتري زرع في الارض ثم حضر الشفع فان المشتري لا يجبر على قلعة بالاجماع ولكنه ينتظر الى
وقت الادراك ثم يقضى للشفيع وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله دليل بالنظر رحمه الله

من رجل اخذ ارضا من ارضه فزرعها فلما صار الزرع بقلا اشترى المزارع الارض مع نصيب
 رب الارض من الزرع ثم جاء الشفع كيف الحكم فيه قال البيهقي لا يوزن الشفع في الارض
 في نصف الزرع ولكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع لان نصف الارض مشغول بنصيب
 المزارع من الارض وان وجد فيه شفعة فالمزارع احمق بها حتى يدرك الزرع **فصل**
 في الاختلاف في السراجية الشفع اذا طلب الشفعة فقال المشتري علمت بالبيع فلم تطلب
 وقال الشفع علمت بالساعة فالقول للشفع وفيها ايضا الشفع لو قال طلبت الشفعة
 حين علمت كان القول له في خلاصة المضمات وذكر في المبسوط اذا اختلف البيع في المشتري
 والشفع في الثمن قبل نقد الثمن والدال المقبوضة او غير مقبوضة فالقول قول البيع في الثمن وهذا
 ينسب لانه لا فرق بين ان يكون في يده او لم يكن وفي مختصر القدرى واذا اختلف الشفع
 المشتري في الثمن فالقول قول المشتري مع بيئته فان اقام البيئته بمينة الشفع عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه وفيه ايضا اذا ادعى المشتري ثمن اكثر وادعى البيع اقل منه ولم يقبض الثمن حصة
 الشفع بما قال البيع وان كان ذلك حط على المشتري فان كان قبض الثمن اخذ بما جا
 قال المشتري ولم يلتفت الى قول البيع وفي التمهيد المشتري اذا ادعى الثمن الغاوشفع
 اقل منه فالقول للمشتري البيئته للشفع وعند ابي يوسف رحمه الله البيئته للمشتري ايضا
 لو اختلف البيع معهما ان اخذ الثمن لا بيرة له وان لم يأخذ فالقول له والبيئته
 للمشتري وفيه ايضا ولو اشترى الدار بجوز فاختلفا في قيمة الجوز بعد ملكه فالقول للشفع
 والبيئته للمشتري وفيه ايضا قال المشتري اشترت الوصة بالف والبنا بعد ذلك بالف
 فلما شفعه لك في البنا او قال اشترت نصف الدار بالف ثم الباقى بانية وقال الشفع
 اشترتها بصفقة واحدة فالقول للشفع والبيئته للمشتري ولو قال الشفع اشترتها بصفقتين
 فانا اخذ احداهما وقال المشتري بصفقة واحدة فالقول للمشتري **فصل**
 في البيئتين الهداية ولا يكره الجيدة في اسقاط الشفعة عند ابي يوسف رحمه الله ويكره عند محمد رحمه الله
 لان الشفعة اذا جازت لدفع الضرر ولو اني جيدة ما وضعها ولا يابى يوسف انه منعت من ثبات

يكره بالاتفاق لانه الباطل الحق واجب اما الجليته قبل الثبوت فخذ الي يوسف رحمه الله لا يكره
 قال الصدوق شهيد رحمه الله وعليه الفتوى وفيه ايضا ومن بعض المتأخرين رحمه الله انه بعد مكره في
 الاحوال كلها وقبل البيع ان كان الجار فاسقا ينادي به فلا يكره وقبل مكره في جميع الاحوال وفيه
 السراجية والحق رانه لا بأس بذلك اذا كان الجار غير محتاج اليه والجلية من وجوه والحق ان جميع
 الحمد وبضعف قيمة وثيقة النفس الاشربة وراحم ثم بيع من البيع ببيعة النفس ذهبيا يودي
 عشرة حتى لو استحق الدار من يد المشتري ربح على البيع بمثل العطاء وفي الهداية وادبائع دار
 الامتداد فرباع في طول الحد الذي يلى التبيع فلا تنقصه لاقطاع الجوار ونه حيلة وكذا اذا سب
 منه هذا المقدار وسلم اليه ما بين وفي التمهيد ولو بيعت ارض الاذراع من جانب ارض
 الجار طول الاشفة فيه وفي الهداية وان اتبع منها سها ثم اتبع بقيتها فالشفعة للجار في السهم الاول
 دون الثاني لان التبيع جاريها الا ان المشتري في الباقي شريك فيقدم عليه وان اراد الجلية
 اتبع السهم بالنفس الا انها مشددا والباقي بالباقي وان اتبعها ثمن ثم وقع اليه فاشفعه للجار
 ودون الثوب لانه عقد اخذ النفس هو العوض عن الدار وفي كثره الدقائق ان اتبعها ثمن ثم
 وقع ثوبه عنه فالشفعة بالنفس لا بالثوب صورة دار قيمتها عشرة فاشترى بالباقي ثم وقع ثوبه بالباقي
 قيمته عشرة فاذا جاء التبيع ياخذ بالباقي ودون الثوب وفيه ايضا للعبه الديون الاخذ
 بالشفعة من سيده كعكسه صورة من باع دارا وله عبد ما دون ديون وهو شفيعه فله الشفعة
 بالمتوفقات في صلوة المسعودي خواجا امام ابو حفص رحمه الله كفت
 كمن من حرسه كارتوى دادم ولكن بدان عمل مكره ام بعد ارجح كراهة برفق ودور غار بكار
 وشفعة طلبيد كمن در شفعة طلبيد ان اراد برادر سلمان بود ازار دل برادر سلمان ملك
 دينيا نيزد وفي الكبرى شفيع استوى على الارض من حكم ان كان من اهل الاستبناط وقد علم
 ان بعض الناس قالوا ذلك لا يهين فاسقا وان كان لا يعلم فهو فاسق لانه ظالم بخلاف
 الاول وفيه ايضا ولو كان لرجل شفعة عند القاضي فانه يقدم القاضي الى السلطان وان كان
 شفعة عند السلطان فان اتسع القاضي من احضاره فهو على شفعة لانه ترك بعدد وفي التمهيد
 ولو سب المشتري المشتفع ووقف او جعله سي اقل التبيع ان يتقضى وياخذ به الشفعة

البيع

وفي السراجية ولو جعل المشتري سجدا او معتبرا او باطلا كان الشفعان ان يطل ذلك
ان ينشئ القبر ويرفع الميت في الخلاصة المشتري اذا انقضت بقض قرضه لم يشفع
الغناوي الناصرية والشفيع ان ينقض تصرفات المشتري من سيج او معتبة او من غيره ذلك
وفي السراجية اذا ادعى الشفعة لانه لم يكن يتسيدا للشفيع وفي الكبرى رجحان متابعا
فطلب الشفع الشفعة بغيرها فقال البائع كان البيع بيننا مع معاملة وصدة المشتري على ذلك
لا يصيدان على الشفع بانها اقربا اصل البيع فيكون القول قول من يدعي الجواز الا اذا كان
الحال يدل عليه بان كان البيع كثير القيمة وقد بيع ثمن قليل لا يباع منه فحينئذ يكون القول قولها
ولا شفعة للشفيع الا يرى انه لو اختلف البائع والمشتري فقال البائع لعبت معاملة وقال المشتري
اشترى لامعة في الوجه الاول القول قول المشتري وفي الوجه الثاني القول قول البائع كذا وفيه ايضا
في فصل خمسة رجل اوصى له بدار ولم يعلم حتى بيعت وارجحها فادعى الورثة شفعتها فلم ذلك
لان موته صار بمنزلة قبوله على ما قرأنا في شرح الجامع الكبير ذلك فصار ملكه مورثا لو رثته تحقق
السبب لو رثته وفي السراجية مريض باع دارا من دارته بمثل قيمتها واهبني شفيعا لم يكبر البيع
الا باجازه الوارث فان اجازوا واخذوا الشفعين وفيها ايضا الشفعوي اذا طلب الشفعة
بالجواز فالتاضي ياله ترى الشفعة بالجوارام لان قال لم يقضه بالشفعة والا فلا باب
الوكالة وفي الهداية قال كل عقد جاز ان يعقده الا ان نفسه جاز ان يوكل به غيره لان
الان قد يجوز من المباشرة نفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان يوكل غيره فيكون
بمسبب منه دفعا للحاجة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالنسرا حكيم بن خازم بالتمتع والتمتع غير
سلمه وفيها ايضا قال يجوز الوكالة بالخصوص في سائر الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس كل احد
يتمدى الى وجوه الخصوصته وقد صح ان علي بن رضى الله عنه وكل عقيدا بعد ما اسن عبد الله بن جعفر
رضى الله عنه وفي حصة انه الفقه شرط جواز التوكيل ان يكون الموكل بالكلية تصرفا ويزم الاحكام
والتوكيل ممن العقد ويقصده وفي الهداية قال ومن شرط جواز التوكيل ان يكون الموكل ممن
يملك التصرف ويزم الاحكام لان التوكيل يملك التصرف من حصة الموكل فلا بد
ان يكون له الكمال في التصرف ونسبة ان يكون التوكيل ممن يعقده العقد ويقصده لا

يقوم مقام الموكل في العبارة فلا بد ان يكون من اهل العبارة حتى لو كان صبيا لا يعقل او مجنونا
كان الموكل باطلا واذ وكل الحر البالغ اولا دون مثلها جاز لان الموكل مالك التفرق
والوكيل من اهل العبارة وان وكل صبيا مجورا يعقل البيع والشراء وادب المجور جاز ولا يتعلق
بموكلها لان الصبي من اهل العبارة لا يرى انه يفقد تصرفه باذن وليه والعبد من اهل التصرف
على نفسه مالك له وانما لا يملكه في حق المولى والتوكيل ليس تصرفا في حقه الا انه لا يصح منه ائتمار
العمدة للصبي لقصور ايمانية والعبد ليس سيده فيذم الموكل وعن ابي يوسف رحمه الله ان
المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي او مجنون له خيار فسخ لانه دخل في العقد على ان
تقوده يتعلق في العاقبة فاذا اظهر خلافه تخبر كما اذا اشترى على عيب في الفصول في المجلد الثاني
وذكرني وكالاته الزخيرة لو كان صبيا بان جميع عبده او شترى كان او شترى جاز اذا يعقل
ذلك ولا عمدة على الصبي انما العمدة على الامر وكذا لو اكل صبيا بالخصومة جاز اذا كان
صبيا يعقل يقول ما يفعل له على وجهين اما اذا وكل صبيا او صبي غيره فان وكل صبي
جاز ولا يسامر احد او ان كان صبي غيره بان كان مادونا في التجارة فلا يسامر وليه
ان كان مجورا يسامر وليه فان اذن وليه جاز ان يوكل وفي خزائن الفقه والعقود التي يعقدها
الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والاجارة وغيرها فعمدة ذلك
العقد يتعلق بالوكيل في البيع والقبض المبيع اذا اشترى ويلتزم بالشئ ويختم
بالعصب وكل عقد يضيفه الى موكله فعمدة ذلك العقد يتعلق بالموكل كالنكاح
والمنع والصلى من دم العم لا يطالب وكيل الزوج بالمر ولا يطالب وكيل المرأة بتبليها
وفي الهداية قال العقد الذي يعقده الوكيل على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه
كالبيع والاجارة فحقه يتعلق بالوكيل وول الموكل وقال الشافعي رحمه الله يتعلق بالموكل
لان الحقوق تابعة لحكم التصرف والوكيل هو الذي يملك يتعلق بالموكل فكذا اتوا به وصار كالرسول
وكالوكيل بالنكاح وان الوكيل هو العاقبة حقيقة لان العقد يقوم بالكلام صحته عبارة لكونه اذينا
وكذا احكاما لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولو كان من غير استغنى عن ذلك كالرسول
واذا كان كذلك كان اصلا في الحقوق فيتعلم به حقوق العبد فلهذا قال في الكتاب بسم البيع

ويقضي النفس ويلتزم بالنفس واذا استرعى ويقضي ويجازم في العيب كل ذلك الحق
 فالملك ثبت للموكل خلافة عنه اعتبار التوكيل الباق كالعبء يثبت ويصطاد وهو الصحيح قابل
 لكل عقد يصفه الى موكله كالشك والنفذ والصحة من دم العمد فان حقوقه يتعين بالموكل
 دون التوكيل فلا يطالب وكيل الزوج والمصالح ولا يلزم وكيل المراهة سيما لان التوكيل
 فيها يفرخص المايدي انه لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل فلا اضافة الى النفس كالشك
 له نصا كما رسول وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل من السبب لانه اسقاطا لشيء في القبول
 صدوره من شخص في ثبوت حكمه بغيره مكان بغيره وفيها ايضا قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز
 التوكيل بالخصومة الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مدة ثلثة ايام فصاعدا
 ولا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الثقات في حرم الله ولا خلاف في الجواز انما الخلاف في
 اللزوم لها ان التوكيل بغير رضا الخصم فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بمقتضى الدين
 وله ان الجواب يستحق على الخصم وهذا بخلافه والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا يلزم
 بغير رضاه في رضا كالعبد المسترك اذا كاتبه احدها وتخير الآخر بخلاف المريض والمسلم
 لان الجواب غير مستحق عليهما ثم كما يلزم التوكيل عند من الب لا يلزم لاراد السفر لتحقيق الفرض
 وفي الاستراجية يجوز التوكيل بالحق بغير رضا الخصم بدون رضا الخصم لا يجوز يعني لا يلزم الا
 ان يكون الموكل مريضا او سافرا او يربد السفر وان كانت الموكله امرأة فحذرة لا يخرج الي
 الحكم ونحوه فذلك عند ابى ليلى رحمه الله وبه ان في بعض الشرائع رحمه الله وفي الشافعي ويجوز
 للمرأة المحذرة ان لوكل من هي التي لم تحالط الرجل بركا كانت او غيرها كذا ذكره ابو بكر الرازي
 رحمه الله وعليه الفتوى وفي الهداية ولو كانت المرأة محذرة لم تجز عاودتها بالبرء ونحوه
 الحكم قال الرازي رحمه الله يلزم التوكيل لانا لو حضرت لا يمكن ان ينطق بمقتضى ما بها
 فيلزم توكيلها قال رضي الله عنه وهذا شئ استحسنه المتأخرون وفي التهذيب لا تقبل الوكالة
 صحيح حاضري المصداق برضا خصمه فلا دلت في حرمه الله يجوز وفي المصنف وصح التوكيل
 بالخصومة سواء كان التوكيل من جانب المدعي والمدعى عليه اذا الخصومة يتصور منها والمدة
 في الايضاح بارضا الخصم اى بالتوكيل وقيد التوكيل بالخصومة اذا التوكيل لقبض الدين وتصفه

غير رضا الخصم جائزاً فافهم في هذا الاختلاف في الجواز عند البعض والصحيح ان الاختلاف في العدم لا
 الجواز في السفاء في قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز التوكيل بالخصومة البارضا للخصم سواء كان وكيل
 وكيل المدعى او المدعى عليه ليس عند رداء العذر مرض او سفر ويستوى عنده الموكل اذا كان رجلاً او امرأة
 بمرأته او ثبات في قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقبل الموكل كالمثمن من الرجال والنساء في جميع احوال
 وكان ابو يوسف رحمه الله يقول ولا يقبل من الرجال ثم يرجع عن ذلك وقال يقبل من الرجال
 والنساء جميعاً في النظم وصحة التوكيل بالخصومة بارضا للخصم بموكله وفي حديثها قال ابو حنيفة
 رضي الله عنه التوكيل بغير رضا الخصم والموكل صحيح يقيم للصحيح وقال لا يصح وهو قول التافه وابن
 ابي ليلى وعليه الفتوى على ما اختاره ابو الليث رحمه الله كذا في تنقيح التجرى وفي حديثها
 والصحيح ان التوكيل بدون رضا الخصم صحيح بالاجماع كذا في الزاد وهذا الاختلاف فيها اذا كان الموكل
 غير عاجز عن تعيين الخصومة بنفسه اما اذا علم القاضي الموكل عاجزاً عن بيان الخصومة فخصومه تنبئه
 يقبل منه التوكيل بغير رضا الخصم عندهم جميعاً كذا في التصرص وفي القرائن من الجواز التوكيل
 من غير رضا الخصم والموكل صحيح يقيم لا يجوز عندها قال خمس المائة الحواشي رحمه الله المتفق على جواز
 هذه المسئلة ان شاء الله فيقول ابو حنيفة رضي الله عنه وان يقولها والفقهاء ابو الليث رحمه الله يفتي
 بقولها في الشريعة اذا لم يرض في الكبرى وادب القاضي في مسئلة التوكيل بغير رضا الخصم اختار
 ابو القاسم الصغار رحمه الله قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله وقال الشريفي في الوضع في ذلك
 سواء ذكر السر في رحمه الله في كالمثمن ان الاصل ان المختار في هذه المسئلة من الجواب ان
 القاضي اذا علم ان المدعى متعنت في اداء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم و
 اذا علم من الموكل القصد الى الاضرار بالمدعى في التوكيل لا يقبل منه التوكيل بغير رضا خصمه وهكذا
 في باب السماع من غيره من شدة ادب القاضي وفي السفاء في وقال خمس المائة السر في رحمه الله
 الصحيح عندي ان القاضي اذا علم بالمدعى التفتة في اداء التوكيل لا يقبل التوكيل ولا يلتفت اليه و
 ان اعلم من الموكل القصد الى الاضرار بالمدعى ليشغل باطل والباطل والتجسس لا يقبل منه
 التوكيل وفي القرائن من الظهيرة من الانشراح وقت له خصومه مع رجل هو وونه فاراد
 ان يوكل وكيلاً ولا يخفى هذه المسئلة اختلف العلماء فيها قال النفية ابو الليث رحمه الله نحن نرى

ان لا يقبل الوكالة الشريفة من دونه سواء في فتاوى الى الليث رحمه الله في كتاب
 ادب القاضي فيل القاسم رحمه الله من رجل من الاشراف وقت له خصومة مع رجل
 ممن دونه من قبل منه الوكالة ولا يحضر نفسه للخصومة ام لا قال اختلف على رواحة الله
 فيه قال بعضهم عليه ان يحضر نفسه والوضع والشريف فيه سواء وقد حاصم على ابن ابي طالب
 رضي الله تعالى قاضيه شرح وهاشم عمر رضي الله تعالى زيد ثابت وهو خليفه وقال بعضهم يقبل الوكالة
 ونحن نرى ان لا يقبل الوكالة والشريف من دونه سواء في الفتاوى وان كان الموكل
 محبوبا فذا على وجهين ان كان محبوبا في محن هذا القاضي الذي رفعت الخصومة اليه يقبل
 التوكيل من غير رضا الخصم لان القاضي يخرج من السج حتى حاصم ثم يعيده الى السج وان كان
 محبوبا في السج الوالي واليكمه الوالي من الزوج لاجل الخصومة يقبل منه التوكيل ويلزم فيه ايضا
 كذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل في نسخة
 وكذا اذا كان الموكل شيئا فاذا اجابته لا يتولى الامور بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في الفتاوى
 وفي القرائن ان من المغيبة اذا وكل رجلا يتقاضا بكل حق له او بالخصومة في كل حق له جاز ان
 لم يقبل المصروف والرجل الذي عليه دين وفي مختصر القدرى ويجوز التوكيل بعقد الصرف وسلم
 فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل وفي كسر الدقائق وبطل
 توكيل الكفيل بان في حاشية رجل له على رجل مال كفل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض
 المال من المديون لا يكون وكيل في ذلك وفي التبريد ولو وكل رجلا بان يبيع عبده فقال الوكيل
 قد عتقتك وكذب الموكل لا يجوز العتق وان قال الوكيل يبيع بعنه اس وكذب الموكل فالقول
 قول الوكيل لان له العتق ان فاجاز الوكيل عتقه لم يجز ولو باع ان فاجاز الوكيل ماله
 جاز وفي السرية التوكيل باستيفاء الدود والقصاص لا يبيع الا بخضرة الموكل وفيها ايضا
 والتوكيل بانبات حد الزنا او باستيفاء المبيع وفيها ايضا والتوكيل بانبات القصاص وحد الفدية
 وحد الشرط جاز بشرط ان يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصده في التوكيل عا
 في جميع التفريات والخصومات وعند ابي يوسف رحمه الله لا يجوز في اثبات العقوبات كالجور
 والقصاص المستفاد من غنة الموكل لا يجوز حذافا لث في رحمه الله الزم جازت

في كتاب الوكيل

توكيل ان جهت قبض حقوق مكر و حدود و قصاص زير كه استيفاء آن جائز نيست از وكيل در
ممكن زير كه حدود و قصاص دفع ميشود بشبهه و شبهه نفقات است و حال غيب موكل و
ويكر آنكه در دعاي و احكام احتمال غلط است و اينجا اقامت حدود و برائت نفست پس بعد
استيفاء تدارك ممكن نبود پس با قويم شبهه و احتمال غلط استيفاء حدود و بتوان كرد و اينجا
كه جائز نيست اثبات ان بشهادت نمودن دفع و نه بكتاب قاضي لهوي قاضي موضع ديگر و لكن
استحسان كرده اند و جائز و شست توكيل با استيفاء آن در حضور موكل كذا في المدايمه و في
القصص من الملقط في كتاب الوكالت وليس للزوج ان يمنع المدعي من الخصومة و قيل
امراة اوع الحرة وان كانت كذلك اذ ان لها علة لايتميم لها الخروج من دار زوجها و قيل
في اثر الكت بامراة قبل خصومة و كملت و قيل فاذا كان وقت اليمن بحيث اليمن
يخلفها و ذلك اذا كانت امراة مخدرة لان اخضا را للميمن يقضي اليها كسر و ذلك
ممنوع غير عا في الكبرى امراة و كملت و قيل بالخصومة فوجب عليها اليمن و هي لا يعرف خلاف
و مخالطة الرجال في الزواج بحيث الحكم اليها ثمة من العدة و لا يستحقها اعدم و نه في الاخر ان علي
حلفها او نكاحها التوكيل و نحوه التوفي السراجية اذا قال لا اخل
انك عن الوكالة لا يصير و قيل و في الكبرى رجل قال لغيره لا انك عن طلاق امراتي لا يكون
امراة طلاق حتى لو طلق لا يقع و كذا لو قال لغيره لا انك عن التجارة لا يصير و كذا قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله في الوكالة الجواب كذلك الماني الا ان ينبغي ان يصير العبد ما ذونا
في التجارة في قول علي بن محمد رحمه الله لان بالسكوت يصير ما ذونا و هذا فوق السكوت و فيه ايضا
قال رجل و كذا في جميع اموري فقال طلقت امرتك ثم او قال قفت جميع ارضك منهم
من قال يجوز و منهم من قال لا يجوز و هذا المختار الفقيه ابو الليث رحمه الله و به يفتي لان الظاهر ان
لا يريد تفويض ذلك اليه و فيه ايضا قال لاخر ما ضعت في عبيدي فهو جائز فاعتقم كلامه و قال
اسد الحسن رحمه الله عتقوا و قال ابو حنيفة رضي الله لا يعتقون و يقول اسد اخذ الفقيه ابو الليث
رحمه الله الفتوى على قول ابو حنيفة رضي الله عنه و فيه ايضا و لو قال لغيره انت و بكلي و بطل التوكيل
امراة الموكل من قول اسد الموكل اي حتى ارضت بوقوفك فان قولك انت و بكلي في

الطلاق سبل كم نويت فان قال ثلثا او واحدة كان كمن نوى ومنهم من قال قول انت وكيلي
وقوله انت وكيلي في مال جائز الامر وكذا والفتوى على هذا في السراجه اذا قال لا وانت كعب
فمنه وكيل بالمحفظ ولو قال انت وكيلي في كلشي يصير وكيل في البيعات والهبات والمفاتيح
اما في الطلاق والعقاق روايتان وفي الكبرى في ادب الله قول انت وكيلي في كلشي
في المحفظ استسما والقياس ان يطل وقوله انت وكيلي في كلشي جائز مرك وكيل عام في البيع
والشراء وتقصي الديون والحقوق والسبه والصدقه غير ذلك فقامه في قاضي الصغير والضياع
وقوله انت وكيلي في كلشي ما يرضك عن محمد رحمه الله انه وكيل في البيعات والمالقات والمفاتيح
والهبات والبيعات والعقاق وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه وكيل في المفاتيح دون
البيعات والعقاق وبني في وفيه ايضا قال لامرأة سنوتو وكيل من هرهم خواهي كس فقلت
اكر وكيل توام خويش راوست بازو شتم لبه طلاق فقال الزوج لم ارد به الطلاق فان لم
يسب من كلام الطلاق ما يكون هذا جوابا لاقول قول الزوج وسما تصدقيه اذا حلف اذا سبق
لم يقع اكثر من واحدة رجعة ان كان مدخولا بها اذا لم يسب السابق دليل على ارادة التثبوت
هذا الجواب على قولها اما على قول الخليفة لا يقع شئ لا عرف من اصد وفيه كراهة السلطان ان
بوكله بطلاق امراته فقال في حقه الحبس والضرب انت وكيل ولم يرد نطق الوكيل امراته والزوج
بقول لم اوكله بالتطبيق طلعت امراته او خرج قول انت وكيلي جوابا لقول القائل وكلني بطلاق
امرأتك الجواب يقضي اعادة السؤال كانه قال وكلتك بطلاق امراتي بخلاف الاولين فقال انت
وكيلي وفي كثر الدال قال في مسائل شتى قال الاخر وكلتك ببيع هذا فقلت صدر وكيل في الشراء
وكو وكل رجلا ولم يعينه الوكيل بذلك لم يصير وكيل فان اخبر ان ذلك صدقه صدر وكيل وان
كذب لا ولد اعلم **باب اثبات الوكالة في السراجه** ادعى ان فلانا وكلني بكل
حتى اولى بالكونية وقبضه فيه والمضمومة فيه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل
احد للموكل قبله واراد ان يثبت الوكالة وينفذ لم يسمع حتى يحضر فان احضر رجلا يدعي عليه
حقا للموكل والدة عليه مقر او حجة فالقاضي يسمع من شهود الوكيل على الوكالة وينفذ له الوكالة
اذا شهد له احد الا ان كان في اعادة البينة ويحكم له القاضي بالوكالة على كل خصم

بجفزة ويدعى قبضتها الموكلة ولو كان وكله لطلب كل حق هو له قبل رجل بعينه لم يسمع من شهادته
على الوكالة لا بجفزة ذلك الرجل وفيها ايضا رجل قدم الى القاضي فقال ان فلان ابن فلان علي هذا
الف درهم وقد وكلني فلان بطلب كل حق له وقبضه والخصومة فيه واحضرته ووافقه ولم
بالوكالة وعلى الحال في ذلك المجلس فان على قول المجتهد رضي الله عنه لا يقبل الشهادة على الحال
يقبل على الوكالة ويقبض بالوكالة ثم يامر باقامة البينة على الحال وقال ابو يوسف في محمد جميعا البينة
يقبل على الامر جميعا كذا في الكبرى وفي التجريد وفي الهداية قال ومن ادعى انه وكيل الغائب في
قبض مائة فصدقه يومه بيمين الدين اليه لانه اقر على نفسه ان بالقبض مائة فان حضر الغائب وصق
والادفع اليه الغريم ثانيا لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول في ذلك قول مع مينة
فيصد الاداء ويرجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل
فله ان يقبض قبضه وان كان ضاع في يده لم يرج عليه لان تصديقه اعترافه له بحقه القبض وهو
مستلزم في هذا الاخذ والمطلوب لا ينظم غيره قال الا ان يكون ضمنه عند الدفع لان المأخوذ يضمن
عليه في زعمنا وهذه كفاية اضيفت الى حال القبض فيصير بمنزلة الكفاية بما ذاب له على فلان
ولو كان الغريم على الوكيل لانه لم يصدقه في الوكالة واذا دفع اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع
رجاءه وعليه كذا اذا دفع اليه على كيدية يراه في الوكالة وانظر لافان في الوجوه كلها ليس له
ان يسترد المدفوع حتى يخفى الغائب لان اللودى صار حقا للغائب ظاهر او محتملا فصار كذا
ودفعه الى فضولي على رجاء الاجازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة ولان من يستره
بغيره ليس له ان يقبضه بالمبيع البس عن عرضه وفي الكبرى اتى ان فلان وكله لطلب
دينه على هذا فلم يقبضه الغريم دفع المال على الافكار ثم اراد ان يسترد منه لم يكن له ذلك لان دفعه
وجه القضاء وذكر في المنتقى ان له ان يسترد قال في الدين لا وفي الفتوى على الاول وفي
السر اجتهاد والتقدم رجل الى القاضي فادعى ان فلان بن فلان وكله لقبض دينه الذي علي فلان
هذا واحضره الى القاضي فوافقه فان صدقه الغريم في الدين والوكالة فالقاضي يحضره على الدفع اليه
لو اقر بالدين وحجده الوكالة فليس له ان يحلفه حلفا لها ولو اقر بالوكالة وحجده الدين فقال الوكيل
ان اقيم البينة على هذا الحق لم يقبل القاضي منه ولا يكون وكيل بانبات الحق الابينة منه على

الوكالة او بحضر الموكل في كل لان الوكالة لا تثبت باقراره وفي الكبرى لو ان رجلا قال لآخر
ان فلانا وكلني بقض ماله عليك من الدين فقال المديون صدقت ليس له ان يتبع عن الدين
بعد التصديق لانه تصديق لان حكم تصديقه مقصور على الصدق لانه انما يقضى الدين من ماله
بخلاف ما لو قال له وكلني بقض ماله عندك من الوديعة فقال صدقت له ان يتبع من الدين لان حكم
تصديقه يتعدى الى غيره وهو المودع والمصدق في الوديعة والقضاء في الجامع الصغير والرياء
وفي التجريد في كتاب القضاء في باب من البوابه ادعى ان فلانا وكلني بقض ماله على هذا القول
وبخصوصه ولا يثبت له فقال الغريم لا اعرفه وكذا له وهو موثر بالدين فلو قيل ان كيفية في ظاهر الرواية
فان حلفا برى وان تكل قضي عليه بالمال للوكيل وهذا قول ابي يوسف وذكر المحققان لا
يخلف عنه ابي حنيفة رضي الله عنه لابي يوسف انه قد يجعل فيكون في تحليف فائدة فيخلف
لابي حنيفة رضي الله عنه لان حق التحليف انما ثبت بعد ما ثبت انه خصم ولم يثبت من غير حجة
وفي مختصر القدرى والهداية ولو قال لي وكيل بقض الوديعة وصدقة المودع لم يبرأ بالتسليم
لان اقراره بالغير بخلاف الدين وفي السراجية رجل قال انا وكل فلان بقض الوديعة منك
فصدقه الله تعالى في الوكالة والوديعة ثم الى ان يدعى لم يجب في كثره القلق وكذا لو ادعى له
وصدقه وفيه ايضا ولو ادعى ان المودع مات وترك اميره اياه وصدقه دفع اليه وفي الفصل في فصل
القضاء على الغيب رجل وكل رجلا ببيع عيس من اعيان ماله فاراد الوكيل ان يثبت الوكالة
بالبيع عند القاضي بحيث لو جاء الموكل واكثر لا يفتق الى النكاح فله وجهان احدهما ان يسم
الوكيل العيس الى رجل ثم ادعى الي وكيل من ماله بقض والبيع فلم يفتق الى القول واليه لا علم له
بالوكالة فيقيم البينة على انه كسبه بقض البيع فيبيع القاضي ذلك منه ويأمره بالتسليم اليه فيبيع
والثاني ان يقول هذا ملك فلان ابيعتك فاذا باعته منه وقبضت منه بامره قبض البيع فيقول
المشتري لا قبض منك لاني اخاف انه يبي للمالك ويكره الوكالة ويكره ان يكون القبض على الكافي
او يحصل فيه النقصان فيضمنه منك فيقيم الوكيل بينة انه وكيل فلان البيع والتسليم ويجوز على القبض
وثبت باقامته البينة ولابيه الجبر على القبض وفي كثره القلق وان وكله بقض ماله فادعى الغريم
ان رب المالا اخذه فله المالا والره واثم رب المالا فاستخلفه وفي الهداية ومعه وكذا وكذا

يقبض مال فادعى الزعيم ان صاحب المال قد هوانه فانه يدفع المال اليه لان الوكالة قد تمت
 والاستيفاء لم يثبت بحجود دعواه والابو الخ الحق قال في بيع رب يتخلف رعاية لجانبه ويستخلف
 الوكيل لانه ما يجب في السراجية اذا شهد للوكيل على الوكالة فهو انباء لم يقبل فيها ايضا
 احد ما انه وكل بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة وشهد الآخر انه وكل بالخصومة فيها الى قاضي
 البصرة جازت ما دتما **باب التوكيل بالبيع والشراء في السراجية** التوكيل بالبيع والشراء
 والاستيجار والاعتاق والاراض جازد بالاستفراض لا يجوز وفي التندب في الاستفراض لا يصح
 الا بالارسال بان يقول سدي فلان اليك تفرض منك كذا في الكبرى امر رجل ببيع عبد لثمة
 نسبه جازد قول الجعفي رضي الله عنه قال ابو يوسف ان كان البيع للتجارة جازد ان كان للحاجة
 لم يجوز به احمد الفقيه ابو الليث وذكر عن ابي يوسف رضي الله عنه في التقاضي اذا باع نسبه
 اتباع الناس ان اذا طول المدة لم يجر في السنة فاقول في كرتما في الغاوى الصغرى والقوى على
 قول الجعفي رضي الله عنه وفي تحقير القدر في التوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند الجعفي
 رضي الله عنه وقال لا يجوز بيعه بقصان لا يتعاسب الناس في مثله وفي التندب وكله ببيع
 مطلقا ان يبيع ما يمشى كاتب قليل او كثير اعين او دينا حال او موقلا وعندنا لا يبيع
 فاحش ولا غير فان في الخاصة الوكيل بالبيع بملك البيع بالنسبة وفي السراجية لو وكل بالبيع
 بالنية فباعه فقد قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يجوز بيعه في الغراخ الى من في الصغر
 ولو قال للوكيل اتبع بالنقد فباع بالنقد يجوز والقوى على الجواز مطلقا وفي الخاصة ولو قال لبيعت
 بالف فباعه بالنقد يجوز والا فلا وفي التندب ولو وكله بشراى واشترى بعين فاشترى بها
 بالنقصة وفي المصنف ولا يجوز البشراى فيما لا يتعاسب اتفاقا وفي حاشية الكفر لم يقدر الفاحش شي
 في الاصل وفي النوادر قدر الفاحش بضعف ثمن المثل في تحقير القدر في لا يتعاسب الناس
 وفي المصنف والذي لا يتعاسب فيه لا يدرخل تحت تقديم المنقوس كذا في الهداية والى مع الكبير
 وذكر في شرح الطحاوى يتعاسب فيه نصف العشرة اقل فان كان اكثر من نصف العشرة فهو من
 لا يتعاسب وفي الفصول والذي يتعاسب فيه قيل في العروض دهيم وفي الجوال ده زيادة والقدر
 ودارده وقبل لا يدرخل تحت تعويم المقومين وهو لا يتعاسب فيه قال شيخ الاسلام خواجه زاده

هذا المحرم في ليس له قيمة معلومة في البلد كالعرب يجوز له ما الذي قيمة معلومة كاللحم وغيره
 الوكيل بالشرع أو كثر فلا يفيد على الموكل لأن هذا لا يدخل تحت تعويم المقومين بل يحتاج إلى تعويم
 المقومين فلا يدخل وأخذ القاضي هذا ويقتضي حكمه ذكر في مجموع فتاوى الصنوبر في شرح الطحاوي
 وهو يرد على أن ذلك مستلزم لغيره من حيث دور كالأده يارده وورز من ده ووارده وابن
 جاسي يستلزم كسب جبري بود که او را قیمتی معلوم نبود چون زمین و مانند آن اما در مان و کون
 و مانند آن اگر وکیل درینا چیزی زیاده کند آنکه بسیار منفعت نشود بر موکل و قدم بخود نمی کند
 البیوع فی الغیب فی الفصول فی الغنیمین و ذکر فی کمال الذخیره الوکیل
 بالبیع اذ باع من لا یقبل شهادته ان کان باکثر من القيمة يجوز له خلاف وان کان قبل
 من القيمة یغیر فاحش لا يجوز بالاجماع وان کان یغیر بسببه لا يجوز عند ائمه رضی الله
 عنه و عند ما يجوز ان کان بمنزلة القيمة نعم الم حنیفه رضی الله عنه روایتان فی روايته يجوز فی رواية
 لا يجوز فی الفرق رجل وکل بان بیع عنده فباع من ابيه لا يجوز وفيه ايضا وکل بان من
 منها لا يجوز وذلك لان فی البيع ازاله الملك و هو من فيه فلا يجوز بخلاف الرهن لانه
 ازاله الملك فلا يكون منها وفي التذنب باع الوکیل بعض امر به جاز و عند ما ان کان
 بتعيينه ضرر اكاله لم یخبر فی فخره القدری و اذا وکل به بیع عبده فباع نفسه لا يجوز عند ائمه
 رضی الله عنه وان وکل به شراء عبده فاشترى نفسه فی الشرع موقوف فان اشترى باقیه
 لزیم الموکل و فی السراية لو اشترى اب الموکل غرق علی الموکل و فی الايضار رجل امره بالاجماع
 عبده فباعه و اخذ بالفسخ رهنه فضايع فی یدیه لم یضمن و کذا الواضحة کفیل و قوی المال علی
 الکفیل من سئل البیوع سئل عن الوکیل بالشرع اخذ السلعة علی سبوع الشراء و ادره الموکل فلم
 یرضع الموکل و رده علی فیکل عنده قبل ان یرده علی البیوع فقال الوکیل فاما من یضیع السلعة
 للبیع و لا یرجع بها علی الموکل لاخذ علی سبوع الشراء و لو کان امره فیکل الرجوع فقبل له الامر بالشرع
 لا یقبض الا بالخذ علی سبوع الشراء فقال لا و فی النبیة رجل و نه الى رجل و رهنه بشری له بها
 طعنا ثم قال قد اشتریت کذا من الطعام ثم قال لم اشترک کذا لایضمان علیه فی الطعام و فی غیره
 النعمان ان کان اقرا بالقبض مع اواره بالشرع ضمن طعاما و یضمن النعمان ان قبض مع اواره

مثل الطعام الذي اقرب منه في الفصول في فصل الثالث والعشرين ذكر فيه البيع في قايده
الوكيل بالبيع اذا اهل المشتري مع اهل الموكل ان يطالب الوكيل في الحال بالودي من مال
نفسه ثم عند محل الاجل ياخذ من المشتري ولو تولى المشتري اهل بيع الوكيل مع الموكل ان اهل
واحدة وصالح لا يرجع لانه ضمن للموكل وان باع وادى النفس من مال نفسه ثم اهل المشتري مع
وفي التبريد الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري من النفس او اختلف على ان ان واخره عن المشتري
او اخذ به عوضا او صالحا على شئ كذا لك جائز وبراء المشتري من النفس وبيع الوكيل النفس
لما مر عند ائتمنه رضي الله عنه وعند مالك لا يجوز ما فعل الوكيل على الامر والنفس على المشتري وفي التبريد
ولو ابرأ الوكيل المشتري من النفس او اختلف على ان ان واخره او اخذ به عوضا او صالحا على شئ
جائز وبراء المشتري من النفس وفي التبريد يؤخذ وبيع الوكيل النفس وقال ابو يوسف رحمه الله
لا يجوز على الموكل وبراء المشتري في الفصول والوكيل بيع الثوب اذا وقع الى القصيل يصره
حتى صار ضامنا بالفتح فان عاد الى الدقاق ببراء من الضمان كالمودع والوكالة باقية في سببه
وفي شرح الطحاوي ولو تولى الوكيل الموكل عن قبض النفس صح نفيه ولو تولى الموكل الوكيل عن
قبض النفس فانه لا يبرأ نفيه ولو ان الموكل طالب المشتري بالنفس ليس له ذلك في العقد
وان طالب الموكل المشتري بالنفس فله ان يمنعه لانه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان
يطالبه نيا وفي الفصول في فصل الاستحلاف الوكيل بالبيع اذا باع وسلم الى المشتري ثم اقر
البيع ان الموكل قبض النفس ومجد الموكل فالتقول قول الوكيل مع يمينه فاذا اختلف في المشتري
وفي الفرائض من الصنوي من قال لا اخرج عبد اليوم او قال اشتري عبد اليوم لا يتوقف
حتى لو فعله عدا جاز استحسانا في اخو الصلح خواهر زاده وفي التبريد اذا وكل بالبيع عدا ففعل
عذ ولم مع لم يغفل في الهداية واذا اشتري الوكيل ثم اطلع على عيب فله ان يرد ما دام
المبيع في يده لانه من حقوق العقد وتوكلها اليه وفيها ايضا وان سلم اليه الموكل لم يرد به
لانه يتقضى حكم الوكالة وفي الوكالة وفي الفصول في جملة البيع تعلقه ولا يصح ذكر في الزيادة
ان الوكيل في الشراء اذا مات يمكن الموكل من الرد بالعيب فكذا ذكره في عدة الفقه
وراست محط والدور على خمسة الوكيل اذا مات رجع الحق الى الموكل وهذا هو الحق

، دون المحيط وفيه ايضا الوكيل بالشر او اذا اشترى ثيابا وسلم وجهه الموكل به عيارا وبيع
 الوكيل ثم الوكيل بده على البيع وفي السراجية اذا اراد الوكيل بالبيع ان يكون العدة على غيره
 فانه بامر غيره فيجب بحضرة الوكيل الاول لا يجوز ويكون العدة على الثاني وفي الفصول في الفصل
 الثالث عشر في الغش الوكيل بالبيع والشر اذا اضاف العقد الى الموكل لا يرجح حقوق العقد
 الموكل بمكذرا رايست في فوائد شرف الدين التواتري ورايت في كالمه يجمع الاضطرار والوقار
 الصغير رحمه الله رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا فلان بالف درهم فقال صاحب العبد لعبد
 هذا من فلان الموكل بالف درهم فقال الوكيل قلت نعم الوكيل لان الموكل امره ان يقبل من نفسه
 يوزم العدة للوكيل وانه وهو قبل على الموكل فصار في العدة في السراجية لو وكل صبي بعقل البيع والشراء
 او عبد المجور اجاز ولا يتعلق بها الحقوق فان منعت العبد برجع العدة عليه والصبي لو بلغ لا وفي التمهيد
 وكل من بيع عبدا في بيع الموكل ثم رد عليه عيب له بوجه ثانيا وقال محمد بن ابي جعفر في السنين وفيه ايضا
 ولو وكله ابنته فبعت بنفسه ثم رجع للوكيل ان يهب ثانيا وفي التجريد وفي وكالة الكافي اذا وكل
 عبدا من فلان فباعه من غيره لم يخر ولو امره ان يشتري له من فلان خادما بعينه فاشترى من غيره
 او من رجل اشترى شراة منه فهو جائز وفي التمهيد وكل من اشترى جارية وبعي حبتها ثم اشترى
 عينا او مقطوعة اليد من جاز من الامر فلا لها في العوراء او مقطوعة احدى اليدين جاز اجماعا
 ولو ذكر رقبته لا يجوز العيا اجماعا ولو قال جارية تخدمني او بي ثوبا لا يصح من العيا لم يخر اجماعا ولو
 قال جارية اطعاما اشترى اخذت الامر من النضاع لم يخر وفي السراجية وكل من اشترى عبدا بكذا ولم
 بين الزكوة والاثوثة لم يصح وفيه ايضا وكل من اشترى له جارا او زواجا ونحو ذلك بكذا ولم
 بين الزكوة والاثوثة صح وفي الثانية رجل امر رجلا ان يشتري له جارية او ثوبا او دابة او دارا
 لم يخر فاشترى لنفسه او لوكاله باطله وان سمي بالدار وبيع منس الدابة والنوب سمي ثوبا
 صح وفي التجريد رجل وكل رجلا يشتري له امراته من سيد فاشترى لها الزوج لم يخر من النضاع
 النكاح ولا امر على الزوج ان علم المولى انه اشترى الزوجان لان الفرقه قبل تاكيد المهر يستقبل
 من المهر فصار كما لو قبلت المرأة ابن زوجها قبل الدخول بها ولو باعها من رجل ثم اشترى الزوج
 ان نصف المهر لها الا اذا لار الوقت ما حاربت بوقد الا انما

الوكيل شتر من المولى الاول للزوج ولم يعرف من الزوج وكاله لا يقول الوكيل بعد الشراء
لم تصدق عليه البنية وعلى البائع اليمن على علمه وفي الكبرى وكلية بيع عبد قيمة الف بالف قبل
ان يبعه فغيره الى الالفين ليس له ان يبعه بالف لان يبعه الالف عليه مع ان قيمة الف
منزله التوكيل بالبيع خمس النسل وفيه ايضا وكلية بيع جارية التي قيمتها الف بغيرها بالف لان
الوكيل ياتي بثلثة ايام فزادت قيمتها الى الالفين ليس له ان يبيع في بيع في قولها وقال يمين
قول الخنفه في الدعوى البيع جاز لان الامضاء بمنزله ابتداء البيع وعند الوكيل مطلق البيع لا يملك
بيع ما يبيع في الفين بالف وعنده يملك كذا من ولو لم يبيع الوكيل بالبيع لكن سكتت
المدة قال محمد رحمه الله ما سواه والبيع باطل وقال الواعى البيع جاز وهو قول الخنفه رضي الله عنه والفرق
لا يفسر ان هذا خلاف حكمي بخلاف الوكيل كذا ذكر في واذا اخر وكاله اخر
والخلافات وذكر في المنتقى اذا لم يبيع حتى مضت المدة فابيع باطل قول الخنفه رضي الله عنه
ولو كان البائع وصي فقيس قول الخنفه رضي الله عنه من قولها ولو مات الوكيل قبل مضى مدة
الحي رفا لوكيل وارثه قال محمد رحمه الله ولو كان البائع وصي فقيس قول الخنفه في الدعوى
البيع باطل لان القيمة لما ازدادت بطل البيع وهذا قوله اعلى قولها بطل وفيه ايضا ولو باع
الوكيل فشرط الحي بثلثة ايام ثم مات هو او وكله في الثلث فابيع ما مضى في الابانة التوكيل بالشراء
يطالب بالنفس ويدفع من بالنفس وان لم يدفع اليه الوكيل بعد لان النفس بالقصد وهو الذي شتر
العقد ثم اكثر المتبقي رحمهم الله ذكر واعلى هذا الخلاف بيننا وبين الن فبيع وذكر شيخ الاسلام
يطالب بالنفس بالاجماع وفيه ايضا لو قال المطلوب اهلك الوكيل انما يبيع ان الطالب يبيع
لا يمين على الوكيل ولا ينظر تخفيف الموكل بل يدفع المطلوب الى الوكيل ثم يبيع الموكل بغيره
قد مر نحوه وفي الكبرى واذا وكل بيع ما له حمل من مائة فموت على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كان
بلدة واحدة حتى لو خرج الوكيل الى بلد اخر فموت او ضاع فموت بخلاف ليس له حمل من مائة لانه اذا كان
له حمل من مائة فالظاهر ان الموكل لا يامر بذلك الوكيل كذلك فضا كما لو خرج مبيع في ذلك البلد
وفيها ايضا الوكيل يبيع الجارية اذا اراد ان يشترها لنفسه باطل ما منه غيره فان استقصى
بغيره من آخره سلم الدعوى انما لنفسه من لبيته من حاز ذلك لانها التهمة ولا يجوز ان

يشترى بها نفسه وهي موقوفة في مواضع وفيه أيضا الوكيل بالبيع اذا قبل المعلن ما يكفيه كل
 غيره فبيع الثاني من الوكيل الاول لا يجوز لان الوكيل الثاني في ذم الاول من وجه حتى لو باع الوكيل الثاني
 وقبض الثمن سمي له الوكيل الاول ويبيع الوكيل الاول وفيه ايضا دفع الى آخر ادراهم وقال شتر
 بشيء لم يخرجه الكالة لجمالة فاشترته في الشيء وان قال شيئا على ما تحت رواته جازت الوكالة لان
 الجمالة اتفقت بتحويل الامر الى الوكيل فاعلم في كالة قاي الصغرى وفيه ايضا ولو دكته بشيء
 المملوكة لم يخرجه حتى يبيع الثمن لان التقاوة بين اللابى فاشترى في القراة بسبوط اذا وكل وكيل
 بشيء الفهم يفرق في الشتر حتى لو اشترى في الصيف لم يخرجه وصار الشتر كالمشترط للموقوف ان
 لم يذكر وفي التذنب والوكيل ان يبيع الثمن من عنده لم يخرجه لبيع عن موكله حتى يقبض منه و
 لو ملك قبل حبه ملك امانته وبعد حبه مضى ضمان الرهن عند ابي يوسف وعند محمد به ضمان
 البيع وفي الفصول هو قول الجعفي رضي الله عنه لا يخرجه الباع منه فكان له حتى حبه الاستيفاء الثمن
 يسقط به ملكه كذا في الهداية وفي الابانة الوكيل بالبيع اذا وكل رجلا يقبض الثمن من غير امر المقتضى
 ملكه في يده قال ابو حنيفة رضي الله عنه الضمان على الوكيل ولا ضمان على القابض وفيه ايضا اذا
 باع الوكيل للمشتري على الموكل دين مثل ذلك الثمن بصير قصاصا ولو كان للمشتري دين على
 الوكيل فلا وفيه ايضا الوكيل بالبيع ان يبيع من واثبه فلله ان يجعل الثمن الثمن قصاصا عليه
 بقبض قول الجعفي ومحمد رحمهما الله ويضمن الوكيل للموكل بمنزلة ابراء الوكيل للمشتري عن الثمن في
 قول ابي يوسف لا يصير قصاصا وفي الفصول في الفصل الثالث والعشرين ولو كان للمشتري
 دين مثل الثمن على الموكل بصير قصاصا بين الموكل عندهم وان كان الدين على الوكيل فذلك عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فخص الوكيل مثل ذلك للموكل ولو كان دين للمشتري على الوكيل والموكل
 بصير قصاصا بين الموكل حتى لا يضمن الوكيل وقد مر في المعاقبة في المجلد الاول في باب الخلع
 وفي الكبرى دفع الى رجل دراهم وامره ان يشترى بها عبدا فوضع الامور الدراهم في منزله وخرج
 السوق فاشترى له عبدا بالعت وجاء بالعبد الى منزله فاراد ان ياخذ الدراهم ليدفعها على الباع
 فلم يجد بها وملك العبد في منزله فلو كان ان ياخذ من الموكل يدفعه الى الباع لان الوكيل اشتراه

هذا اذا كان الشراء بالبشمرة والتمسوه لانه لم يعرف انه اشتراه لانه لم يقول فهو مصدق في بيع
 الضمان على نفسه دون الجواب الضمان على الامر وهذا اذا كان الامر دفع الدراهم الى المور قبل
 الشراء اذا وقع بعد الشراء فذلك في يد المور لم يرجع على الامر سواء كان الشراء بالبشمرة او
 او لم يكن وفيه ايضا ولو امر رجلا بالشيء تشرى له جارية بالفسخ ثم اشتراها ثم ان البيع وب
 الالف من الوكيل فلو قيل ان يرجع على الامر ولو عيبت خمسين لم يكن له ان يرجع الامر
 بخمسين ولو عيبت خمسين ثم عيبت ايضا فخطو الباقى بهت ولو عيبت خمسين ثم عيبت
 المائة الباقية لا يرجع على الامر الا بالباقي الا في هذه الحالة فيسقط الجعفة واليوسف ^{العد}
 وحسن وفي القرائن الى من السراجية رجل قال لا خاتمك مع عبدى بقعة فبسمية
 وقال الوكيل امرنى ببيع لم تقل شيئا فاقول قول الامر وفي المداينة لان الامر ببيع متناهية
 ولا دلالة على الاطلاق وفي الخيفه فلو وكلت ببيع امته فولدت ولد ليس له ان يبيع الولد عند محمد
 رحمه الله وعن ابو يوسف عليه وايتان **باب ما يمكنه الوكيل من الاموال**
 في المداينة قال ليس للوكيل ان يוכל فيها وكل به لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل
 وهذا لانه رضى برأيه والنس يتناولون في الاراء قال الا ان باذن له الموكل لوجود ^{ضار}
 او يقول له اعمل برأيك لا اطلق التفويض الى رايه واذا جاز في هذا الوجه يكون الثاني في كمال
 عن الموكل حتى لا يملك الاول غلبه ولا يغفل بموته الا ان يموت الاول قد مر نظيره في ادب
 القاضي وفيه ايضا وكل غيره اذن موكله فعقد وكيله كحضرة لان المعقود حضوره الاول فحصل
 وتكلموا في حقوقه وان عقد في حال غيبته لم يجر لانه فات رايه الا ان يلفه الخبر فيجوز وكذا لو كان غيب
 الوكيل فبلغه فاجاز جاز لانه حضره رايه ولو قدر الاول التمس في عقد بعينه يجوز لان الراى يحتاج
 فيه لتقدير التمس فظاهر وقد حصل وفي السراجية ليس للوكيل ان يוכל ما وكل به الا اذا قال له
 الموكل اعمل فيه برأيك فان وكل الوكيل غيره اذن موكله فعقد الوكيل كحضرة جاز وان عقد
 بغير حضرته لو تفسر على اجازة الموكل في الخلاصة والسراجية الوكيل يقبض الدين اذا وكل من
 عياله بالقبض صح وتغير العيال هو الذي موعده لواجبه ثم هره حتى لو قبض ملكا في
 يده لا يضمن وفي المصنوع الوكيل يقبض الدين اذا وكل من عياله بالقبض

الصحيح التوكيد حتى لو ملك في يد الثاني على سبب الدين وفي الفصل الثامن من وكالة الزخيرة
 ليس للتوكيد قبض الدين ان يוכל غيره بما يقبض لان الكس متفادون في القبض
 التوكيد بالبيع اذا باع ثم وكل من ليس في عياله قبض التمس حيث له ذلك فان وكل
 التوكيد قبض الدين مع ذلك قبض ان في من المديون فان وصل الى الاول سيرا
 المطلوب من الدين وان لم يصل ان كان الثاني في عياله سيرا الاول وان لم يكن سيرا
 وفيه ايضا وذكر في وكالة الاصل المتقاضى القبض جارسوا كان المطلوب حاضرا او غائبا
 صحيح كان او مريضا بخلاف التوكيد بالخصومة عند ائتمنه رضى الدعوى وفي الهداية ولو وكل
 بشيء من شيء فليس له ان يشتره لنفسه لانه يودى الى غير الامر حيث ائتمنه عليه ولان في غير
 ولا يملكه على ما قبل الاجتزاس وفي مختصر القدوري واذا وكل بشيء من شيء فليس له ان
 يشتره لنفسه وان وكله بشيء من شيء فليس له ان يشتره لغيره لانه لا يملكه على ما قبل
 او يقول في بيت الشراء للموكل وفي السراجية التوكيد بالبيع توكيد قبض التمس وفيه ايضا التوكيد
 بالتقاضى توكيد القبض في ظاهر الرواية والفتوى على انه ينظر ان كان التوكيد بذلك في بلد كان
 العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي قبض الدين كان توكيدا بالقبض والا فلا وفي الهداية
 التوكيد بالقبض على التوكيد بالقبض على اصل الرواية والفتوى على انه لا يملكه وفي هداية الفتوة التوكيد
 قبض الدين وتوكيد بالخصومة عند ائتمنه رضى الدعوى وقال لا يكون خصما والتوكيد قبض العين
 لا يكون وكيدا بالخصومة بالاجماع حتى ان من وكل وكيدا بقبض عبده فاقام الذي هو في يده شبهة
 الموكل بعبده ووقف الامر حتى يحضر الغائب في التمس وكله بقبض عين فاقام المطلوب
 الهنته على الشراء من الموكل قبل رفع الخصومة للاثبات الشراء وكذا على تسليم النعمه من
 الموكل وارايعن العيب وقبض الدين وفي مختصر القدوري التوكيد بالخصومة وكل قبض
 عندنا وعند زفر رحمه الله لا يكون وكيدا بالقبض وعليه الفتوى وفي التمسب التوكيد بالخصومة
 وكل قبض خلافا لفرع الفتوى اليوم على قول زفر في ظهوره في نية في الوكالة وقد يكون
 على الخصومة من لا يؤتمن على المال وفي البيع واختيار المتأخرين هذا انه يملك واختيار
 مشايخ من لا يملك القضاة لا يملكه على ما في نية في نية في نية

وفي الخلاصة فلو وكل رجلا بقض دين له على الوكيل اذ ائتمره او عبده او وكل من لا يقبل شراؤه اذا
قال قبضت وملك عند القول قول الوكيل في المحيط الوكيل بالقض اذا كان وكيلاً محتمة
القاضي بان وكل القاضي رجلا بقض ديون الغائب لا يملك الوكيل الخصومة واقامة الدية
على الدين بالاتفاق وفي الخلاصة الوكيل يقض الدين بملك قبض بعضه الا اذا قال لا يقض
الا جميعاً وفي بداية الفقه وان كان وكيلين بالخصومة لا يقضان الا معاً وفي السراجه الوكيل
بقض الدين بملك احد ما قبضه والوكيلان يقضان الدين لاحدهما ان يفعل وفيه ايضا
بالقبض بملك القبض دون الخصومة وفي التهذيب الوكيل من بئره العقد والرسول من يبلغ
المبشرة والسنة امانة في ايديها وفي فتاوى اهل البيت يسئل ابو القاسم عن رجل له على
آخر دين فارسل رسولا بقض دينه فذهب الرسول الى الغريم فقبض الدين منه ودفعه اليه
المرسل فانكر دفعه اليه قال القول قول الرسول مع يمينه انه قد سلم ما قبل اليه منه وفي الكبري
قال لا تخوكم كلكم حضرة في دادي رسالتك فقال انه يقول ان قد اتي ثوب كرويين فاقصدته
وسميت ثمة فانكر المرسل وصول الثوب اليه وقال الوكيل او سلمته اليه فان ابر المرسل
يقبض الرسول الثوب انكر ان يكون الرسول دفعه اليه ضمن قيمته الثوب وان انكر القبض
الرسول فالقول قول من يمينه ولا ضمان عليه ولا على الرسول وفي القرائن ان من الخلاصة
لو وكل بالخصومة غير جاز الا اقرار عليه صح وفي ظاهر الرواية انما يصح الاستثناء اذا كان موكلاً
وفي الاقبضة صح الاستثناء موصولاً وفي السراجه لو وكل بالخصومة واستثنى عنه الاقرار
عنه لم يصح لكنه يخرج عن الوكالة وفي التهذيب يجوز اقرار الوكيل على موكله في مجلس الحكم
خلافاً لزيد والثاني في ولا يجوز في غير مجلس الحكم خلافاً لابي يوسف وفي النظم في
باب ابي يوسف اقرار ابن علي موكله قد كان يعقوب زمان ابطله ثم اجاز ان كان
وما قد جوز اعتد القضاة فاعلى وفي الخبر في باب ابي يوسف وقال ابو يوسف الوكيل
بالخصومة اذا اقر على موكله لم يصح اصلاً في قوله الاول وهو قول زيد ثم رجع وقال يصح في
مجلس القضا وغيره وقال ابي يعقوب المجلس القضاة وفي النية رجل وكل رجلاً بالخصومة وقبض
كل حق على الناس وكذا وكذا او كتبه في ذلك الوكالة وكذا خلاصاً ما دعي قوم قبل الموكل

بالاحال غيبة فاقرا الوكيل عن المالك انه وكله فقام الديوان البينة بديونهم على الموكل وطلبوا من
 الوكيل فانه لا يجزى سبناه الظلم والوكيل بالخصومة اذ لم يكن وكيل بالمال ولا بالموار القضا
 الدين من مال في يده لا يجب عليه المال فلا يكون ظالما وفي الغرق ولو ان رجل وكل رجلا
 بان يزوج له امرأة فتنزج الوكيل ذرا على مهر مثلن يجوز عند ايجنته رضى العدة خلافا لما هو
 التجديد رجل وكل رجلا بان يزوج امرأة فزوج رجل سوى الوكيل وهو حاضر فاجازة فواجز
 كذلك البيع والخلع والكتابة ولو وكل بان يطلق امرأته فطلق رجل اخر سوى الوكيل
 فاجاز الوكيل لم يجز سواء كان حاضرا او غائبا وكذلك الاعتاق لان الوكيل في الطلاق
 الاعتاق رسول وفي منقطع القينة في كتاب الوكالة قالت رجل زوجت من ثوبت فزوجها
 لنفسه لم يجز وفي نسخة يجوز قبل الفتوى بانه لا يجوز وفي التهذيب وكله بطلاق فطلق الموكل
 للوكيل ان يطلقها ما دامت في العدة فاذا انقضت بطلت الوكالة وفي الفصول
 في الفصل الثالث والعشرين وذكر في وكالة المختص الوصى عليك ان يوكل غيره بكل يجوز
 ان يعين نفسه في اموال اليتيم فان بلغ اليتيم قبل ان يعقد الوكيل لم يكن له الفعل
باب عزل الوكيل في المضمرات ثم الوكالة على خبرين وكالة مطلقة
 ووكالة غير جازية الرجوع ويسمى وكيل بباركشت والمطلقة مثل التوكيل بالبيع والشراء
 والاجارة والتزوج وغيره فانما يتعزل ولا يعود وكذا بعد ذلك الا بعد جدي والوكالة
 التي غير جازية الرجوع مثل قوله اعق عبدى او طلق امرأتى منى شئت وههنا لا يملك الرجوع
 وبيع العتق والطلاق في اى وقت بانتهى الوكيل في الزمنى زيرا ككلمة منى عامست
 او قالت ليس كوى يجهن كفت اى وقت شئت وفي البيع ولو كان قال عند الوكالة
 وكلتك فانتهى وكيلة وكالة مرسله فانه ينزل كل غرله ويعود وكذا كان من ساعته فان
 اراد عزله على وجه لا يعود وكذا يقول قد كنت وكلتك وقلت لك فانتهى وكى فقد
 عزلك عن ذلك كل من المعلقة بالشرط والمطلقة وان قال كذلك لا يعود وكذا الا بعد
 متاقت وفي التجديد رجل اراد سفر فوكل وكذا ان يطلق امرأته ان لم يرجع من هذا السفر
 الى وقت كذا وخرج الى السفر بعد ذلك ثم كتب الى الوكيل قبل الوقت بانى اخرجه

وكالة وقال نصير بن يحيى الجوزي رحمه الله وقال محمد بن مسلمة جاز الاصل في هذا ان الوكالة اذا كانت
بالشرط فنزل الوكيل ففعل ما يوجب له الايجاز في غير وجهه حتى يصير وكيلاً عند الشرط وبه كان في نصير بن
يحيى وعلى قول محمد بن يعقوب وبه كان في محمد بن مسلمة انه لو لم يقول بزيادة هذه الوكالة وفيه تغيير حكم
الشرع وخالفه ائمة الصدر المشهورين وقال صاحب الزخيرة لبعض المتأخرين زماناً اقول
ابي يوسف وهو الامتياز لان القول من الوكالة والخراج عن الشيء قبل الدخول منه لا يخفى
وفي الصوري اذا اراد الرجل ان يبيع ذنبه امرته الا ان يوكله الى غيره كما في صاريه كما في
الرجل ان يقول من غير حضرة المرأة يبيع وقال محمد بن مسلمة لا يبيع وفي التبريد اذا وكل وكيلاً
بالخصوص وقال له كلما غارتك فانت كذا فيها قال نصير بن يحيى جاز هذا الشرط لان معنى هذا
الكلام كلما غارتك فانت كذا بوكالة مستقبلة فعلى هذا الوجه لا يكون مخالف لحكم الشرع الا
انه لو صح بذلك جازاً جازاً وقال محمد بن مسلمة لا يجوز لان الوكالة في الاصل منعت غير لزم
بحيث يقدر الموكل على البطالة فلو جاز على هذا الوجه لا يقدر الموكل على البطالة فيؤدي الى
تغيير حكم الشرع وقال ابو بن سلام ان كان للوكيل في ذلك الامر حق او منفعة جاز هذا الشرط
والا فلا كما اذا تعلق حق الوكيل بخوان يامره ان يبيع ويستوفي الدين من ثمنه في المنفعة
وللموكل ان يقول الوكيل عن وكالة بريد اذ لم يتعلق بها حق الغير ما اذا تعلق بها حق الغير
لا يمكن له الا برضا ذلك الغير وذلك مثل ان يوكل رجلاً في عقد الرهن ببيع الرهن
عند طول الاجل او وكل المدعي عليه رجلاً بالقبض المدعي في السراية اذا وكل رجلاً بطلب
امرته ثم غفل الوكيل بغير حضرة المرأة للامح انه يقول في مختصر القدوري ومن وكل امرئ
ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة وفي السراية اذا غفل الوكيل وهو غائب فاجز
بذلك رجل عدل او رجلاً فاسقاً ان يوزل في الفضول في فصل ما يبيع بغيره وما لا يبيع
ولو كتب الموكل كتاب القول الى الوكيل فليجبه فيقول اذا علم ما فيه وفي الفروق رجل قال
لاخر انت وكيل في اقتضاء ديني وادخل فلاناً بذلك ففعل لا يكون للوكيل الاول ان يقول
الوكيل ان في ولو قال انت وكيل في اقتضاء ديني من ثلث كان للوكيل الاول ان يقول
الوكيل ان في وفي التبريد قال لاخر انت وكيل في اقتضاء ديني وادخل من ثلث ففعل الموكل

رجلا فلو قيل ان يقول الوكيل وكل لانه انما يثب نفسه في التوكيل فيقول ان علي
 وقال وكل فلانا لم يكن ان يقول لانه حينئذ بمنزلة الرسول في الكبرى امر رجلا بان يشتري لمبارية
 باللف واجاز مضع فوكل الوكيل غيره ثم ان الامر نزل الوكيل فاشتري الوكيل الثاني وقد علم
 اولم يعلم دفع اليه الاول الالف لولم يدفع فاشترى جازر على رب المال وكذا الوكيل الاول
 ثم اشتري الثاني جازر على رب المال ولو اخرج رب المال الوكيل الثاني من الوكالة جازر اواجه
 كما كان الوكيل اوميت لان الوكيل الثاني وكيل من جهة رب المال فيملك رب المال غرضه ولا
 يغزل بفوز الوكيل الاول الا ان الوكيل الاول انما يملك غرضه لان رب المال فوصل اليه ذلك
 في ضمن وكالة حتى لا يملك ذلك بعد انقضاء وفيه ايضا ولو ان الوكيل الاول اشتري جازر قبل ان
 يشتري الثاني جازر له للموكل فان اشتري الثاني بعد ذلك كان مشتريا بنفسه علم اولم يعلم دفع اليه
 الثمن اولم يدفع لان الوكالة انتهت بشري الاول فصار الحال باقية العشرة الاول كما قبل التوكيل
 وفي التمسك ولو وكل بالخصومة لطلب خصمه لا يملك القول بالخصومة في الخصومة للمدعي عليه
 اذا وكل لطلب الدين لا يملك غرضه كما ذكرنا وهذا اذا غلبت الخصومة اذا كان بخبره صحيح وقال
 بعض من خرج رحم الله لا يملك له الا برضا الخصم كذا في البناء وفيه ايضا من للتقية الوكيل
 بالبيع اذا وكل موكله قبض الثمن ان يخرج من الوكالة الا ان يكون الموكل خصم الوكيل التي هي
 وامره القاضي فكيف جنيته لا يكون للوكيل ان يخرج وفي القرائن اني من النسخة الوكيل اذا غلبت
 لا يصح غرضه من غير حفرة الموكل ولا يخرج عن الوكالة وفي السراجية الوكيل اذا اختل عقده بالشرع وبوف
 الشرع والقبض فهو على وكالة بخلاف اذا اختل عقده بغير الشرع لانه بمنزلة المعتد وفي القرائن
 ان الوكيل كد مكاتبه كسب را بعد ان عاجز شد از او مال كسبه ويا وكي كد ومبذ ذوك كسبه
 بعده مجوز شد ويا وشر كد كسب كد ثالثا بعد ان از عقد شر كسب شد ويا وشر كد
 بس اين همه وجه مبطل وكالست اگر چه وكي را علم نبود از بطلان وكالست بغيره كه وكالست
 بر قيام امر است وان باطل شد بغير وعجز و فرق نيست ميان علم وعدم علم بغيره اين غرض
 حكيم است بس موقوف نباشد بر علم او چنانكه وكي مبيع چون مبيع كد واز الموكل في التمسك
 وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطلقا وطاقة مدار الوكيل مرتد لان التوكيل تصرف

غير لازم فيكون له وانه حكم ابتداء فلا بد من قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض بشرط ان يكون
الجنون مطلقا لان قليله بمنزلة الاغلاط وحده المطبق شهر الى يوسف رحمه الله اعتبارا بما يسقط به
الصوم وانه اكثر من يوم وليده لانه يسقط به الصلوة الخمسة فصار كالميت وقال محمد رحمه الله
حول كماله لانه يسقط به جميع العبادات قدره احتياط في السجدة وتبطل الوكالة بموت الموكل
وجنونه جنونا مطلقا اي شهر او بطلانها بدار الحرب مرتدا او في التمدد بنزول الوكيل بموت
الموكل وجنونه مطلقا وان لم يعلم به وحده الجنون المبطل شهر وانه محمد رحمه الله حول في السجدة
الوكيل اذا جن جنونا مطلقا وقضى له في دار الحرب لم يجز تقبضه الا ان يعود مسلما وفي السجدة
قال رضي الله عنه وهذا عند محمد رحمه الله ما عند ابي يوسف رحمه الله لا يعود الوكالة في الغضول
في الغضول في الفصل الثالث والعشرين ولومات الوصي بنزول الوكيل وكذلك لو مات الموصي
بنزول الوكيل لانه وكله بالتصرف في ملك الموصي لم يبق له كماله وكذلك لو وكل الاب ولدا
الابن بنزول الوكيل وان كان الاب وارثه في الكبرى مريض في موته فمحل رجل قال رضي الله عنه
بهذه الدرهم وادفعها الى اخي والي ثم مات فاراد الوكيل الدفع اليها وظهر الغواصة وعنده اهل البيت
قال له ادفعها الى اخي والي ولم يمس شيئا غير هذا فادكيل والكيل له ان يدفع ذلك الى الورثة بما
يدفع الى الغواصة لان بالموت انقطت الوكالة فبقى الالمانية في يده كالمودع اذا دفع المودعة الى
الورثة بغير امر القاضي وفي التركة دين يفيض **باب المتفوقات** في الفصول من كتاب
الديناري الكردي يكي راسكان وادركه كسبي فانكروا كونه فاموش كروكيل ضامن في يهود
وفيه ايضا من الغاوي الظهريته الوكيل بالبيع اذا قال بعت من رجل لا غرة وسلمته اليه ولم اقدر عليه
انفي الظهريتين المرغين في انه يفيض الوكيل وفي القرائن التي في باب الوكالة من الفتاوى التي حصرتها
ثوب غلب من دلال الاضمان عليه وفيه ايضا ولو غاب من غلب صاحب حانوت قد سادته
واتفقا على خمس فعليه قيمة التوب ولو طاف دلالا ثم وضعه في حانوت فملك ضمن الدلال
بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت لانه مودع المودع وفي مطلق القسبة دفع الى الدلال
فوضعه في دكان ليس في يده ولا يريد نثره فضاء يفيض وان كان يريد نثره فمكره عليه
ليده او يسل غير فائق او يملك للطاع في يده لا يفيض منه وفي الابانة دفع الى الدلال عين يبيعه

فوض الدال على صاحب الدكان وتركه فهرب صاحب الدكان فذهب بالمتاع
 ليضرب الدال لانه لا يجوز للدال ان يترك العين عند النسيان وعليه ان يأخذها اذا عرض
 لانه يمين وليس له ان يودع غيره وفي الفصول في المجدد ان ذكر في بيع الغنم والقطر
 الوكيل بالبيع اذا دفع البيع الى رجل لم يوصه على من احب فهرب ذلك الرجل فذهب
 البيع او ملكه فيه اياه اجاب بقول نجم الدين رحمه الله لا يضمن الوكيل البيع انه يضمن قال
 بعض المشايخ رحمه الله ان كان الذي دفع البعثة مأمونا لا يضمن لان الدفع الى من يضمن
 عادة وفي ملقط القسمة في باب الموالدع السمسار ورواهم نفعه الى الرتبة في ثمن بغير شرط
 او قطن لياخذ ذلك من المشتري فخر السمسار عن اخذ ما من المشتري لافلا يستره من
 الاخذ حتى تاجرت العادة في بلادنا ان السمسار يدفعه من بالنفسي حتى يرجع على المشتري
 فصار كما حاله البيع على المشتري وفي الابانة قال للمديون العت ببيع فلان او ارسل ببيع فلان
 او قال مع انك او قال مع غلامك ففضل المديون فضاء منه فهو من مال المطلوب لانه
 رسول المطلوب ولو قال العت ببيع فلان فليس توكيل او لو قال اذفع ابني او انك او غلامك
 او غلامك يا تيني فمذ التوكيل فان ضاع فهو من مال الطالب وفيما ايضا رجل امر بجلابان ففقد
 عنه الف رجل فقال المامور بعد ذلك فعلت وصدة الامر على الامر وكذبه حسب المال
 يرجع رب المثل الدين على الامر لكن لا يرجع المامور على الامر وفي التهذيب امر رجل بقضاء
 ودفع اليه الافضية من مال الآخر جاز ولو قضى الموكل ثم الوكيل لم يعده لافضل عليه ولو علم
 وكذا لو مات الامر ولم يعلم المامور وفيه ايضا قال الوكيل قضيت واكثر الطالب فالتوكيل
 في حق الامر دون الطالب ولو لم يرفع اليه الا يحلف الامر على العلم ولو صدقة الامر فاخذ الطالب
 من المامور ثم يرجع المامور على الامر ذكره القه وروى رحمه الله في الجامع انه لا يرجع المامور على الامر في
 الكبرى رجل غاب فامر بتميزه ان يبيع السلعة ويسمى ثمنها فباع التميز وامسك الثمن فمذ
 ملك لا يضمن هذا عجب وانما لم يضمن لان الاستاذ لا يضيف عليه الا اذا عاده فلا يضمن
 الا اذا ضاع وفيه ايضا بئس الى رجل لبيعه ويدفع ثمنه الى فلان فجاو حبه مال الطالب
 الثمن من فلان فافكر فلان ان يكون البائع دفعه اليه وقال البائع دفعته الى فلان فان كان

بايضا غير اجل الاضمان عليه وان كان بايضا جعل عند ذلك عند بايضا رضي الصدقة خلافا لعل
 النفس بدل البيع والمبيع امانة في يد البائع عند الى حفيضة رضي الصدقة خلافا لصاحب ربحهم عند
 لانه ايجز مشترك فكذا النفس ولا ضمان على فلان لان البائع لا يصدق في حق التصديق في البيع
 في موضع اخر غير بيع ارض فيها اشجار او بناه في بيع المور الارض باعها او بناه باعهم خلتها
 فقال الموكل نية وقت التوكيل عن بيع الاشجار او البنا والبقول قول الموكل لانه انكر التوكيل
 بيع الاشجار او البنا ولو انكر التوكيل اصلا كان القول قوله فكذا اذا انكر التوكيل بيع الاشجار
 والبنا والمشتري ياخذ الارض بجهتها من النفس لان هذه جهات طارية فلا يجب فيه البيع في الارض
 وفي التجربة دفع الى اخر عشرة دراهم ليتصدق بها فانفق الموكل ثم تصدق من ماله عشرة لم يخرجه
 ليضمن العشرة لانه انفقها تحقق الضمان عليه ولم يكن مأمورا بتصدق عليه وان كانت الدراهم
 عنده ولم ينفقها حتى تصدق بدرهم عنده بخير استحق ناد في الكبرى دفع الى اخر عشرة دراهم
 ليتصدق بها فانفق الموكل ثم تصدق بدرهم من عنده بخير استحق ناد في منقطة القسمة
 كتاب الوكالة دفع اليه وبنار ليتصدق به على بقدر دفعه الى اخوانه ان تصدق على
 فقيرين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن وفي الفوائد من الجاهل الصغير الخاني اكر مردى كبرك رابته
 كذا ان فلانك ست ومردى ديك بخت دارد وديفروند ويكويده ان فلان مرا
 بيع اين كنيك وديك كديست رد بود او اكا كنيك ندكوره ازدي بخرد ودي كنيك فلان
 يكمر مقبول است ودي معاملات عدل باشد يا غير عدل اسم باشد يا كافر باشد يا بنده ودي ايضا
 اكر وديك مع كالابي را بخت يكي فروخت ودي كل ان كالابي بخت مردى ديك فروخت ودي
 مرد ودي معاف ودي ديك البه حفيضة رضي الصدق موكل اولي بود ودي ديك امام محمد حفيضة
 مرد ودي برابر بود جائز اقتضت بهر كمي ودي نصف ودي مشتري بخار باشد اكر خواهي نبي ان بخت
 و اكر خواهد ترك كند ودي السراجية الموكل بالخلع اذا خلع بالغ على انه ضمان بيع وان تارة
 المرأة بالضممان واذا ادى الموكل رجح المرأة وكذا ايجز ايضا قبل الاداء وفيها ايضا وتقال
 الامر قد اخبرتك عن الوكالة بالبيع فقال الموكل قد رجعت اسم لم يصدق وفيها ايضا وتقال
 الامر قد اخبرتك عن الوكالة بالبيع فقال الموكل قد رجعت اسم لم يصدق وفيها ايضا رجل وكل فلان

يزوج امرأة فزوجه على فمها وفخريها وزوجه امرأة ولم يسم لها مهر اجاز وجوب مهر النكاح في النكاح
 في الفصل الثالث والعشرين ولو وكل التيمم رجلا فاجاز وصيه جازك **الكفالة**
 في سكرات القدرى الكفالة مشتقة من الكفل وهو الضم ولهذا لا يوجب براءة الاصيل
 لان ضم النسي لا يوجب فروع الاول في الهداية الكفالة هي الضم لانه قال الله تعالى وكفها ذكرا
 اي ضمها ثم قيل هي ضم الزمة الى الزمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح وفي مجمع البحرين
 وتفسيره ضم الزمة الى الزمة في المطالبة لاني الدين على الكفيل في كثر الدعايات هي ضم فتمت
 في خزائن اللغة ويخفف الكفالة بسبعة عشر لفظا بقوله كفلت بفسله وبرقة او برده او بحبسه او
 برسه او بنصفه او بثلثه او قال ضميته وهو على اولى احوال انما زعيم او قيل او ضمير او على فكيف
 او على ان القاك او قال هو على حتى يستجيب او قال هو على حتى يلفي وفيها ايضا الكفالة على
 كفالة النفس وكفالة بالمال فكفالة بالنفس جائزه والمضمون باحضار الكفيل عنه بنفسه
 فاحمل الكفيل مقدار الساقية في ذمائه ورجوعه فان احضره والاحبس فان لم يحضره فليكن
 وار الحرب بحيث لا يمكن احضاره تاخر المطالبة الى وقت رجوعه من دار الحرب وفي الشافعي
 ذكر في الرخصة اذ لم يحضر الكفيل نفسه دار الحرب ان كان الكفيل قادرا على رده بان كان شينا
 وبين اصل الحرب موادعة ان لم يكن قادرا على رده بان لا يتقدم موادعة على الوجه الذي قلنا فكفيل
 الزمان والمجي وان لم يكن قادرا على رده بان لا يتقدم موادعة على الوجه الذي قلنا فكفيل
 لا يوفيه وفي القرائن من الفتاوى الطهرية وان كان في موضع لا يقدر على الخروج كمن
 لانه عاجز عن تسليم ظاهره في الصفات فان تكفل بنفسه فعليه احضار سواء كان حاضرا او غائبا
 الا انه ان كان غائبا يوجب الكفيل مقدار تلك الساقية في ذمائه ومجبه فان لم يظهر منه جرح
 احضاره ولم يحضره الحاكم حتى يحضره وليس له غيره فان ظهر جرحه عن احضاره لم يحبس ولا يول
 منه وبين الكفيل انه ان يلازمه ويطلبه ولا يمنعه عن اجماله كذا في التذويب وفي الاصحاح
 فان احضره والاحبس وتعذر الاحضار اذا علم ذلك القاضي من حاله وغيبته او شهد به
 الشهود مثل تعذر المال على غيره اذا اعسر لانه اذا ظهر جرحه صار كالمفسد فوجب الانتظار ويكون
 قوله والاحبس محمول عليه اذا لم يظهر جرحه فاما اذا ظهر جرحه فلا معنى للحبس الا انه لا يحال منه

بين الكفيل فلا ريب ويطالبه ولا يحول منه وبين العالم ومكة النفس اذا خرج القضي
 من البحر في السفاني واذا اجاب للقول غنسه وهو المدع عليه لمسه الى حكمه مذنبه ومعه
 فان مضيت ولم يخبر لمسه هذا اذا علم الكفيل مكانه ولم يوت سقطت المطالبة اي اذا
 نقى الطالب والكفيل عن ذلك وفيه ايضا فان وقع الاختلاف بين الطالب والكفيل
 قال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرف مكانه فان كانت له فوجبه معروفه يخرج المرفوع
 علوم للثبوت في كل وقت فالقول الطالب ويومر الكفيل بالذباب الى ذلك الموضع لان
 الظاهر انه مدعى وان لم يكن ذلك معروفا منه فالقول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل
 هو الجبل ومنكر لزوم المطالبة اياه والطالب يدعيه وقال بعضهم لا تمتنع الى قول الكفيل
 يحبس القاضي الى ان يظهر عجزه وفي الزماني دور دست نيت كفا لا يقبل كقول له ومجلس عقد ترك
 بوضيفه ومحمد رضي الله عنه يقول ابو يوسف حمله الله وتوفيت بر اجازت كقول له اكر اجازت
 نذر وانما بدورين اختلاف كفا له في نفس مال بر اجازت وفيه ايضا ومبرر بان اختلاف
 اكر كفت فصول كواه ينفذ ما كمن يتكفل ندمم بر آنچه فلا زار فلان است والين اورد
 بس رسيد الاين ايس خبر واجازت كردند انرا روايند اكر قبول كوكفا له بامردى مجلس
 از دو غايه يعني طالب ومطلوب موقوف بانند كفا له باجاء بس بر الاين بس رسيد واجازت
 كردند انرا روايند اكر اول خبر بمطلوب رسيد واجازت كرد بعد ان لطالب رسيد او غير
 اجازت كرد انرا روي بكنه كفيل ومطلوب به آنچه ادا كرد است بس كواهي ادا كرد ودين
 اودا بامردن متبرع واكر اول لطالب رسيد خبر واجازت كرد بعد ان بمطلوب رسيد او غير اجازت
 كرد روي بكنه بمطلوب به آنچه ادا كرد است زير اكر او متبرع است درين ادا ومبرر بان اختلاف
 اكر يتكفل ندمم غير اوداين يعني طالب ومطلوب حاضر بس كفت اول مطلوب مضيت بعد
 ان طالب كفت مضيت بس اودا اكر روي بكنه بمطلوب واكر طالب كفت مضيت بعد ان
 مطلوب كفت مضيت بس اودا اكر روي بكنه بمطلوب وكفا له جائز بود بهر دو وجه وفي الزماني
 ولا تخرج من قول الكفيل له الا فيها اقال المريض لو رثته اصنفوا ما على لغوي فقبول ابدون قبولهم
 اجازت است وافي الكبري قال في مرضه لو رثته او لبعضهم اصنفوا عن ديني فضمنوه والوراثه

فاقبليس على قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لا يجوز كفا في البيع وفي الاستحسان
 وان لم يسم الدين وفي الكفيل في باب الكفيل كوفض بنفس رجل رجل والطالب غير حاضر
 فهو باطل عندنا الا ان يقبل عنه قابل فيوقف على اجازته وقال ابو يوسف رحمه الله جاز كفا في
 المبسوط والحصر في السعيا في واما كفا اي ركن الكفيل فالاجاب والقبول عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمه الله خلافا لابي يوسف في قوله الاخر حتى ان عنده الكفيل لا يتم بالكفيل وحده سواء كان
 ابا بنفس لم يوجد قبول الكفول او قبول اجني عنه في مجلس العقد وقال ابو يوسف رحمه الله
 الكفيل يتم بالكفيل وجد القبول او الخطاب من غيره او لم يوجد واختلف الشيخان في
 في قوله الاخر ان الكفيل لا يتم من الكفيل وحده موقوف على اجازة الطالب اتمح فاذن لفظ
 حتى الرد وفائدة هذا الاختلاف انما يظهر في اذونات الكفول لمقبول من قبول بالثبوت قبول
 لا يواخذ به الكفيل انا شرط ان يكون الدين محمي سواء كان على الصغير او على العبد المحمى لانه لفظ
 به بعد العقد فثبت الكفيل ببدل الكتابة حيث لا يجوز لانه ليس دين صحيح لانه لا يرب
 للمولى على عبده دين واما وجوب محال للقبليس فلا يظهر حق صحة الكفيل وان يكون الكفول
 مقدرا لتمام الكفيل وفي المحقق كل دين ثابت في دمه الكفول عنه دين صحيح لانه الكفيل لقوله
 عليه السلام الكفيل غارم ولتولد في ولسن جاز به حمل لغيره وانه زعيم قوله كل دين ثابت فيه تجز
 عن دين غير ثابت وهو مال الكتابة لاحتمال سقوطه بالبيع والسعاية بمنزلة مال الكتابة بعد اخذ
 رضي الله عنه خلافا لما وكذا لا يصح بالامانات كالودائع واموال المضاربات والشركات
 والكفيل بعين العارية والمستجر والكفيل عن المهر من المهرين لا يصح سواء حصلت الكفالة بعين
 او برده متى قضى الدين وفي السعيا في وكذلك الكفالة عن المهرين لا يجوز وفي المحقق
 وقوله كل من يجوز تبرعه وهو المهر العاقل البائع وفائدة لانه لا يجوز كفا للعبد والصبي والمجنون
 عند ما يصح مال السعاية وفي الصوري فاذا ضمن بدل الكتابة لم يصح فلو ادى ذلك الضمان
 بها ولو تبرع باء الكتابة صح وفي الترتيب من المحيط ولا يصح الكفالة بالسعاية عند أبي حنيفة
 الله عنه خلافا لما وفي الترتيب وعند ما يصح مال السعاية وفي السعيا في واما انما هي
 اصلها لو كان الكفيل بالنفس وكفاله بالمال على ما ذكر في الكتاب ثم الكفالة بالمال على نوعين

الدينون وفي الاعيان والكفالة بالدينون الصحيح خلاف ما الكفالة بالاعيان فهي على غير ما
كفالة بعين هو امانة غير واجبة التسليم كالودعة وما في المضاربة والشركة وهي لا تصح اصلا وكفالة بعين
هو امانة لكنه وجب التسليم كالعارية والمتاجرة يصح الكفالة بعين مضمون القيمة كالمضروب والمبيع
جميع فاسد والمقبوض على سؤم لا يصح الكفالة وكجب تسليم العين باوام قايما وتسليم قيمته اذا
امسك في الفصول والكفالة بتسليم الاعيان المضمونة جائزة ولو ملك العين قبل التسليم
لا يبطل الكفالة وعليه قيمة او مثله ان كان مثيل وفيه انما من اجب ان يطلى اخذ الكفيل
بالامانة باطل ما حذر تلك الاعيان جائزة وذكر في كفالة المخمور لا يجوز الكفالة منى من الامانة
وان استملكها بعد ذلك من في يده لا يلزم للكفيل وكذلك الكفالة بالارهن والكفالة للموكل
بمملوك وهو في بيت مولاه او قد ائتمن وكذلك لو كفل بعد رجل ان ياتي من مولاه او بداره
انفلتت منه او بشي من مال ان ملك لا يجوز وفيه ايضا من كفالة الزخيرة ومن شرطها
الكفالة على الخصوص كون الموقوف مضمونا على الاصل بحيث يجب على الاصيل تسليمه وعلى هذا قلنا
ان الكفالة بالامانة كالودعة واهوال المضاربة والشركات باطله لان هذه الاشياء غير مضمونة
لا حينها ولا تسليمها واما الكفالة بتكليف المودع من الاخذ فصححة والكفالة بعين العارية ليست
باطلة واما الكفالة بتسليمها فقد ذكرتمس للائمة ان الكفالة بتسليم العارية باطله وهذا ليس بصواب
فقد نص محمد رحمه الله الكفالة بتسليم العارية صحيحة قال محمد رحمه الله ذكر من تنفقات ابواب المبيع
رب المتاع اذا اخذ من استقر الفاصب كفيلا بارو يصح وكبر على الرد كاللاصيل وفيه ايضا
وانما يصح الكفالة بالرد لانه كفل شي مضمون على المستقر الفاصب لان العارية وان كانت
امانة ولكن رد ما مضمون على المستقر كفل شي مضمون يقدر على الغاية فبأت الكفالة وفي
السفاتي وفي الايضاح فان كفل تسليم الرهن الى الراهن جاز لانه مستحق على الراهن رده اذا
قبض الدين فان ملك ليقط الدين لانه يجب على الاصيل شي بهذا فلا يجب على الضامن
ايضا وفيه ايضا وذكر في المبسوط اذا كفل رجل بالارهن وفيه قصد على الدين فملكه من الرهن
لم يكن على الكفيل شي لان عين الرهن امانة فلا يضمن الكفيل شي من ذلك بالكفالة
ولو كان ضمن لصاحب الدين بانقص الرهن من دينه وكان الرهن قيمة تسهيته و

الدين الفرض الكفيل ما تيه وراهم لانه التزم بالكفالة ديناً مضموناً في ذمة الاصيل وفي الله
واما الكفالة بالمال جائز معلوما كان المكفول او مجهولاً اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول كفلت
بالت او بالكل عليه او ما يدركك في هذا البيع لان ديني الكفالة على التوسع فتحمل فيه اليه عليه
الكفالة بالدركن اجماع وكفى به حجة وصار كما اذا كفلت شيعة صححت الكفالة وان اختلفت السنة والظاهر
وبشرط ان يكون ديناً صحيحاً ومراعاة ان لا يكون بدل الكفالة وفي تحقير القدرى ويجوز
الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفلت بامر رجوع بما يودى عنه عليه وان كفلت بغير امره لم يرجع
التدبير لانه متبرع بما واديه بخلاف ما اذا كفلت بامر فانه يرجع بما ادى وفي بعض النسخ لان الكفالة
بامر متبرع ابتداءً ومنه دفعة انتهاءً وبغير امره متبرع ابتداءً وانتهاءً وفي السراجية لو كفلت بنفسه اليه
شهر يصير كفلاً بعد شهر وهو الاجماع ولو قال انا كفيل بنفسه الى شهر فاذا مضى فالت كفيل بغير
كفيلة اصلاً وفي التجريد اذا كفلت بنفس رجل الى شهر فله ان يطالب بغيره في الشهر لان الكفالة بنفس
المضمون بها احضار المكفول به ولا ينفي الا باحضاره وتسميته في مكان ليقدر المكفول له ان
يخضع فيه وانما تجل النية المطالبة لا لانزام المطالبة بمكذاري عن النية الى جعفر رحمه الله
والدليل على ذلك انه انما في طلاقه عدل تام اذا قال لامرأة انت طالق دليله والى
سنة يقع الطلاق بعد الاجل الا ان توى الوقوع في الحال ومكذاري في موضع اخر ولا ينفى
بقوله لا يصير كفلاً بعد الشهر ان الكفيل لو سلم في الحال لا يجزى الطالب عليه القبول وانما نفى
ان الكفيل لا يطالب في الحال وانما يطالب بعد مضي الدة والاجل وعن بعض المتأخرين
المدونة قال كنت عند الحكم فاراد ان يطالب رجلاً بكفالة النفس فكفلت اليه ثلثة ايام
لا يلزم المطالبة الا بعد ثلثة ايام فاذا مضى ثلثة ايام فله مطالبة نفسه اياه لم يسلم اليه ثلث
لوماع الى ثلثة ايام فالتس لا يلزمه الا بعد ثلثة ايام فكذا هذا فقال الى كم كنت لا اعلم بذلك وقال لصد
الشهيد رحمه الله لا يصير كفلاً لانه موصل الى شهر للوف والصحح ما مر وفي الخلاصة من النوازل
سئل الفقيه ابو جعفر عن رجل كفل نفس رجل الى ثلثة ايام فمضت ثلثة ايام هل يبرأ من الكفالة
قال لا وانما الثلثة الايام اجل لخير المطالبة كذا في فادى الى الليث رحمه الله وفي النسخ
في كتاب الدعوى واذا اعطاه كفلاً ثلثة ايام فمضت ثلثة ايام خرج الكفيل من

الكفالة ولو قال كلفت الي ثلثة ايام في ظاهر الرواية يصير كفيلا بعد الياام الثلثة كما لو قال للامراة
انت طالق الي ثلثة ايام يقع الطلاق وعن ابى يوسف رحمه الله اذا قال كلفت الي ثلثة
ايام يطالب الكفيل في الياام الثلثة ولا يطالب بعد ما قال خمس الياامه المحلوي رحمه الله
هذا عرف الناس وعن ابى يوسف رحمه الله في رواية اخرى اذا قال انك كفيلا ثلثة ايام يصير
كفيلا في الحال اذا مضت الياام الثلثة لابقى الكفالة ولو قال انك كفيلا الي ثلثة ايام يصير كفيلا
بعد الياام الثلثة وعن الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله انه اخذ بهذه الرواية وقال هذا شهر
النكاح وحكي انه لو قال الفارسة بديريم تن فلان راده روز يكون كفيلا في الحال ولو ا
عشرة ايام لابقى الكفالة ولو قال بديريم تن فلان راته روز يصير كفيلا بعد عشرة ايام
ولو قال انك كفيلا بنفس فلان الي عشرة فاذا مضت عشرة ايام فانا بري من الكفالة ذكر
المصنف رحمه الله في الجمل انه لا يطالب بهذه الكفالة اصلا لاني العشرة ولا بعد ذكر
في بيع التفاريق لو قال انك كفيلا الي شهر يصير كفيلا بعد شهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر
عن الكفالة لانه سلم بعد السب ولو قال كلفت بنفس فلان شهر يصير كفيلا ابد قبل الشهر
وبعد واقعه واهل زماننا على انه لو قال بالوفاة كلفت بنفس فلان شهر يكون كفيلا في الحال
واذا مضى الشهر لابقى الكفالة ولو قال الي شهر نرجه القاضي عن الكفالة بعد الشهر ولو قال كلفت
بنفس فلان من اليوم الي عشرة ايام يصير كفيلا فاذا مضت العشرة لابقى الكفالة وفي
الفصول اذا اراد ان ان تكفل بنفسه ان لا يصير كفيلا اصلا في الطريق فيعلم
ظاهر الرواية ان يقول الكفيل عند الكفالة كلفت بنفس فلان الي شهر على ان يكون كفيلا بعد
الشهر فانه لا يصير كفيلا لانه لا يصير كفيلا بعد شهر فغيرها اصلا وفي رواية الشهر لا يصير كفيلا
لما في ظاهر الرواية لانه اذا كفل الي شهر يصير كفيلا بعد الشهر فاذا كفل الي شهر على ان يكون
كفيلا بعد شهر لا يكون كفيلا اصلا وفي التهذيب ولو قال يا ضامن بموفاة لا يصح قال
رضي الله عنه في بلدنا لو قال في البياعات اشناه فقال الاخر نهناست فوضا من نفسه في
الكبرى اذا قال بموفاة فلان على يدي ان يدل عليه وهذا مختلف بطواب الكتب ولو قال
الفقيه اشماعي فلان بر من قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يصير كفيلا وقال الفقيه ابو الليث

رحمه الله وهو اختار صدر شهيد رحمه الله قال في الدرر رحمه الله هذا قوله استأجرت
 وقوله فلان انما استأجرت كقوله بالنفس عرفا به يعني وفي الفصول ولو قال فلان استأجرت
 لا يكون كقوله ولو قال استأجرت فلان برسم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يكون كقوله لا يمكن
 ذكر شيخ الاسلام في ترجمه وقال الفقيه ابو العيث لا يكون كقوله واخذ صدر شهيد
 رحمه الله وفي السراجة لو قال استأجرت فلان برسم لم يصح كقوله هو المختار وفي الصور
 لو قال فلان استأجرت او قال استأجرت فلان برسم صح كقوله بالنفس عرفا به
 نوادر الفتاوى اكره دي بگوید جواب ان بسم برسم كقوله وكره كقوله انما برسم برسم
 بغير قسم كه بدم درست بود وفي السراجة اذا قال انما برسم برسم من فلان ممي آید جواب كويم
 صدر كقوله وكذا لو قال جواب ان برسم وفي دستور القضاة من الزخيرة في الدرر الصحيح
 في الفصل الثاني اذا قال انما برسم فلانست من بدم هذا وعد لا كقوله وفي السراجة ومن
 وعدد ان يقضه دين غيره بان قال بدم لا يجب عليه القضاء وفي الظهير للملح وعدد
 ليس بالزام وفي دستور القضاة من الزخيرة وبعض ما يخار رحمه الله قالوا انما برسم
 فلانست من جواب كويم هذا كقوله بحكم الوفاء والشيخ الامام طهیر الدین رحمه الله كقوله
 بضمي بانه لا يكون وكذلك كان يعني في قوله جواب ان تو برسم او جواب ان كويم ان لا
 كقوله وفي الفصول ولو قال برسم ترا بروی آید برسم لا يكون كقوله وفي تارخاني ولو قال
 انما ترا برویت من ضمان كردم و بغير قسم لا يصح هذه الكفالة مكذبا قال قاضي جرجان
 رحمه الله وسئل ايضا اذا كان له على الغير الف درهم فطلب منه فقال له رجل من ضمان كردم
 و بغير قسم كه باغ او بفرستم و این مال تو هم ما كفت بغير قسم كه این مال تو را تركه او بدم قال
 لا يصح و اگر چنین گوید باغ خود را بفرستم و بدم بیع و لو باع الضیعة لازم شود و ان هم
 لا بخره القاضي واحاله الى الجامع وفي منقطة التتارخاني اذا كان رجل على رجل الف درهم
 فطلب به رجل ان يعطيه اياه من ودیعة المطلوب عنده فالضمان جائز حتى يحضر المودع
 على الغار الدین من الودیعة كما لو كفل بالمال مطلقا قالوا هذا استحسانا والقيس ان لاء
 يجوز الضمان وبالقيس اخذ فر رحمه الله فان ملكك الودیعة فلا ضمان على الكفيل

ولو ضمن له الف درهم على ان يعطيه ايا من ضمن هذه الدار لم يكن على الكفيل ضمان
كسب الكفيل مع بيع هذه الدار وفي الكبرى قال لا توام باجسامهم هربهم انما يريد ان يفلان
لا يشي عليه بهذا الضمان لان قوله ان فلان لا يلفظ بمحمول وفيه ايضا ولو ان رجلا قال
ضمنت لك ان ادفع اليك من مالي كذا لم يضمن بهذا الضمان شي بخلاف قوله ان
فلان يملك شيئا فانما ضمن كذلك لانه اضاف الضمان الى سبب الوجوب ايمنا بخلافه
وفي الطريقة رجلا على رجل الف درهم فقال رجل للطالب ضمننت لك ما على فلان
اقضه منه وادفع اليك فقال هذا ليس ضمان ان يدفع من عنده اما هذا على ان يقاضا
يدفعه اليه وعلى هذا الكلام القاس في فصول من العدة ولو قال ان تقاضيه ولم يوطئ
فانما ضمن فمات قبل ان يقاضاه بطل الضمان ولو قال ان يخرج من بكن الاداء فهو
على ما يخرج فيظهر بالجس وفي التفسير من قال بغيره ان الدين الذي لك على فلان انما دفعه
ليك انا اسلمه اليك انا قضيه لا يصير كفيل ما لم يكلم بلفظ يدل على الالتزام فمات قبل ان
او ضمننت او على ما كان المشيخ الامام طهريه الدين الحسن بن علي المرتضى في رحمه الله يقول
انما يضمنه اللفظ بغيره الا يكون كفاله وان اتى بها معلقة بان قال اذ لم يوجد فلان يملك
عليه فانا اودى او فانا دفع يصير كفيل وفي التفسير الفاعل الكفاله كل ما يني عن العدة في
الوف والعادة وفي الفصول لو قال ما ثبت لك على احد من الناس ان استهلك
احد فهو على الكفاله فاسدة ولا يواخذ بهذا الكفاله وفي ايضا جهالة الكفول عند في الكفاله
المضادة كما ان في قوله ان غصبك ان شيئا فانك ليس مانع جواز الكفاله وجهالة الكفول
عنه في الكفاله المرسله غير مانع تمكيد اذكر في الاصل وفيه ايضا وفي تهذيب الفلاس في خبر
لكفاله من الطحاوي ولو قال ما ذاب لك على من او على احد منهم فعلى اليمين لجأ الى المحمول
له وكذلك لو قال استهلك لك فانما ضمن اليمين كذا اذكر في الجامع وذكر في العدة
ولو قال بغيره ان غصب فلان ما لك او اخذ من هؤلاء القوم فانما ضمن يمين ولو قال له
ان غصبك ان فانما ضمن اليمين وفي الكبرى قال لا يخرج ادفع الى فلان كل يوم درهم
فانما ضمن لك فاعطاه حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الامر لم ارد هذا كله بلزم جميع ذلك

كله لانه امر برفع المال فصار القبض كوكيل الامر بالقبض وفيه ايضا ولو قال لا فسر من بايكم
تبنى فانكفيل عنك ثمنه لم يخبر ولو قال من بايكم من هو لا واثرا الى قوم معدودين
فانكفيل عنك ثمنه جاز لان في الوجه الاول الكفول له مجهول وذلك يمنع صحة الكفالة كما في
المقرر له يمنع صحة الاقرار بخلاف الوجه الثاني فان الكفول له معلوم نصحت الكفالة ولو قال تقوم
خاصة بما يقيموه اتم وغيركم فهو على ما كان عليه باي بايكم القوم ولا يلزم باي غيرهم
والمنع ما بينا وفي منقطع القضية قال للداين ان لم يود فلان مالك عليه الى سنة اشهر
فانما ضامن لا يصح التعيين لانه شرط متعارف وفيه ايضا واكرهه راكرا ثم لم يدر من ضامن
اين يك وبنا رد او قبل الداي ضامنه في المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيل لانه شرط
متعارف في تارة خاني سيد قاضي جمال الدين رحمه الله لو قال للمرأة انبه تاؤزنده و
بسرمن زنده ست نفقة تو بر من قال لا يصح وهكذا اجاب قاضي بروج الدين رحمه الله
وقال قاضي بهار الدين رحمه الله لا لم يقل نفقة كنه بسرمن بود بر من وفي تحضر القدوري
وليس للكفيل ان يطالب الكفول عنه بالمال قبل ان يودي فان لوزم بالمال كان له
ان يلزم الكفول عنه حتى يخلصه وفي التهذيب واذا حبس الدين له ان حبس الاصيل
فحضر القدوري واذا ابرى الطالب الكفول عنه واستوفى برى الكفيل واذا ابراه الكفيل
لم يبرأ الكفول عنه وفي منقطع القضية براءة الاصيل انما تجب براءة الكفيل اذا كانت براءة
دبا لا براءة واذا كانت بالملف فلا لانه يقبل براءة الى الف تحجب في الصغرى الكفالة بين
موصلي اذا قبل حلول الاجل لا يرجع على الكفول عنه حتى يحل الاجل وفي كسر الدفائق ولو اعطى
الطلب الكفيل قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يسترد منه في الكبرى ولو دفع الكفول عنه
الى من كفله عنه بهامره ولم يدفع الكفيل الى الطالب ليس للكفول عنه ان يسترد منه الا ان
ياخذ الطالب بالمال فيجئ له ان ياخذ الكفيل حتى يقضي الطالب او يرد ما حله كذا قال
الحسن بن زياد قال الفقيه ابو العيث رحمه الله هذا اذا دفعه الى الكفيل على وجه القضاء
اما اذا دفعه على وجه الرب له فلا الاسترداد واليه اشار في باب الكفالة بالمال من الاصيل

المال عن الكفيل ستة فطالب ان يأخذ المطلوب وان اخذ فطلب ان يحسن
 الكفيل حتى يخلصه من الطالب او يرد عليه المال الذي قبض منه وفي التذنب ثم ان يطالب
 او احدهما فاذا ادى الكفيل يرجع الى الاصيل اذ الكفيل باجره والا فلا وفي كثره الدقائق و
 طالب الكفيل او الديون الا اذا شرط البراءة فحينئذ يكون حوالته فيبرار الديون فلا يطالب
 وفي المضمرات من البصر في سبل عن قاضي بدیع الدين رحمه الله من القاضی ان يحبس
 الاصيل والكفيل اذ طالب المال قال نعم وفي الكبرى مكانه مكتوب باب من ابواب نعم
 الكفيل لاولها طمانه وادخله ندامه واخرها غرامة ومن لم يصدق فليجرب بعون البلديات
 وفي القرائن من الخاصة اذ الكفيل له رجل يراه محام وحيث فاعطاه كسرة يرجع على الاصيل
 بمنزل ماض للمبطل ما ادى وفيه ايضا من الخاصة رجل كفيل نفس رجل او بآله باجره فاراد ان يحسم ان
 يخرج من البلد ان كان ضمانه الى اهل ليس للكفيل ان يمنعه وان لم يكن الى اهل ان يطالب
 اما بآله المال او بتسليم وفيه ايضا واجموا على ان الدين الموجه اذ اقرب حلول الاصيل
 واراد الديون السفر لا يحكم على اعطاء الكفيل كذا في التجريد وفي ملقط القنية مات الكفيل بالمال
 فليدين ان يطالب بالدين ورثته وفي التنازع ولو كفيل عن رجل بالف موصلة تمت
 الكفيل يوحى من تركته حاله لا يرجع ورثته على الكفول عنه الا بعد حلول الاصيل وان مات الاصيل
 حل للدين في حقه وتبعه موصلا في حق الكفيل الكفيل حتى لو اختلف الكفول لم يتاثر الكفيل دون
 ورثته الاصيل ينظر حتى يحل الدين وفيه ايضا وان مات الكفول له فالكفيل ان يسلم الكفول
 عنه الى ورثته فان سلم الى بعضهم برى من الكفالة منه خاصة وللباقين ان يطالبوه احصاء السهم
 وكذا لو سلم الى احد الوصين فانه سهر في حقه ولا خلاف ان يطالبه كذا في السراجه وفي نصيرات
 لو مات الكفول عنه برى الكفيل من الكفالة بالنفس وليس للمكفول له ان يطالبه ابداء في السراجه
 ضمن وراهم على ان يوطئ نصفها من نصفها يسلم قد لم يوفت اخذ حيث شاء وفيها ايضا
 كفيل صالح احد عارب المال عن الالف عن نفسه بريا وفي التذنب ولو وهب الطالب المال
 للمكفيل مات فورثة الكفيل يرجع على الاصيل ولو ابراه لا يرجع ولو ابراه الاصيل سهر الكفيل
 ايضا وفيه ايضا ولو ابراه الكفيل الاصيل قبل الاداء حاز ولا يرجع عليه بعد الاداء وفيه ايضا ولو كفيل عن دين

موجب ثبت الاجتناب عن الكفيل ونحوه في حجة الدلالة لا ثبت ولو كان الدين كافيا لموجب
 الاجتناب عن الكفيل ثم ثبت في حق الاصيل الصياح عند زوجه الدلالة لا ثبت وفيه لو كلف حال
 ثم اصل الطالب الكفيل لم ثبت الاجتناب عن الاصيل وفي الكفيل بالاجرة ان يخذل المستجر حتى
 يؤدي لكس ان الزم فيه ان يلزم الكفيل عنه متى كفنه واذا ادى الكفيل فله ان يخذل المستجر بالاجرة
 وفيه ايضا قال غيره ان ذلك بطلان فهو على ما ثبت الكفيل ثم اقر به فلان الزم الدلالة في ترك الكفيل وكذا
 ضمان الدرك في كسر الدقايق ومن كلف عن رجل فحاذب له عليه او باقتضى عليه فطالبه فليس
 عليه في الكفيل ان له على المطلوب الغنا لم يقبل وفيه ايضا وان يوس ان له على يديك اذ ان غنا
 كفيل عنه بامر قضى به عليها ونوبل امر قضى على الكفيل فقط وفي تناقض في ما اذا قال للطالب ان لم
 يوطيك فلان مالك عليه فهو على مقتضى ما لم يعطه فانه يصير كغيره بالمال استحقاقا وفي تناقض في
 الدية رحمة الله واذا كلف مسلم بنفس ذمي او مال عليه لم اورد في منعه عليه اصل الزنه فان
 جحد المسلم كماله فذلك عليه لان شهادت اصل الزنه تليق بحجة على المسلم وان اقرها جاز
 ذلك عليه لا اقره فان ادى المال فله شهادته وان كلف بامر رجوعه لان شهادت اصل الزنه تليق
 لحجة على المسلم وحجة على الزنه في اثبات الامر قامت على ذمي مسلم فقبلت وفي التمسك به
 قال الطالب بريت من المال فهو اقرار بالقبض عند ابي يوسف عند محمد اقرار بالقبض عند ابي
 عنه وفي كسر الدقايق ومن اشترى امة وكفل له بالدر كفاحت لم يخذل المشتري الكفيل حتى يقضيه له
 بالتمسك على البيع وفي حاشيته لان مجرد الاستحقاق لا يقتضي البيع على ظاهر الرواية فالم
 يقض له بالتمسك على البيع فلم يجبه على الاصيل والنشر فلا يجبه على الكفيل وفي الكفيل الكفيل
 بالدر ككفيل بالنشر اذا استحق البيع وفي المحيط من نوادر من سمعت عن ابي يوسف رحمة الله
 اشترى من رجل مائة وضمن له رجل عبدا فوجده عيبا ورواه فلا ضمان عليه في تيس قول الجعفي
 رحمة الله وهذا على العبد وقال ابو يوسف رحمة الله موضوع من هذا مثل ضمان الدرك في الاصل
 وفي منقطع تناقض في ما قال محمد رحمة الله في الاصل واذا كلف الرجل عن رجل من ثمن مبيع من يده
 فان الكفيل من بعض الكفالة وكذا اذا اورد بعيب بقضاء او بغير قضاء او رده بغير روثية او
 شرط في الفصل في مبال الاستحقاق وذكر في نوادر صاحب المحيط ان شره احوال واعطاه

اشترى من رجل مائة

كفيلاً بالتمس وقبض الحار وقبض الباع التمس من الكفيل وغاب الكفيل ثم اتى الحار من التمس
ثم ان التمسى طلب التمس من الباع فقال الباع الى لم اقبض التمس اجاب خذ به انى لم اقبض
تاثيره فحار حار نشود ونى كثر القايون وهو شبيه بطل الكفالة بالعمدة والمخلص وعند هذا
الخلص جازى في السفاقي ومن التمسى عبد الفضل رجل بالعمدة اعلم ان هن ثلاث مسائل
العمدة ضمان الدرك ضمان المخلص ضمان العمدة باطل بالاتفاق وضمان الدرك جائز بالاتفاق
واختلفوا في ضمان المخلص فذهبوا جازى لانه تفسير ضمان تسليم المبيع ان قدر عليه تسليم التمس ان عجز
عنه وبهذا ضمان الدرك والوضيفه رضى الله عنه يقول تفسير ضمان المخلص تسليم المبيع وتسلية
التمس على كل حال وذلك باطل في تفسير التمس اللية التمسى حمله الله على الدرك شرط
رد التمس على الباع عند استحقاق المبيع وهو شرط صحيح في ضمان المبيع وان في شرط العمدة فهو جائز
عند ابى يوسف ومحمد حمله الله فانه عمدة عن ضمان الدرك عند هذا وذكر السيد رحمه الله
تفسير المخلص والدرك والعمدة واحد عند ابى يوسف ومحمد حمله الله وهو الرجوع بالتمس عند
الاستحقاق وعند ابو حنيفة رضى الله عنه باطل وتفسيره ايصال المخلص الذي كان عند الباع
يشترط التمس على تسليم المبيع وهذا شرط لا يقتضيه العقد ولا احد العاقلين منه فكذا باطل
به يكون باطلا ايضا وفي مختصر القدرى اذا ضمن الوكيل المبيع التمس من المبيع فضايله باطل
في التمس التمسى ثوبا بعشرة درهم بغير خيار ففرض التمس المبيع الثوب او عشرة درهم فضايله
باطل لانه لا يضمن فان كان في البيع خيار لم يضمن في التمس ثمنه ايام فضايله جائز
لان المبيع حقا في التمس حينئذ بخلاف الوجه الاول وفي الفصول لو التمسى عبد او فقد التمس
واحد من الباع كفيلاً بالعمدة حتى يرفقه اليه فان لم يرفقه لم يكن على الكفيل شيء وفي السفاقي لان العقد
قد انقضى بموته قبل القبض ويرى الاصيل على تسليمه فكذلك ما ضمن التمس فلا يلزم له شيء
وفي التمس الكفالة بالنفس من عليه جدا وقصاص المبيع خلاها وفي التعديل يصح اجماعا وفي المصلحة
في باب الوضيفه رضى الله عنه وباطل اخذ الكفيل في الطلب في حد قذف او قصاص قد وجب في
الحصر قال اخذ الكفيل في دعوى القصاص وحد القذف لا يجوز اى لا يجر عليه وعندنا يجوز في البيع
قال كل من العاقل يستفاد من الكفيل لا يبيع الكفالة كالمودود والقصاص يرد به اذا انقضى

بغض الحدود والعصا وهو مجاز بالاجماع وفي مسكلات القدوري لا يجوز تعليق البراءة الكفالة
بشرط مثل ان يقول اخرج زيد من السفر او قال اذ اخرج من مرضه فانت كبروني خلاصة المقصود
قوله ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط صورته ان يقول كفلت بالالف التي لك علي فلان علي
اذ اصبحت الربح او جاء المطر فانابري من الكفالة في لو ادرك المبيع قال ابو يوسف رحمه الله عليه لو قال
اذ اخرج فلان من السجن فانا بري من الفتي به اعنه فقال الكفول له نعم فكذلك كانت اذ اخرج
فلان من السجن وفي التذنب وكفول اصل محمول معناه اعرفا كالا عطاء او خلقه كالخصاد والديس
جائز خلافا للشافعي رحمه الله عليه والايضا ويتفق كالربح والمطر جازة الكفالة وبطلان الاصل
ولو اصل الثمن بعد البيع الي الاعطاء وللخصاد جاز ولا يفيد ببيع وفيه ايضا وان علقها
بشرط هو سبب الوجوب او لا مكان الاستيفاء كما اذا قدم المطلوب او عاب او تخلى لم يبيع
صحت الكفالة وان علقها بشرط محض نحو ان قدم فلان او اصبحت الربح او جاء المطر لم يبيع
وذكر الكرخي رحمه الله عليه جازت الكفالة ولم يبيع الشرط وفي الفصول الكفالة بغير الشرط
ليحضر مجلس القاضي فيشهد لا يجوز ومن شرط الصحة ان يكون الكفول به مقدرا لغيره
باب الكفالة بالبرلين في الهداية واذا كان الدين على اثنين وكل واحد
منهما كفيل عن صاحبه كما اذا اشتريا بالف وكفل كل واحد منهما صاحبه في ادى لم يرجع عليه
شريكه حتى يزید ما يوجب على النصف فرج على شريكه لان كل واحد منهما في النصف اصل
الاخر كفيل ولا معارضة بين عليهما لوقوع الاصله فحق الكفالة لان الاول من والثاني لم يمس
فتم هو تابع للاول فيقع عن الاول في الزيادة لا معارضة فيقع عن الكفالة ولانه لو وقع في
عن الكفالة ولانه النصف من صاحبه فرج عليه فلصاحبه ان يرجع لانه اداة تامة كما دابة
فيؤدي الى الدور وفيه ايضا اذ كفل رجلان عن رجل عال علي ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
كل شئ اداه صاحبه على صاحبه بضعه قليلا كان او كثيرا ومعنى المسد في البيع ان تكون الكفالة
بالكل عن الاصيل وبالكل عن الشريك والمطالبة متعددة فيجب الكفالتان على امر فرج وجهها
التمترام المطالبة فيجب الكفالة عن الكفيل كما يبيع الحوالة من المحتل عليه وفي براءة الفقه وان
سار يرجع بالجميع على الكفول عنه وفي الهداية لانه نص في جميع المال عنه بامره وفيه ايضا قال

اذا ابرأ رب المال احدها اخذ الاخر بالجميع لان ابرأ الكفيل لا يجب براءة الاصيل
لان كل على الاصيل والاخر كفيل بك على ما بيننا ولهذا اخذ به وفي الفصول ذكر في البيع
بعض المشتري رحمه الله احدى الشريكتين في الدين المشترك اذا ضمن حصته صاحبه ان كان له
على من لا يبيع هذا الضمان وما ادى بحكم هذا الضمان الفاسد الى صاحبه فلا ان يأخذ منه لانه نقصا
على الفاسدة فرجع عليه ولو ادى بالكفالة الفاسدة رجع عليه بما ادى ويظهر هذا اذا كفل رجل
ببدل الكفالة لا يبيع ومع ذلك لو كفل ادى على نفسه رجع بما ادى وفي النسيئة في سبيل
البيع سبيل ثم الدين رحمه الله من رجل اشترى من رجل من خطبة وكفيل بذلك على البيع
رجل وكفيل عن الكفيل كفيل ثم ان المشتري طلب الكفيل الاخر بذلك وسلم له ان لا يسترد
من المشتري قال لا قيل له ان كان المبيع خطبة عين فالكفالة بالعين لا يبيع وان كان دين
فليس شرط السهم فلا يبيع فلا ادى لا يسترد قال لانه قضى بحتاره بسوالة ولم يكن محبورا عليه
فلا يسترد فقلت نعم الدين رحمه الله بل ان رجع على البيع اذا كانت الكفالة بامره كما في
الكفالة الصحيحة قال نعم لان حكم الاو بامره هذا وفي كثر الدقايق وبيع بنفسه ان تعدد
لما ان اخذ من رجل كفلا بنفسه ثم اخذ كفلا اخر بنفسه فكفيلان ويطلب صاحب الحق منهما
شأنا والكل وفي تنازعنا من الثانية رجل كفيل بغير رجل ثم ان الكفول له اخذ من الاصيل كفلا
اخر بنفسه لابرأ الكفيل الاول وفي البداية من اخذ من رجل كفلا بنفسه ثم ذهب فخذ منه كفلا اخر
فما كفيلان لان موجبه التزام المطالبة وهي تعدد والمقصود التوثيق وبالثبوت يردا والتوثيق
فلا يتبين في ذم السعفة ولا تبطل الكفالة الاولى فلا ينسب الى المولى رحمه الله لان موجبه
اي موجب عقد الكفالة التزام المطالبة عند ما وانما يحتمل التعدد ثم اذا سلم احد الكفيلين بنفسه
الاصيل الى الطالب كيرمودون صاحبه وليس به اكالدين لو كفل رجل ثم كفله اخر فخصاه
احدهما بمران وفيه الضمان في التعاقب والكفالة الثانية في العقد الواحد اسم الاصيل كان تسليم
وفي ثلثة كفول بالالف طالب كل واحد ثلث الالف وان كفلا على التعاقب يطلب كل
واحد منهم بالالف كما ذكره الامام ثمس الائمة السرخسي رحمه الله والمغني في التمرات في حرم الله
وفي تنازعنا واذا كفل المال رجل وكفيل عن الكفيل رجل ثم الطالب اخذ المال عن الكفيل كان

ذلك خير من الكفيل ولو اخذه عن الكفيل الاول فهو ما يخرج عن الكفيل الاخر والمال على الاصل حالاً
 وفي المداينة اذا افرق المتقارضان فلا صاحب الدين ان يأخذوا ايماناً بجميع الديون
 لان كل واحد منها كفيل عن صاحبه على ما عرف في الشركة ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى يودي اكثر
 من النصف لامر من الوجهين في كفالة الرجلين **باب كفالة العبد المذون**
 والجور والصبي ونحوه في السرية ويصح كفالة العبد المذون باذن مولاه وفي الخلاصة ولا يجوز
 للمذون ان يكفل شخص اهل الاباذن للمولى وان اذن له المولى يجوز ان لم يكن عليه دين
 وفي البسوط كفالة العبد باذن سيده يجوز ولو اخذ العبد في الرق بعد العتق وكفالة الصغير لا يجوز
 وان اذن له ابواه كذا في الفضول في تارخاني ثم قال محمد رحمه الله اذا كفل العبد لمجرب مولاه او
 اجنبي بغير اذن المولى لا يجوز وكذلك ان كان مذكوراً في التجارة وقد كفل بنفسه اهل غير
 المولى لا يصح كفالة عنه علمياً خلافاً لابن ابي ليلى رحمه الله واذا اذن له المولى في الكفالة كفل
 عن المولى او عن اجنبي اهل صحت الكفالة وفي المداينة قال واذا كفل العبد عن مولاه بمره وعقناً او
 او كان المولى كفل عنه فاداه بعد العتق لم يرجع واجبه منها على صاحبه قال زفر رحمه الله يرجع معنى الوجه
 الاول ان لا يكون على العبد دين حتى يصح كفالة له لاهل عن المولى اذا كان بمره اما الكفالة عن العبد
 فيصح على كل حال ان تحقق الرجوع وهو الكفالة بمره والمانع وهو الرق قد زال ولما انه
 وقت في مخرجه للرجوع لان المولى لا يتوجب عليه عبده وذا كذا العبد على مولاه ولا يثقل
 موجبه ابد كس كفل عن غير غيره امره فاجازه وفي الزخيرة فان ادى العبد دين المولى بعد العتق
 وقد كان كفل مذكوراً لا يرجع بذلك على المولى لان الكفالة حال وتوهم الفقهاء غير موجبة الرجوع على
 المولى فلا يصير موجبة في الاخر وفي السغاتي فان كان على العبد دين مستغرق لم يصح كفالة له لعق
 الغناء وان كان باذن المولى اما كفالة اى كفالة المولى عنه العبد على كل حال اى سواء كانت الكفالة
 بالنفس او بالمال سواء كان على العبد دين او لم يكن وفي البسوط واذا ادعى قبل عبده رجل وعقاً
 فكفل مولاه عنه فهو جائز لانه التمس التمس على تسمية الكفالة المولى عن العبد بالاجازة
 لان العبد مطلوب بالمال لو كفل عنه اجنبي صح فكذا ذلك مولاه وفي تارخاني ثم واذا كفل المولى
 عن عبده بنفسه او مالاً فكفالة له جائزة فان ادى المولى ما كفل به لا يرجع على العبد باوى قبل

الحق او جده بخلاف ما اذا كان الكفيل اجنبيا وفي كشف النور اذا كفيل عن اي من المحجور
رجل صحيح لان قيمته في حقه كاملة لكونه مكلفا فيجوز الاقرار في نفسه لاني حق المولى وفي العتق
اذا كفيل رجل عن رجل صحيح لان قيمته في حقه كاملة وان لم يكن العبد مطالب به واذا حجت الكفالة بغير
الكفيل في الحال وان كان الاصيل غير مطالب كمن كفيل بدين عن مفسر وفي الزبارة ان العبد لا يملك
او الحقة ودين وخالف صاحب المال ان يفتقر المولى فقال رجل لصاحب المال ان افتقر المولى
فانما ضمن لدينك عليه حجت الكفالة قال الصمد شهيد رحمه الله هذه المسئلة ولي على القليل الكفالة
بغيره غير متعارف جائزا كذا في الصوري وفي تارخاني ثم واذا كفيل بغيره رجل لا يجوز كفالة لان
كان بقول سوار كان ما دونها في التجارة اولم يكن وفي الفصول قال من مات محمد رحمه الله
عن قال الغريغري من هذا المحجور ما عدا ما ضمن ثمنه فباعه من عاقل في رجة الله ما حال المتاع فان
فان قبضه واستمكك قال لا يفيض الضمين لانه ضمن النفس والنفس عليه لان البيع فاسد وفيه ايضا
من الجدة الثاني من مختصر الكافي رجل قال لا خرافة في هذا الصبي شهرة وراهم يفتق على غفلة على اني
ضمن لها حتى ارد ما عليك والصبي محجور عليه ففعل جانا على الكفيل ولو دفع الدائم الى الصغير فانه
ان يفتق على نفسه ثم ضمها رجل بعد الدفع كان ضمها باطلا وفيه ايضا في الجدة ان في من الممتلكات
ولو كفيل رجل عن صبي فله او با عليه باذن وليه او غير اذن وليه حجت الكفالة سوار كان الصبي
ما دونها في التجارة او محجور اعليه لانه كفيل بحق مضمون على الاصيل واذا اخذ الكفيل باحضار الصبي
فان كفيل باذن وليه بغيره على ان يحضر معه لان اذن من يلى على الصبي بالكفالة جائز لان
الاذن بالكفالة امر بالقضاء لما عليه من الدين والاب والوصي يمكن الام بقبض الدين على
الصغير فملك الام بالكفالة وان كان غير ام من عليه ان كان غير ام الصبي ايضا لا يحج والام
بامره ان كان الصبي ما دونها يحجب كمنه الدالوق ولو ادعى رقبته العبد وكفيل بغيره رجل في العبد
فمن الدعي انه له ضمن قيمته وفيه ايضا ولو ادعى عليه العبد لا وكفيل نفسه رجل في العبد بري
الكفيل في تارخاني من جامع الفتاوى ولو ادعى عبد في رجل يضمن لمن يضمنه او رقبته
ثم مات العبد اوابن فعلى الضامن قيمة ذر رحمه الله وعند ابى يوسف رحمه الله ان يضمن
الرقبة فكذلك وان ضمن نفسه لا يضمن اذا املك في الهدية قال ومن ادعى على عبد بال

كلف لرجل من غلات العبد يرى الكفيل لمرأته الاصيل كما اذا كان الكفيل نفسه حرا فقال ادعى عليه العبد
 وكلف لرجل من غلات العبد فقام المدعي البنية انه كان له نفس الكفيل فتمت لان على المولى ادعى عليه
 بخلاف قيمته وقد التزم الكفيل ذلك بعد الموت في القيمة واجبة على الاصيل فكذا على الكفيل
 بخلاف الاول **باب** الدفع والنسب في السراجة اذا كلف على ان يسلم في مجلس
 فلم في السوق او في مصر فتم قاضي يرى ان يسلم في المعازة والقرية لا وفي التمدن او في غيرها
 فنفس اخر لا يطالبه بالعبد حتى يتم البنية على استحالة فلو ادعى قيمته بعد مات وضمن اخر له ان
 يطالبه قبل ان يتم البنية وفيه ايضا ادعى انه عبده وزعم انه الاصيل فكلف اخر بنفسه فقام الحكم
 البنية انه عبده فمات المدعي عليه لاشي على الكفيل وفيه ايضا صبي في يده واحد علم انه ابنه ادعى الاخر
 انه عبده فنفس له ان صح وفيه ايضا ولو كلف على ان يسلم في هذا المصروسم الى مصر اخر
 فقد برى منه الى حيفا رحمه الله وقال لا يسير او حتى يسلم في مصر الاول ولو سلم في سوادا في موضع
 اخر ليس فيه قاضي لم يبرى في قولهم جميعا وفي التمدن ولو شرط تسليمه في مصر فنفس في مصر في مكان
 بقدر على احضاره مجلس الحكم بر اقال محمد رحمه الله في بده لا يسير او حتى يسلم في مجلس الحكم لتغير
 الناس عن اعانة الحق فلا يمكنه احضاره مجلس الحكم او سلمه في سوق وليس ثم قاضي لم يبرأ
 ولو شرط تسليمه عند الامير فعلى دولي اخر وسلمه اليه او عند القاضي هرا وفي مقارنا وان
 وال شرط على الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي او شرط ان يدفعه اليه عند القاضي
 فدفعه اليه عند الامير او شرط عليه الدفع عند هذا القاضي وكان في البلد قاضي اخر فدفعه اليه فهو جائز
 وفي الهداية واذا كلف على ان يسلم في مجلس القاضي فنفس في السوق برى الحصول المقصود وقيل
 في زماننا لا يسير لان الظاهر المعادنة على الامتناع لا على الاحضار وكان التوقيف مفيدا وان سلمه
 في برية لم يبرأ لانه لا يقدر على المنع منها فلما يحصل المقصود وكذا اذا سلمه في سوادا لم يبرأ قاضي
 بعض الحكم فيه وفي ملقط القسمة سلم الكفيل بالنفس الكفول عنه الى الطاليلك وفي مكان
 لا يمكنه العصمة وضمنه فان كان التسليم بطلبة تخرج عن العدة وفي التمدن او في سوادا من
 التمدن برى كلف نفس رجل على انه ان لم يوات به كذا فعليه المال فتواري الكفول فلم يبرأ الكفيل
 رفع الامر الى القاضي لينصب وكذا فيسلم اليه في الفضول فصل القضاء الغائب ذكره في

الزخيرة او كفل نفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فمات الدائم التي لمطالب على العويم
على الكفيل فيطالب في الغد فطلبه الكفيل فيمجد حتى مضى الغد ولم يوافق قال فذكره المسئلة
في فتاوى ابي الليث رحمه الله قال او اتعيب الطالب برفع الكفيل الامر الى القاضي فثبت كيدا
عن الطالب لم الكفيل انه اليه مراد هو خلاف ظاهر الرواية وانما هذا في بعض الروايات عن ابي
يوسف رحمه الله قال الفقيه لو فعل القاضي بهذا اذا علم ان الخصم تعيب فهو حسن في الظاهر
فان كفيل نفس فلان على انه ان لم يوافق به في وقت كذا فهو غش على عليه وهو الغش فم
بجفوة ولم يرضه فان المال لم يبرأ من الكفالة وفي الثانية في كتاب السوى ولو كفل نفس رجل على
انه ان لم يبرأ من النفس فهو كفيل بالمال الذي له عليه وطلب الكفيل تسليم النفس والكفيل نفسه بالسواد
من لم يبرأ من الكفالة بالمال او يملكه القاضي حتى يبرأ بالسواد ويجوز به قال الشيخ طهبر الدري رحمه الله
برأه الكفالة بالمال ولا يكون هذا مستصفا من الكفالة وفي الهداية ولا يبرأ من الكفالة
بالنفس لان وجوب المال لكفالة لا ينافي الكفالة بخلاف كل واحد منهما للتوثق وقال الشيخ
رحمه الله بالبيع هذه الكفالة لانه تعليق بسبب وجوب المال بخلاف شبه البيع وانما يشبه البيع
ويشبه التبرع من حيث انه التبرع فقد لا يبيع تعيقه بطلان الشرط كسب البيع ونحوه فيخرج
متعارف عما بالشبهين والتعلق بعدم الموافقة وفي التمهيد لو قال ان لم يوافق الى
شهر فمات عليه فثبت الكفيل ولم يبرأ من الكفالة الاصل الى الطالب حتى مضى الشهر ثم لم يوافق تركه
الكفيل وفي الهداية من كفل نفس رجل وقال ان لم يوافق به غدا فمات الدائم فان ثبت الكفيل
ضمن المال لتحقيق الشرط وهو عدم الموافقة وفي الترخا ان من خلاصة من الاصل لو دفع لطلو
نفسه الطالب وقال دفعت نفسي من كفالة فلان يرى وفي الهداية ولو سلم الكفيل النفس من
كفالة ثم صح لانه يطالب بالخصوصية فكان له ولايت الدفع وكذا اذا سلم اليه وكيل الكفيل وركبه
لقبها مقامه وفيها ايضا من كفل نفس آخر ولم يقبل اذا دفعت اليك فاني يرى دفع اليه
يرى لانه موجب التوفر فيثبت بدون التخصيص عليه ولا يشترط قبول التسليم كما في قضاء
الدين وفي الخلاصة ولو كفل نفسه الى شهر ثم دفعه اليه قبل الشهر يرى وفي فتاوى طهبر الدين
اجبه المطلوب وفي ملقط القينة كفل نفس رجل على ان يبرأ الى الكفول له متى طالب به ثم سلمه

إليه قبل أن يطالبه ولم يقيد به برأيه لأن حكم الكفارة وجوب التيمم وهو ثابت في الحال وقوله علي
 أن يبدل إليه حتى يطالبه بيذكر ذلك كيداً للتعليق فقد سمي في حال كونه كفلاً فغيره في الكبرى والتجويد
 ولو فرض رجل فحس المطلوب في السج فأتى به الذي ضمنه إلى المجلس القاضي ودفع إليه لابساً لابساً في
 السج وفي التساقط أو حبس الكفول نفسه في سج هذا القاضي دين غيره فأنجزه القاضي لم يثبت
 الطالب فقال الكفيل للطالب قد رفعت اليك فأنجزه دينه وهو ممنوع عنه ما روى في
 لم يبرأ الكفيل بذلك من الكفالة فان كان ما غرضه منعه هو في السج فدفعه إليه وهو
 السج به لانه سمى كما التزم تيمم خلاف الوجه الاول فان كان ضمنه في التخصيص السج ثم خفي
 عنه ثم حبس ثانية فدفعه إليه فان كان الحبس الثاني في امر من امور التجارة او نحوها فانه ان يدفع
 عليه في الحبس لا ذكرنا وان كان في شيء اخر من امور السلطان لابساً لابساً في ذلك الحبس
 التزم تيمم كيداً لك المسقطات في السراجية الكفالة بشرط براءة الاصيل
 حواله بشرط مطالبة الاصيل كفته وفي التفرغ الى من الظهيرة لوقال الكفيل ان الاصيل اوى
 المال وبراءه المدي صح الدفع وفي رواية الى الليث رحمه الله واذا ادعى رجل مسلم على رجل
 مسلم ما لا تجده المطلوب وادعى الطالب كفته رجل من اهل الزمة بالمال وجده الكفيل ذلك
 فشهد رجلان من اهل الزمة على ذلك فانه لا يجوز على المسلم من ذلك ما هو على الذي حجه
 بموخذ الكفيل بالمال واذا ادعى لارجح على الاصيل في حاشية الروايات وذكر في بعض روايات
 هذا الكتاب وقال لا يقبل الشهادة اصلاً وفي المحيط في الفصل الحادي عشر في شهادة اهل الكفنة
 قال محمد رحمه الله في كتاب الحواله اذا ادعى مسلم على كافر بالاداء او ادعى ضامن مسلم عنه فاقام بينه من
 اهل الكفنة اهل المال لكفالة المسلم عنه فان المال ثبت في حق الاصيل ولا يثبت في حق الكفيل لان
 الشهادة اهل الزمة حجة في حق الاصيل وليس حجة في حق المسلم والكفيل مسلم فصار في حق الكفيل
 كانه لم يقيم البينة اصلاً وانما وجد في حقه مجرد الدخول وفي تناقض من جامع الفتاوى اذا قيل
 بالفتوى ما لم يملكه قول ثم قال الذي على فلان من ثمن الزم لا يصدق ولو اقام البينة لا يقبل ولو اقام
 البينة على اقرار الطالب يقبل ويجوز كانه اقرب ويطن ذلك عن الكفيل ودون الاصيل قال
 الحواله في هذا الظاهر الكفالة وفي السراجية الكفيل بنفسه اذا صاح لم يصح في رواية سليمان رحمه الله

وفي رواية الى حفص بن الريح وعليه الفتوى وقد مر نحوه في باب الصلح وفي مختصر القدوري وما ذكروا
الرجل وعليه يكون ولم يترك شيئا فكل من رجل من هؤلاء لم يصح الكفالة عند ابى حنيفة رحمه الله وعند
يحيى وفي الكبرى والدعاء بالزواج عن مهر ائمة بنسب الضمان فلم يمتزج البينة لم يلزم الوالد شيئا من
هذا الضمان لانه لم يضمن للزوج شيئا كان له على غيره انما ضمن له ان يرتفع اليه من المثل ما كان
له لم تخير النسب ولو ان رجلا قال لاخر ضمننت لك ان ارفع اليك من مالي كذا لم يلزمه
بهذا الضمان فكذا اولى لانه عدة بخلاف قوله ان يضمن فلان ينكح ما شاء من كل
لانه اضاف الضمان الى سبب الوجوب ما به من بخلافه وفي الجامع الصغير من الكفالة
جائز ان في الخراج لانه ليس بطالب بحايته كبر الدين والمراد بالخراج الموقوف لا المسمومة
وقد مر نحوه في المجلد الاول في باب الخراج وفي الفصل من المبسوط اذا ضمن رجل خراجا ونواحيه
قسمته جاز وفي الرواية قال من ضمن عن اخو خراج او نواحيه او قسمة فهو جائز ان يخرج وقد ذكرنا
وهو بخلاف الزكاة لان مجزؤه فضل ولذا لا يودي بموتة من تركته الا لوصية اما النواحي فان
اريد بها ما يكون كحق كبرى النهر لئلا يركب احوال من الموقوف لتجسسه الجيش لا يرى غير ما جاز
الكفالة به على الاتفاق وان اريد بها ما ليس كحق كالجبايات في زمانا فبذلك يختلف المنافع
رحمة الله ورحم من يميل الى الصحة التبع الامام ابو علي بنزوي رحمه الله وما القصة فقليل هي الفتوى
بعضنا وخصه منها فالرواية باقية وقيل هي ان يتيه الراتب والمراد من ثمايب ما يوجب غيرة
والكفالة به في الكبرى اعطى الديون ونية الى الدين حيث اخذ المصوص الطريق في اخذها
اموال المسلمين فادار الدين ان لا ياد منه ليس له ذلك لان الديون تمتت بقدرة على الاداء
فقد ان يودي كذا ذكر عن ابراهيم بن يوسف وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان المصوص اذا
استولى عليهم فلا ان يمنع من البعض لان المال صار في يد المصوص لا يرى ان الكفيل اذا سم
في معارضة او موضع لا يقدر الكفول له على استيفاء حقه منه لا يصح تسليمه فكذا الغاصب اذا لم يقصد
الى المال في موضع يخاف عليه لم يصح تسليمه حتى كان للمالك ان لا يقبل واذا لم يقبل لا يبرأ
الغاصب عن الضمان بقول الفقيه ابو الليث رحمه الله وبه نفى وفي النية في حكام الكفالة
في غريم يخاف عليه لرب انه يوقد منه كفلا في الدين الموجه كذا في الصغير وفي الفصل

قال له ان اكل البكسج او اكلت ما كسج فانا ضامن لاي بيع وفيه ايضا وذكر شيخ الاسلام
من شرح الجامع في كتاب البيع رجل قال لغيره اسكنك الطير قال فانا ضامن فانا ضامن
منك فانه ما كان الضمان صحيحا للمضون عنه مجهول ومع هذا جاز الضمان وفيه ايضا ولو كان
الى قصار بقصره فوض من له رجل ان يملك فضائه باطل عندنا في حقه رحمه الله وفيه ايضا ولو قال
ان اسده فانا ضامن له يبيع الكفالة بالاجرة لانه علق الكفالة بالسبب وجب للضمان وفيه ايضا
وكذا لو قال للموحد ان يجمع الموحد الوديعة او اكلها فانا ضامن يبيع الضمان وكذا في سائر
الامانات وفي السراجية اذا سال الدعي من القاضي ان يخذ كفيل فقبض له عليه فان قال
بني حاضرة في المصراحيه القاضي الى ذلك واخذ من الدعي عليه كفيل الى ثلثة ايام وان كان
المطلوب سافر لم يجزه على اعطاء الكفيل لكن يوجهه الى وقت تقديم مجلس الحكم وفي الفصول
ذكر القدرى رحمه الله ان الكفالة للراي تبليغ الراي جازية وان ملك قسط الضمان وفي
التنبيه لا يضمن عن الموحد الملتزم تبليغ الملتزم يبيع كما ذكرنا وفي الفصول في الفصل الثاني
والعشرين في باب بيع الوفا قيل ع اذا كف عن رجل مال فبيع الغريم من الكفول بفاراس
جازية ذلك لانه من سائر الكفيل اجاب براء ولو قلنا سخر لايو والكفالة اجاب ثقه وهذا
دليل على ان مال الوفا ليس ثابت في ذمة الباع ما دام بيع الوفا راتا ما ذكرنا في موضع اخر
على خروجه وبكفيل فاشترى الطالب من الغريم عقارا جازيا ولقاصا لئن اودت المقتنة
باعتبار الممانته هل سائر الكفيل اجاب لا نقاشا قال لايو والكفالة وفد مرت مسئلة
في كتاب الوكالة برهن فيه ايضا واقعه الفتوى بان داره بها جازية العبرة وناظره رجل اخر
من ابن مال وناظره برفق وجاهد للشري ضمانا هل يبيع هذا الضمان ينبغي ان لا يبيع لان المال غير جاز
في الحال البسايح لما ذكرنا من قبل فلا يبيع الضمان وانما يجب بعد الفسخ فلا يضاف الضمان الى بعد
الفسخ يبيع وقدره صورته في كتاب البيع في باب بيع الوفا كتاب الحول
في شكايات القدرى في الحوائج شتمه من الخمول وهو النقل لهذا يستوجب براءة الخيل لانه يبيع
من موضع الى موضع حتى المكان الاول فاراد في كسر الدقاييق متى نقل الدين من ذمة الى ذمة
وفي مختصر القدرى في الحوائج جازية بالديون وفي كسر الدقاييق ويبيع في الدين لانه العبرة

الهداية وانما اختص بالديون لما ينبغي من النقل والتحويل في الدين لما في العيب وفيه ايضا وتصح
الحواله برضا المحيل والمحتل عليه بالاحتال له فلان الدين حقه وهو الدين يقبل بها والارحم تفاعله
فلان برضا واما المحتال عليه فلانه يلتزم الدين ولا لزوم بدون التزانه لما يحيل فحق اليه تصح
بدون رضا وذكر في الزيادات وفي محضر القدوري وتصح برضا المحيل والمحتل له والمحتل عليه
فاذا تمت الحواله برى المحيل من الدين ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان يتوى حقه والنوى عند ان ينصف
رحمه الله باحد الامر من ان كان كجده الحواله ويكلف للابنة عليه او يموت عند وقال ابن ابي وجيه
ثالث وهو ان يحكم المحكم بالفلسه في حال حيوته وفي تارخاني العبد الماذول اذا قيل الحواله لم يحجم
عليه فهو كالتوى الا ان يعقب وفيه ايضا المحتال عليه اذا مات فقال المحتال التوى المال عليه فارجع
بها على المحيل وقال المحيل ادعى فاقول للمحتال له ويرجع على المحيل في السراجه الحواله جازيه بدون
برضا والمحتال له على ولا يشترط رضا من عليه الدين في السقي في ما ستر ايطي فقلنا في الضره
فمن شرط الحواله رضا المحتال عليه وقبوله الحواله سواء كان على المحتال عليه دين للمحيل او لم يكن و
كذلك رضا الطالب وقبوله شرط الصحة الحواله بلا ضابط واما رضا من عليه الدين وامره
ليس بشرط الصحة قبول الحواله من غيره حتى ان من قال لغيره ان لك علي فلان كذا وكذا اس الدين
واستل على ورضي بذلك صاحب الدين صحته الحواله وفيه ايضا وذكر في فتاوى قاضيخان
صحة الحواله يعقد على قبول المحتال له والمحتل عليه ولا تنفع الحواله في غيبه المحتال له في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله كما قلنا في الكفاله الا ان يقبل رجل الحواله للغائب فلا يشترط حضرت المحل عليه الصحة
الحواله واحاله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحته الحواله وكذا لا تعتبر حضرت المحيل
حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك علي فلان بن فلان الف درهم فاحل علي فرض الطاب
بذلك واجاز صحته الحواله حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك وقال رجل للمديون ان فلان بن
فلان عليك الف درهم فاحل له بها على فقال المديون اعلنت ثم منع الطالب فاجاب المجوز
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وفي مسكيات القدوري المحيل من عليه الدين والمحتل له الطاب
والمحتل عليه الذي قبل الحواله والمحتال له المال الذي اصيله وفي النافع المحيل من عليه الدين
والمحتل له صاحب الدين والمحتل له خطا لانه لا جاده الى هذه الصفة والمحتل له هو المصلح في رضا

المحال هو صاحب الدين شرط لان الدين حقه فلا بد من رضاه اراضا المحال عليه هو الله
 قبل الجواز فيشرط ايضا لان الدين يترتب فلا بد من الرضا والارضاء للمحل وهو الدين فليس شرط
 كما ذكر في الزوائد لانه لا ضرر وفي الهداية قال واذا طالب المحل المحال للمحال له فقال انما
 احلتك لنفسه لي وقال المحال لابل احلتني دين كان لي عليك فالقول قول المحل لان
 يدعي عليه الدين وهو نيك ونلفظ الجواز المستعمل في الوكالة فيكون القول قول مدعيه وفي
 الابانة رجلا حال رجلا علي غريمه بالف درهم ثم ان المحل قال للمحل ان كنت وبكي احلتك
 بالالتفاه فالحال قال له وفيه ايضا فان كان المحال له غيبا فاراد المحل ان ياحد حال
 من المحل عليه وقال انما احلتك بوكالة لادين لم يحكم له بذلك حتى يخبر المحل له لانه
 قضاء على الغيب في تنازعي ولو كان المحال له غيبا فاراد المحل ان يقض له من المحال
 عليه وقال احلته بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف رحمه الله لا صدقة ولا اقضية
 وقال محمد رحمه الله يقبل قول المحل وفي الهداية قال واذا طالب المحل عليه المحل مثل
 مال الجواز فقال المحل احلت دين كان لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه من الدين
 لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بامر الله يدعي عليه دينه وهو نيك والحالة
 لا يكون اتوارنه بالدين عليه لانها قد يكون بدونه والقول قول المنكر وفي الابانة ولو احواله
 على غريمه وللمحل له على المحل دين لم يقبل الجواز فيه فهو وكيل بالتقضي واذا قضيه وجعله
 قضا صا بدينه فذلك وفي السراجية رجل له على اخو الف درهم فاحال عليه غريمه الى سنة
 ثم ادعى المحل الى المحل له قبل السنة فله الرجوع على المحل عليه وفي التهذيب ولو احواله
 الغالب عليه من دينه عليه ثم تبين انه لا شئ عليه بطلت الجواز ولو اطلق لا تبطل كما سيجي
 وفيه ايضا واذا باع عبد بالعتق واحال غياله على المشتري بالشئ ثم رده المشتري العبد لعيب
 او خيارا لا تبطل الجواز وفي الفصول في الفصل الثالث والغيرين الوكيل بالبيع او قبل
 الجواز ليعم ويغرم للموكل عند ابي حنيفة رضي الله عنه لانه ابراء موقت والذات في البراء الموقت
 والبراء المطلق سواء ويستوي ان يكون المحال عليه اطلاقا او اطلاقا بخلاف الاب والوصي
 فانها لو قبلت الجواز على من هو المولى لا يضمن شيئا لانها امور ان بالتصرف على الوجه

حسن فيه ايضا وفي شرح الطحاوي للموصي ان ما ذكره كفيلا بد من ليست لانه زيادة وثيقة
ويرتس به ويرتس بالتميم بن علي لميت ويحل اذا كان المحل فيه لمار وبه اذ اوجب
الدين بمداينة لميت فان حبس بمداينة الوصي جازله ان يحل وان لم يكن له من الاداء في
في الفصل الثامن والعشرين في مسائل بيع الوفا وسئل رحمه الله لو باع داره بها جازرا او احوال
غيره بالنفس على المشتري ثم اشترى الدار وقد ادى بعض الثمن هل للمحل ان يطالب بالباقي
ان كانت الحوالة مطلقا ذلك وان كانت مقيدة لاوله ان يرجع باقية لانه ادى بمره
وهل ان يرجع على المحل باي حال في شركة يبيع له ذلك وفي الهداية ومن ادعى رجلا او سهم
واحوال بها عليه اخر فهو جازل لانه اقدر على القضاء فان ملكته برى ببقية ما بها فانه بالتزيم الاداء
منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغصوب لان الفوات الى خلف كلفوات وقد يكون له
مقيدة بالدين ايضا وحكم القيد في هذه الجملة ان لا يملك المحل مطالبة المحل عليه لانه يتعلق بحق
المحل على مال الراس وان كان اسوة للموفا بعد موت المحل وهذا لانه لو بقي له مطالبة به في اخره
ليطلب الحوالة ويحق للمحل بخلاف المطلق لانه لا يتعلق بمقتضى بل يقتضيه فلا تبطل الحوالة باخذ عليه
او عنده وفي السفاقي اعلم ان الحوالة على نوعين مطلق ومقيدة فالمقيدة على نوعين احدهما ان يقبل
المحل الحوالة بالدين الذي على المحل عليه والثاني ان يقيد الحوالة بالعين الذي له في يد المحل عليه
بالغصب او بالوديعة والمطلقة ان يطلق الحوالة اطلاقا ويرسل ارسالا لا يقيد بالدين الذي
على المحل عليه ولا بالعين الذي له في يده المحل او يحل على رجل ليس له عليه دين ولله في يد يبيع ثم
المطلقة على نوعين ايضا حاله وموجبه فالحال منها ان يكل المدين الطالب على رجل الف درهم
فهو زكويون الالف على المحل عليه حاله لان الحوالة تحويل الدين من الاصيل فانما يتحول على الصفقة التي
كانت على الاصيل وكانت على الاصيل حاله فيتحول الى المحل عليه حاله ايضا وليس للمحل عليه ان
يرجع على الاصيل قبل الودي وكس اذا وزم فله ان يماز الماصيل واذا صير كان له ان يمس الاصيل
من غير خلاصه عن ذلك كما في الكفيل واذا ادى رجلا على الاصيل عا ادى واما المطلقة الموجهة لرجل
على رجل الف درهم من ثمن مبيع الى سنة فاحاله بها على رجل الى سنة فالحوالة جازره وكان
على المحل عليه الى سنة وفيه ايضا فان مات الذي عليه الاصيل لم يحل له ان عليه لان حصول الاصيل

حق الاصيل لاستغاثه عن الاصل بموته وهذا المعنى لا يتأني حق المحتال عليه انه في محتاج الى اصل
 وفيه ايضا وان مات المحتال عليه قبل حلول الاصل والذي عليه الاصل حتى حل المثل على المحتال عليه
 لانه بالموت استغنى عن الاصل فان لم يكن به وفارج المحتال له بالاصل الذي عليه الاصل له
 اوجه وفيه ايضا من احكام الحوالة المقيدة بالدين الذي للمحيل على المحتال عليه وبالعين الذي في
 يده من غصب او دية لو ابرأ المحتال للمحتال عليه صح الابراء وكان للمحيل ان يرجع على المحتال
 بدية ولو ذهب المحتال من دية من المحتال عليه ومات المحتال له وورثته للمحتال عليه لا يكون للمحيل
 ان يرجع على المحتال عليه وفيه ايضا والفرق بين الابراء والهبته اسباب الملك والارث كذلك
 ملك المحتال عليه لانه في ذمته بالهبة فيعتبر بالملك بالاداء ولو ملكه بالاداء لا يرجع للمحيل على المحتال
 عليه بدية لانه لو رجع عليه بدية كان للمحتال عليه ان يرجع عليه بمثل ذلك قبل حوالة امواله
 فلا يغير الرجوع واما الابراء فليس من اسباب الملك بل هو موضع للاستقاط فملك المحتال
 عليه في ذمته بالاداء ولكن بالاداء يخرج المحتال عليه ضمان المحتال له وهو ان يدين للمحيل على
 المحتال لا يشغل عن ضمان له ان يرجع بذلك على المحتال في الحقوق والحوالة المقيدة بالعين
 للمحيل على المحتال عليه تظل اذ لم يمت ذلك المال بصورة الحوالة المقيدة من اوجه رجل الف
 درهم فاحل بها عليه اخر فهو جائز لانه اقدر على القضاء فان ملكك يتركها بها فانه التزم
 الاداء الامن وفيه ايضا ونقص الحوالة بدون الدين لانه يستقر ارض ثم اذا قيل للمحتال له يرجع
 للمحتال عليه ان ادى بامره فيرجع كما في الكفالة وقد مر نحوه قبل في اذ في الخلاصة كل من عاين
 الكفالة فيه فالحوالة فيه جائزة وفيها ايضا اذ مات المحيل بعد ما احال عنه يدين قبل قبض المال من
 المحتال عليه عليه يدين كثيرة فالاحتال له وسائر غناه للمحيل من ارضها احال على المحتال عليه ولا يكون
 هو اولى بالحوالة في الحدايه بخلاف الميراث فانه اخص بالرس من سائر التوابع **باب** الصلح
 في السخاني هو في الشرح عبارة عن عقد وضع لدفع المنازعة بالرضا وفيه ذكره الاجابة والقبول الموضوع
 للصلح ونشر ان يكون المصلح عنه مالا او حقا يجوز اعتياض عنه كالعقد بخلاف اذا كان حقا
 لا يجوز الاعتياض عنه كحق النفعة والكفالة بالنفس لا يجوز الصلح عنه وفيه ايضا واما قبول الصلح على
 شرط ذكره اذ اذوقه الدعي فانه

كما هو مقرر فقال المدعي قبلت لا يتم الصلح بالم نقل المدعي عليه قبلت كذلك اذا وقع الدعوى فيما كان
بالنفس نحو الدار من الدنانير وطلب الصلح على جنس آخر اما اذا وقع الدعوى في الدار من الدنانير فطلب
الصلح منه على ذلك الجنس ثم الصلح بقول المدعي قبلت ولا يحتاج فيه الى قبول المدعي عليه لان طلب
استقاطيم بالمعطى بخلاف الاول لان ذلك طلب الدار من غيره ومن طلب البيع من غير فقال
ذلك الغير ليعتد لا يتم البيع بالم نقل الطالب قبلت وفيه ايضا اما النوعه بحسب احوال المدعي عليه
والمصالح عنه فعلى اربعة انواع على القيمة العقلية لانه لا يحلوا اما ان يقع من معلوم على معلوم بان
المدعي حقا معلوما في دار في يد رجل فصالح المدعي عليه وانه جائز واما ان يقع من مجهول في دار في يد رجل
وجميع ان كان للحيث فيه الى التسييم والتسييم بان ادعى رجل حقا في دار في يد رجل ولم يسمه
وادعى المدعي عليه حقا في ارض في يد رجل ولم يسمه فاصطلى على ان يترك كل واحد دعواه على
صاحبه وانه جائز واما اذا كان يتبع فيه التسليمين اصطلى على ان يدعى من نفسه المادام
بنية على ان يترك الآخر دعواه او على ان يسم اليه مادعاه فانه لا يجوز واما ان يقع من مجهول على
معلوم وانه على وجهين ايضا ان كان المصالح فيه حيث ويتبع الى التسليم القدرة على تسليم البيع
وان وقع من المانع يعتبر بالاجارات لوجود معنى الاجارة وهو ملكك للنف في حال الاعتبار في
العقود المعينة فينشر التوقيت فيها وبطل الصلح بموت احد هاتين المدة لانه اجارة والصلح
السكوت والانتكاح حتى المدعي عليه لانه اياه ليس وقطع الخصومة في حق المدعي بمحض الغرض لما بينا
وفي الساعات ان وقع من المانع يعتبر بالاجارات فكل منفعة يجوز استحقاق بعقد الاجارة
بجور استحقاق بعقد الصلح واما فلا حتى انه لو صالح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز ان
قالا بانه حتى يموت لا يجوز وكذلك ان صالح على ان يزرع ارضا ليعينها سنين بمائة يجوز
بدون بيان المدة لا يجوز كما في الاجارة والاعتبار في العقود المعينة كالبيت بشرط العوض مع
الكفالة بشرط العوض مع الكفالة بشرط براءة الاصيل حاله والى انه بشرط مطالبة الاصيل كعاقلة
وبطل الصلح بموت احد هاتين المدة اجارة ويرجع المدعي في دعواه بقدر ما لم يتوقف من المنفعة
كذا في الايضاح وفيه ايضا قال ابو حنيفة رحمه الله ان اجور ما يكون من الصلح الصلح على الانتكاح لان
معنى الصلح على التام انما يتحقق فيه وهو قطع المنفعة والخصومة واما في صورة الاقرار فلا يوجد معنى الصلح

على التمام وليس هناك خصوصية ومنزعة حتى يحتاج الى الصلح بل اسقاط بعض الحق من طوع ودرعته
او ضم على عين اخوان فيضرب له اجلا فالاول يسمى ابراء بعض الحق والثاني في سبب الثالث
تأجيدا لاصحاح الى هذا الشئ في البسوط والاضحاح وفي التمدد ولو صلح من دار على منتهى
عبدية او سكنى دارا وكل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يتصل بموت احداهما فكلما
او ورثة الداران كان عن اقرار وفي انكار رجع ولو استوفى بعض المنفعة ثم مات اخذ بقدره
من الدار في اقرار وفي الانكار رجع بقدره الى الخصوصية وفي محقر القدرى والصلح جائز بين
المال والمنافع وفي السقاي ويجوز الصلح عن دعوى المانع لانه يملك بعقد الاجارة فكذا با
صلح بمن يجوز اخذ العوض عنها في القعود فكذا بالصلح وذكر في المغني اذا اوصى الرجل رجلا بصلح
عبدية سنة وهو يخرج من ثلث ماله فصالحه الوارث من الخدمة على درهم جاز وفي الفصول
في المجلد الثاني في الفصل الثاني والعشرين ذكر في شهادة مجموع النوازل الصلح على انكار بعد الدار
الفاسدة لا يجوز ولا بد من ان يكون الدعوى صحيحة حتى يكون الصلح على الانكار صحيحا وذكر في كتاب
القضاء من شرح الجامع الصغير القاضي الامام طهير الدين رحمه الله ان في جواز هذا الصلح اختلاف
الشيخ رحمه الله وذكر في كتاب العدة في بيان تصرفات الفاسدة ان في الصلح الفاسد لكل واحد
منها ولاية التقص وفي السقاي ويشترط القدره على ان يتم البدل حتى لو صلح على عبد الباق لا يصح
وفي السراجية الصلح بعد الخلف لا يجوز وفي تنقيح القينة ادعى علفا فأنكر وحلف ثم ادعاه الذي عليه
قاضى اخر فصول وفي البداية ولو ادعى دارا فصالح منها لم يصح لان ما قبضه من عين حقه وهو على ثمن
في الباقي والوجه فيه احد الامرين اما ان يريد دفعه في بدل الصلح فيضرب ذلك عوضا عن حقه فياقل
بلحق به وذكر البراءة عن دعوى الباقي كما ذكرنا وان صلح على دار اخر او على شئ اخر لم يقبل دعواه
ولكن بعد ذلك ولو كان دعواه في الدين فصالحه على بعض الدين او على غيره بطل دعواه
بجلائ العين وفي القرائن ان من المخاصمة رجل ادعى دارا فانكر الدار عليه فصالحه على نصف
ثم وجد الدار بنيت على الدار فاقا جميعا اخذ لنصف الباقي والامام خواهر زاده جعل هذا رواية
ابن سماعة في ظاهر الرواية انه لا يباخذ الباقي ولا يسمع دعوى الباقي وفي السقاي وفي هذا الذي ذكره
حار غفر الله له الرواية فما ذكره في الزهرة اما في ظاهر الرواية فانه يصح الصلح فقال رجل ادعى

ارا في ميدان اصطلاح على سبب معلوم من الدار فمذا على وجهين ان وقع الصلح على سبب معلوم
 من دار اخرى للحد على عليه فهو جائز وان وقع الصلح على سبب معلوم من الدار التي وقع عليه
 فذلك الصلح جائز لان في زعم المدعي انه اخذ بعض حقه وترك البعض في زعم المدعى عليه انه قد عصى
 بمسئله واذا جاز هذا الصلح هل يسمع دعوى المدعي بعد ذلك هل يقبل بنية عليا في الدار فمذا اذا
 وقع الصلح على سبب من دار اخرى لا يسمع دعواه باقيا في الروايات لان هذا مضافه
 باعتبار جانب المدعي بما اخذ فيها وقع الصلح على سبب من هذه الدار ذكر الشيخ المصنف
 الدين النيفر رحمه الله في شرح الكافي انه يسمع وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا يسمع دعواه وجه
 من قال يسمع ان المدعي بهذا الصلح اتى في بعض حقه وبارا عن الباقي الا ان الباراء لا تاتي
 عينا والباراء عن الاعيان باطل فضا ر وجوده وعدمه بمنزلة وجه ظاهر الرواية ان الباراء
 لا تاتي عينا ودعوى فان المدعي كان يدعي جميع الدار لنفسه والباراء عين العين لا يصح في
 من قال بخبره ابراهيم عن دعوى هذا العين صح الباراء حتى لو ادعاه بعد ذلك لا يسمع وفي المسقط
 في كتاب الصلح ولو قال بر سبب عن دعوى في النصف الباقي من هذه الدار وقال
 لا حجة في النصف الباقي فانه يجوز ولو اقام بعد ذلك بنية على الدار كلها لم يقبل بنية
 وفي نوادر القضاة في الكريكي بر ديكري صحت مجهول دعوى كند و بر مال مجهول صلح كند و الوجود
 الكريكي بر ديكري دعوى حتى معلوم كند و انما يند و اكرار خصومات از وجه خايم بسيم بايد بغيره
 صلح كند و بدل صلح و مجلس حاضر نمود با ك نانه اكرار دعوى زرد و بيم و بقره صلح كند و بيش از قبض
 بركند زيان ندارد و اكر دعوى كند كه كمين ابراهيم ملاك كره دست و بر بيم صلح كند و بدل صلح
 مجلس نمود و انود و في التذريب يجوز الصلح عن كل اوعى عليه من ملك او حق عين او ذوق
 معلوم و مجهول الا فيما حرم حل الا و اصل حراما كذا ذكرنا في الفصول في الفصل الخامس والعشرين وذكر
 الديناري رحمه الله الصلح عن الاعيان المجهولة على ما معلوم لا يجوز بخلاف الصلح عن الحقوق المجهولة
 لانها قابلة للاستفاضة و الاعيان و ذكر في حق مجهول دعوى بر مال معلوم صلح كند و قال يسمع الصلح
 وفي السراجية صلح على عددي او زرعي بغير عينها لم يحل الا اذا اتى بنسب ارباب السلم وفي التمهيد في
 صلح اعران ياتيه و بارا على خمسة و ثمانية فان كانت الدائرة قابلية في يد المدعى عليه فصح وفي التمهيد

في الدار

ولو ادعى رجل على رجل بية درهم فأنكره أو قرعه ثم صلاها منه على عشرة دراهم حالة أو إلى أجل أو شرط
 غير ثم افترقا فالصلح جائز ما أولاه فذلان هذا الاستيفاء البعض بأبراهم البعض في رطلها
 إذا أنكره فلو كذلك في رطل المدعي وفي رطل المدعى عليه هذا اقتدار عن العيين وكل ذلك لا يكون
 صرفا ولو صلاها على خمسة بنية قبضها وافترقا قبل أن يقبضها انتقض الصلح لأن الصلح وقع
 على خلاف ضيق الحق فلا يمكن تجويزه إلا بطريق المفادضة فيكون صرفا وقبض بدل الصلح
 شرط الجواز الصرف في المحقق وإذا كان الصلح من دين مبيعته يكون حطام للبعض في
 الهداية صورة كمن له على أخو الف درهم فصلاها على خمسية ولكن له على أخو الف صديقا وفضلا
 على خمسية زيوت جاز فكانه أبراهم عن بعض حقه وهذا لأن تعرف العاقل يجب تصحيه
 أمكن ولا وجه لتصحيه معاوضة لا فصايتها إلى الربوا فجعل اسقاط البعض في المسألة الأولى لبعض
 الصفة في المسألة الثانية وفي الثاني وكل شيء وقع عليه الصلح أي وكل شيء هو بدل الصلح وهو
 مستحق بعقد الهداية أي بدل الصلح من جنس الذي استحق المدعي على المدعى عليه بالعقد الذي جاز
 فيها بطريق الهداية وهي البيع بالدين صورة ما نوبنا مينا مثلا بعشرة دراهم وافترقا من قبض
 الدارم من غير ذكر الأجل ثم لصاحبا على خمسة دراهم فانه يجوز أن افترقا من غير قبض بدل الصلح
 الذي هو خمسة دراهم لأن هذا الصلح تحول على أنه استوفى في بعض حقه واسقط باقية وانما قيد بقوله
 من غير ذكر الأجل لأنه لو كانت الف موجهة فصلاها على خمسة حالة لم يجز وانما حمل هذا على الاستعانة
 دون البادلة لأن ببادلة العشرة بالخمسة لا يجوز فيكون مسقطا لبعض الحق لغير عوض وذلك صحيح
 مع ترك القبض فيما سبق كذا في السبوط ثم انما ذكر عقد البتة مع أن الحكم في الغصب كذلك لا المسلم على
 الصلح ثم اعلم أن فائدة المجلس على استيفاء البعض اسقاط البعض لا على المفادضة انما يظهر من ثلث
 مسائل أحدها في القدر كما إذا صلاها الف على خمسية فلو كان مفادضة لما جاز مثل هذا الصلح لكونه ربوا
 والثانية في الأجل حتى إذا صلاها الف حالة على الف موجه جاز ولو كان مفادضة لما جاز والثالثة
 في نفس العقد البعض وإن كان من جنس ما يستحق بعقد الهداية لأن فيه شبهة الربوا لأن النقد زيادة
 مرتبة على النسبة وهو ما ذكره في الكتب لو كان له الف موجه فصلاها على خمسية حالة
 لم يجز لأن المعاد من الرجل والتعهد ليس مستحقا بالعقد فكان التجهيل بزيادة ما خط وهو مفادضة

معنى فلا يجوز وفي كثره الدقائق في مسائل شتى فيجب بل الصلح شرط ان كان ديناً والالاف
تضمن بل الصلح شرط في المجلس ان كان المصالح اعنه ديناً فصولاً على خلاف جنسه موصلاً في حاشية
وان لم يقتض في المجلس لا يجوز وصورة ادعى على رجل الف درهم ديناً فانكر فاصطلى على عشرة
دينارين وقبض في المجلس صح وان كانت الدينارين موصولة الى درهم لان الصلح على غير جنس الجنس لا يكون
لابد له الصلح بطل بالافتراق فمن قبض وانا قد انجذبت الجنس لانه لو صلح على جنسه موصلاً بجوز
فكانه اجل نفس الحق وفي الفصول من فتاوى رشيد اذا كان المدعى ديناً على وكيل او مورد
شار إليه في المجلس او في البيت يصح ولا يبطل بالقيام من المجلس بدون القبض لانه لم يوجد
الافتراق عن دين دين ولو كان الكيل او الموزون بغير عينية يبطل بالافتراق عن دين دين
وفي خاتمة الفقه ولو صلح من الدين على شيء بغير عينية وافتراق قبل القبض يبطل الصلح الا في مسئلة
احدة وهو ان صلحت المرأة زوجها من نقته على درهم ثم صلحت منها على قبض معلوم الاول
بغير عينية جاز وفي الفصول من المبسوط لو كان رجل على اخ الف درهم فصاله من ذلك على دينارين
سماة ثم افتراق قبل القبض يبطل الصلح لان صرفه ان كان عن الكمال لانه صرفه في درهم
وكذا ما يكال او يوزن بغير عينية لان الطعام متى قول بالدارم صابغاً ورجع باليس منه بطل
ولو صلح من الالف على مائة درهم وافتراق قبل القبض لم يبطل الصلح وكذلك صلح وقع على بعض
الدين وذكر في المحيط ان كان رجل على رجل كخطة وصاله من ذلك على عشرة دراهم فان قبض
العشرة قبل ان يفتراق جاز وان افتراق قبل القبض يبطل قبض خمسة فقر قاصح الصلح في النصف
ويبطل في النصف وفيه ايضا ولو ادعى رجل قبل رجل الف ديناً فصاله منها على عشرة دينارين
الى اجل لم يجوز ان كان جاحداً لانه صرف في حق المدعى والاجل في عقد العرف يبطل لانه يثبت في
القبض الذي يقتضيه العقد وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله في باب الصلح ان ابراهيم بن ابي جعفر
رحمه الله عن رجل على رجل الف درهم فانكر المطلوب فادى الطالب ان يصلح على مائة درهم
فقال صلحك على مائة درهم من الالف التي لي عليك برأيتك عن البقية ولم يقبل ابراهيم قال هو
جازي وبراء المطلوب من الباقي فظاهر ولم يبرأ منه وبين الله تعالى في اكله المطلوب اذا انكر
الالف الذي عليه وادى الصلح على المائة فقال الطالب صلحك على مائة من الالف الذي

عليك وارتك من البقية او لم يعقل ارتك جازوا به عن الباقي في حكم القضي الطاهر ولم
 فيما بينه وبين الله تعالى ولو كان المطلوب قضاء الالف فارتك الطالب ثم صدقه المطلوب
 على اية درهم فالصحيح جاز في حكم الطاهر لكن فيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للطالب ان يأخذ
 المائة اذا علم انه لا شيء عليه وفيه ايضا مدعي الدار اذا اصابه واليد الكسرة على اية درهم للشفعة
 للشفعة فان اقام الشفع الثبته انه كانت للمدعي ان يأخذ ما بالشفعة بماية درهم لانه اذا ثبت
 كمال المدعي كان هذا بمنزلة البيع فثبت فيه الشفعة وفي التذنب ولو صدق من العتق خمسين
 على ان يعطيه اليوم فان لم يعطه فالالف عليه ولو قال لم يفظ الشرط ان ادبته الى خمسين
 او حتى ادبته فانه بري من خمسين لم يبرأ وكذلك لو قال ان جلدت فانبت
 من الدين فجلت لم يبرأ حتى لو اقام البينة بعد ذلك فقبل في كسر الدقيق ومن لم يعل الف
 فقال او عدا نصفه على انك بر من الفضل ففعل برى والمالاني المحصر في باب الي يوسف رحمه
 الله في كتاب الكفالة قال اذا كان له على رجل الف درهم فقال ارتك عن خمسين او حطفت
 منك خمسين على ان يعطيني الباقي وقنا فاعطى الباقي في هذا اليوم او لم يعط برى عن خمسين لان
 الابرار مطلق ولو قال ارتك عن خمسين على ان تعطيني الباقي اليوم فاعطاه اليوم خمسين
 بالاجماع وكذا اذا لم يعطه عند الي يوسف رحمه الله وقال لا يبرأ اذا لم يعط ولو قال بعد قوله
 على ان تعطيني اليوم باقى فان لم يعطه فالالف عليك فلم يعط اليوم فالالف عليه بالاجماع
 ولو قال اصالحك في هذا كله فهو على هذا الوجه البضا ولو قال ان ادبته الى خمسين او حتى ادبته
 خمسين فانت بر من الباقي فادى لابرأ لان تعليق البراءة بالشرط باطل وفي السر اجبر صاحب
 الف درهم الى ابل على خمسين حاله لم يجر في المحقق والصحيح من الالف موجه على خمسين لانه
 لا يجوز لان المعجل غير الموصول وهو غير متحقق بالعقد فيكون بازا راحطه عنه وذلك اعني من
 الاجل وهو اجم وفيه ايضا صحيح السكران جاز وفيه ايضا صحيح المكره لا يجوز وفي النوايا من جمل
 الغناوى صحيح بعد از صحيح باطل بانته وفي المحيط كل صحيح وقع بعد صحيح فالاول صحيح والثاني باطل
 وكل صحيح وقع بعد باطل فالصحيح باطل وان كان الشراء بعد الشراء فان في الحق وان كان صحيح
 ثم انتزعى اخذنا الشراء والطلوع الصدوق فاما حرم الما الصدوق فاما حرم

اذا كان الصلح باقيا من ذلك ثم تعاخا الصلح لا ينقص الصلح الاول لانه اسقاطا ولا يقطع
الا يعود وقيل ان كان الصلح بين الاثني ينقص لانه صلح عن الدعوى فلا يكون اسقاطا فيقتضي
وفي الهداية قال اذا كان الدين بين الشريكين فصاح احداهما بنصيبه على ثوب مشترك
بالجيران من اتيه الذي عليه الدين بنصفه وان شأنا اخذ نصف الثوب الا ان الغنم
الشريك ربع الدين وفيها البص والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب تعدد الشرائع
اذا كان صفقة واحدة ونفس المال المشترك والموروث بينهما وقبلة المستهلك المشترك اذا
عرفنا هذا القول في مسئلة الكتاب لان بيع عليه الاصل لان نصيبه باق في ذمته لان الغنم
قبض نصيبه ولكن لا حق المشاركة الا ان الغنم شريكة ربع الدين لان حقه في ذلك قال ولو
استوفى نصف نصيبه من الدين كان الشريك ان يشترك بما قبض له قلنا نعم جبان على الغنم
بالباقي لا لانها لا تشترك في المقدوس لا بد ان يكون الباقي على الشريك قال ولو اشترى احدهما
بنصيبه من الدين سبعة كان الشريك ان ياخذ ربع الدين لانه صار فابضا حصة بالحق كمالا
وفي السخا في دوان رجلين ادعيا في دار دعوى ميراث عن ابهما فصاح رب الدار
على مال لم يشترك الاخر فيه ان كان الصلح امكرا او مورا لا فابضا حصة على ان الله على ملكها
وان المصالح باق لنصيبه وتصادقها يكون حجة في حتمها وذكره المسئلة في اخر صلح فادعي
فاضيحان وذكره الحكم ولكن فيها اذا كان المدعى عليه منكرا قال جبان ادعيا فيها او دية
في يد رجل وقال له لو ورثنا من ابينا فخذ الذي في يده فصاح احداهما عن حصته على ثوب درهم
فاداد الاخر ان يشركه في المائة لم يكن له ان يشركه لان الصلح مفاوضة في ذمته
فاداعى العيين في ذم المدعى عليه فلم يكن مفاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشراكة
في بدل الصلح بالشك وفي القرائن الى بن الخلاصة المودع اذا قال لصاحب المودعة رددتها
عليك فهو مصدق ولو صا لها بعد هذا على مال لم يجز وفي التذويب قال المودع تلف المودعة
وقال المالك انت تلفت ثم صوح على شئ لم يجز عند ابو يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله جاز
وكذا العارية وكل ما هو امانة وفي الفصول في الفصل التي من الغنم ولو قال المودع ضاعت
المودعة او قال رددتها عليك فهو مصدق في ذلك لكونه امينا فان صا لها بعد ذلك على مال

لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله وفي أصل هذه المسئلة على نية أو وجه أحد
 لو ادعى صاحبها الاستملاك عليه وهو ينكر جاز الصلح بالاتفاق وإن في لو ادعى المودع الرد أو
 الملاك والمودع الاستملاك لكن يكذب فيما قال فقيمة الخلاف كما ذكرنا وإن قلت لو قال
 المودع ردوها أو ملكك وقال المودع استمكنتها ثم صالحة جاز في قول أبي يوسف رحمه
 الله آخر وهو قول محمد رحمه الله وفيه أيضا ولو قال المودع بعد الصلح قد كنت قلت عند الصلح
 ردوها إليك وإنكر الطالب هذه المقالة عند الصلح لا يلتفت إلى هذا القول عند محمد رحمه الله
 وعند أبي يوسف رحمه الله يسمع ذلك إذا قام البينة برى من الصلح وإن لم يكن له بينة إلا أن
 كلف الطالب فإقامه على الصلح لا يكون أو إقراره أن الأمر كما يقول لأن الصلح على الكار
 صم فلو يقول بأن الصلح صم صم ظاهره ولكن مع هذا إلى أن ابن أن ما أخذه بغير حق
 استرده منك قال على قيس هذا يجب أن يكون الحكم على الكار ومكذبا أيضا إذا
 بين معنى يوجب فساد الصلح بعد صلح ينبغي أن يقبل حجة على ذلك فيحفظ هذه المسئلة في
 القرائن من السراجية ولو طلب الودعية وقال المودع لم يودعني ثم صالحة جاز في
 الفصول في ذكر في صلح الأصل إذا ادعى عين في يد رجل فقال في اليد هذا ودعية فلان المودع
 فصالح بعد إقامه البينة على الودعية أو قبل صلح الصلح أنه قبل إقامه البينة خصم دفع الخصومة
 من نفسه وبعد إقامه البينة دفع الخصومة عن الغير فلان رجوع على الصلح عنه لأنه صلح بالغير
 وفي كثره القائق ولو صلح من الغصب للثمن بأداء على قيمة أو عوض ولو حق مؤخر
 منه كالفصل في الشريك على أكثر من نصف قيمة لا وفي الفصول والصلح عن الغصب على أكثر
 من قيمة يجوز عند أبي حنيفة خلافا لما سواهم كان قايما استملاك وهو الصلح من منبه وفي قول
 الحاقين وصرح هذا الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله وعند مالك رحمه الله لا يصح كذا في الترضيع والخلاف فيما لم
 يقض القاضى بقيمة على الغاصب أو لو قضى القاضى عليه بقيمة ثم صالحة على أكثر منها لا يجوز الصلح
 بالاجماع كذا في النهاية في الهداية وفيما زاد زيادة لا يتعاقبان الكس فيها وإنما إذا ادعى قيمة
 زبادة يتعاقبان الكس فيها يجوز الصلح بالاتفاق كذا في المصنف وقد أدى إلى نية وقيل بالتلف

بمثل القيمة بما نقص فالحاصل ان الغاصب لو حصل من المقتضى المتلف فهو على نفسه او عليه
بمثل القيمة او بما زاد او بما نقص وكل وجه على وجهين اما ان يغير قبل القبض في المجلس فمستة
او وجه لا يجوز اتفاقا وهو اذا اقر قاتل القبض كذا في الرضخه وفي وجهين يجوز اتفاقا وهو اذا
اقر قاتل القبض كذا في الرضخه وفي وجهين يجوز اتفاقا وهو في المثل وبما نقص من القيمة اذا قبل
في المجلس كذا في الجامع الصغير فاني وفي السوس خلاف في الزيادة على القيمة والقبض في
المجلس كذا في الترتيب وفي الفصول ذكر كرم الدين رحمه الله في الحصاد لو ادعى عبدا في يد رجل ففصل
من ذلك على درهم او دنانير موجهة والعبد قائم او ملك جازا في القايمة فلا بد من عينين ثلثي الملك
فلان الواجب القيمة وهي درهم او دنانير فقد صالحه على عينين محقة وفيه ايضا وان صالح على طعام
او عرض موجه فان كان العرض قايما جازا فلا بد من عينين فلان كان الكالم محرلا فلا بد من عينين فاما
ولو ادعى عبدا فصالحه على درهم او دنانير موجهة والعبد قائم او ملك جازا فلا بد من عينين فاما
العبد بالدرهم وان كان ملكا فهو مستغنى رخصة في قيمة العبد لان الواجب له عند ملك
العبد قيمة وان صالح على طعام موجه لان كان العبد قايما جازا فلا بد من عينين فاما بالطعام الموجه وان
كان الكالم محرلا لان الواجب في هذه الحالة قيمة وهي الدرهم او دنانير والطعام متى قيل بالدرهم
او دنانير كان مباحا ومع ما ليس عنه كان باطلا وان لم يكن فيه اصل ان كان عينية جازا فلا
يمسح به ان لم يكن عينية لو وثقه اليه قبل ان يتفرقا جازا وان فارقه قبل ان يقبضه لم يمسح به
قول ابي يوسف رحمه الله كانه روى عنهما ان من باع شيئا بغير عينيه من الكيل او الموزون
ثم عينيه في مجلس العقد يفتقر العقد جازا ويجعل العينين في المجلس كالتعيين عند العقد وفي غير العقد
واذا ادعى على رجل مجهول انه عبده فصالحه على مال الاطباء جازا كان في حق المدعي في عين العين
على مال في العداية لا لاكتسب التحجيم على هذا الوجه في حقه وفي حق الدعا عليه يكون لدفع الخصومة لانه
يعدم انه حوالا فلا بد لانه لا ولا له لا كالحال العبد لان القيمة البنية فتقبل وثبت الحولاء وفيه
الفصول ذكر في باب الصلح في الغصب الصلح الاصل لو غصب كخرقة فصالحه من ذلك على
نصف كخرقة فمذا على الوجه اما ان كان المقتضى متلكا او قايما بخرقة وهو ظاهر او غيبة
بحال لا يفت عليه صاحبه والغاصب مقر او منكرفان كان متلكا جازا لان الصلح على بعضه يكون مستغنى

بعض حقه وبراءة عن الباقي وهو مستقيم لانه دين وان كان قايما لكن غيبه وانتهى وهو متكرر ومقرر جاز
القضاء لانه بمنزلة الملك فصالحا على من النقصان ظاهر ولم يخرجها عنه وبين المدقق لانه ان
وقع الصلح على بعضه فقد اوفى بعض حقه وامسك بقى من غير التاويل وان وقع الصلح على غيره
وهو اقل من المخصوص فذرا فدخل فيه الربوا ولهذا قال في كتاب الاكراه ما استفيضت عليه
وان كان حاضر بحيث يراه المخصوص بنى وانما صلب منكم جاز الصلح في الظاهر لانه بمنزلة
الملك لم يخرجها عنه وبين المدقق لما قلنا وان وجه المخصوص منه بنية على الباقي من الملك
في يديه قبضت له به لانا انما حوزنا الصلح عن بعض حقه على تقدير انه نال كفته وجديته واشتبه
بالنية تبين انه قائم والصلح عن بعض حقه في الكليات والموزونات حال قيامه بطل وان كان الباقي
مقرر بعض ظاهر في يده بقدر المخصوص على قبضه فصالحا على نصفه ان ابراه ما بقى جاز الصلح بقا
لانه مضمون عليه بالمثل شرعا بنفس الغرض قائم ان يحل صلي على عليه من النقصان فلو وجد صلي عن
المقصود ثم يصح لما قلنا ولو وجدنا على عليه صحت فوجب جوده على عليه لتجدي التفرقة وفي الاستحسان
لا يجوز انه في حال قيامه غير مضمون بالمثل لكنه اذا عجز عن الرد لزمه رد المثل واذا لم يكن ففهم المثل
واذا لم يكن الصلح واقعا عن غيبه فدخل فيه الفاسد من الوجه الذي قلنا وان صالحة على كسب
ثوب ودفع اليه جاز في الوجه كلها لانه يكون مشتر بالثوب المخصوص فيقيم فيه الصلح ولو
اكرهت فصالحا منه وهو قائم بعينه على درهم موصلة جاز لانه عين دين وكذلك الذمب والفضة
والموزونات وصالحا على كسب صلي لم يخرج لان الجنس بالتميز لا يحرم الفاسد وان كان الطعام
لم يخرج الصلح على شئ من هذا النسبة لانه دين ومن الاوصاف على طعام من جنس على مثله واقل منه
موجبا جاز لانه عين حقه والخط جاز ولو صالحة على اكثر منه لم يخرج لاحلا ولا موصلا لانه ربوا والصلح
عن بعض حقه في الكليات والموزونات حال قيامه لا يجوز ومكذا اذكر في الخصايد وفي الفصول ولو اذكر
وارا فذكر المدعي عليه ثم اصلى على اليد المدعي كذا او يار الى المدعي عليه وياخذ العار منه من يجوز
الصلح وذكره شهاب الدين رحمه الله في باب دعوى الصلح من قضا وفي موضعين انه يجوز وفي الهدية
واذا صلح عن دالم كجانب الشفعة معناه اذا كان عن الكراهة سكوت لانه ياخذ ما عليه
الاصل حقه ويقع المال لدفع ضرره المدعي وزعمه لا يلزم بخلاف ما اذا صلح على دار حيث يجنب

الشفقة لان المدعى يأخذ ما هو غرض المال فكان مغايرة في حق فليزيم الشفقة باقراره ان كان المدعى عليه
يكذب وفي التمسك ولو صاع من الشفقة على مال فالصالح باطل سقطت الشفقة في الفصل والاصل
الاصل لو اشتري دارا فادعى الشفقة فضا على ان يدفع الى التمسك الدارهم على ان يسم الشفقة جاز
التسليم ولا يجوز له ان يأخذ الدارهم لان التسليم الشفقة لا قيمة له فلا يجوز اخذ المال شيئا لقيمة له
باب التمسك بالصالح ولو كسب في البداية وان صالح بال ضمن ثم الصالح لان
الحصول للمدعى عليه ليس البراءة وفي حقها الاجتهاد المدعى عليه وارفع اصيلانية اذ ضمنه كالفصل
بالجدة اذ ضمن البديل يكون مترتب على المدعى عليه كما لو تبرع بقضاء الدين بخلاف ان كان
ما به يكون لهذا المصالح شي من المدعى وانما ذلك للمدعى في يده لان التمسك بطريق الاصل
ولا فرق في هذا بين ما اذا كان مقر او منكرا وكذا اذا قال صالحك على الفنى هذا او على عبد
هذا صاع الصالح ولزمه تسليمه لانه اضافته الى النفس فقد التزم تسليمه فصالح الصالح وكذا لو قال على
الفنى وسلمها لان التسليم اليه يوجب سلامة العوض له فتم العقد لحصول مقصوده ولو قال صالحك
على الفنى فالعقد موقوف فان اجاز المدعى عليه جاز وزمه الالف وان لم يجز بطلان
الاصل في العقد انما هو المدعى عليه لان دفع الخصومة حاصل له لان الفصول في اصيلها بطلان
اضافة الضمان الى النفس واذا لم يقض بقى عاقبة من جهة المطلوب فينتوقف على اجازته قال
رضي وجه اخر ان يقول صالحك على هذه الالف او على هذا العبد لم ينسب اليه لانه لما
عينه للتسليم صار شارطا سلامته له فتم بقوله ولو استحق العبد او وجد به عيب فزده فلا يسب له
على المصالح لانه التزم الاياها من محل بعينه ولم يزم شيئا سواه فان سبب المحل لم يتم الصالح
ان لم يسلم لم يرجع اليه شيئا بخلاف ما اذا صالح المدعى عليه في اسم سم المحل لم يتم الصالح
او وجد به عيبا زيوفا حيث يرجع اليه لانه جعل نفسه اصلا في حق الضمان ولهذا جاز على
التسليم فاذا لم يسلم له سلمه يرجع عليه ببطله وفي النافذ ولو صالح عنه رجل فغير امره فهو على ارجحه
او جاز ان صالح بال ضمن ثم الصالح وكذلك ان قال صالحك على الفنى ثم الصالح ولم يسمها
كذلك ان قال صالحك على الفنى وسلمها وان قال صالحك على الفنى فالعقد موقوف
لانه لم يوجد الاضافة الى نفسه ولا الى ما له فينتوقف ان وجدت الاجازة من المدعى عليه

جازية الصلح وزنه الالف وان لم يجزه بطل وفي السفق ولو صلح بالمال وضمت الصلح لغيره
 كان الصلح بغير امر المدعي عليه فالحال لا يجوز ان يضيء او لا فان اضاف اليه نفسه فالضمان
 لازم عليه وفيه ايضا واما اذا لم يصف الفان الى نفسه بان صلح على مال مطلق ولم يقل على
 ضامن فالصلح موقوف فان اجازة المطلوب جاز وزنه المال وان رد بطل وفي الكبري
 في يد ورثة او على رجل فيها حق وبعض غائب فضلع الى ضررهم المدعي على شئ من جميع حقه فوجبه
 لانه في حصته شركا به متمسك بالصلح وصلاح المتبرع جاز اذا التزم بحوض والدار للورثة على حاله لان
 المدعي لم يقطع حقه بما خذ من العوض فلا يملك شئ مما خذ منه العوض والدرج هذا المصالح اعليم
 بشئ فيم لانهم لم يأمروه بغير شئ ولو كان صلح على ان يكون حقه له خاصة دون الورثة فهو جاز
 ايضا لان المدعي يدعي بملك ما يدعيه لنفسه من الذي يصلح به ما يتوفى منه من العوض والصلح يعني
 على زعمه فحوز وفي الفصول من المبسوط واربين ورثة او على رجل من عوى وبعضهم حاضر وبعضهم
 غائب فصالح الى ضرر من جميع الدعوى على ان معلوم جاز الصلح لانه صلح على نفسه من غير فانه
 جاز فلو ان هذا المصالح اشتراط ان يكون نصيب المدعي فلا يحل ان كان سائر الورثة مقرين
 بذلك او منكرين فان كانوا مقرين جاز الصلح وصار نصيب المدعي للمصالح وليس كانه اشترى
 نصيب من المدعي وان كانوا منكرين قام المصالح بمقام المدعي وان كان اقام البنية صار نصيب المدعي
 عليه يعني اذا اقام البنية على حق المدعي فان لم يكن له بنية ان يرجع على المدعي في حصته شركا به
 لانه صلح او قال على العبد ولم والاتوقف فان اجازة المدعي عليه جاز ولا يبطل وفي البنية
 اجنى صلح عن المدعي بغير امر موقوف على اجازة الا اذا قيل الاجنى المال او اداه او عينه ثم الصلح
 ورجع على المدعي عليه في تحضر القدرى ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل بالصلح
 عليه الا ان يضمنه والمال لازم على الموكل وفي الهداية وتأويل هذه المسئلة اذا كان الصلح عن دم
 العمد او كان الصلح عن بعض ما يدعيه من الدين لانه اسقاط محض فكان الوكيل فيه غير اذبح وان كان
 عليه كالموكل بالكناح الا ان يضمنه لا يضمنه موما اخذ بجهة الضمان لا بجهة الصلح اما اذا كان
 الصلح عن مال فهو بمنزلة البيع فيرجع الحقوق الى الوكيل فيكون المطالب بالمال ما هو الموكل
 دون الموكل بالصلح التحارج في السراجية الخارج انما يصح اذا لم يكن في التركة

دين وفي النهاية وان كانت التركة بين ورثة فاقوا احد منهم بالاعطوا اياه والتركة
 عقار او عرض جاز قليلا كان اعطوه اياه او كثيرا لانه امكن تصحيحه وانه ارشاهم رضي الله
 فانه صالح تامر الاشجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما على ثلثي البع
 وينار قال وان كانت التركة فضة فاعطوه ذهبها او كان فيها فاعطوه فضة فمؤكدة لك لانه
 بيع الجنس بخلاف الجنس فلا يعبر التوى ويعبر التقاض في الجنس لانه صرف غير الى الدين في
 يده بقية التركة لانه بيع وان كان حاصلا مكتفي بذلك القبض لانه قبض ضمان فقبض عن قبض
 الصلح وان كان مقر الا بد من تجديد القبض لانه قبض امانة فلا يوجب عن قبض الصلح وان
 كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالح على فضة او ذهب فلا بد ان يكون اعطوه
 اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون مثله والزيادة بحكم من بقية التركة اعطاهم الربوا
 ولا بد من التقاض فيما يقابل نصيبه من الذمب والفضة لانه صرف في هذا القدر ولو كان
 بدل الصلح عرضا جاز مطلقا لعدم الربوا وكان في التركة درهم ودنانير وبديل الصلح درهم
 ودنانير البع جاز الصلح كيف كان صرفا للجنس لا خلاف للجنس كما في البيع لكن شرط ان
 للمصرف وفيه ايضا قال واذا كان في التركة دين على النكس فادخلوه في الصلح على
 ان يخرج المصلح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل لان فيه عليك الدين من غير من عليه
 وهو حصة المصلح وان شرطوا ان يراء الغناء منه ولا يرج عليهم نصيب المصلح فالصلح جائز
 لانه اسقاط او عليك الدين من عليه ويجازي وفي التمدد بين ورثة فصالح احد
 على مال جاز قليلا كان او كثيرا الا اذا كان مال الصلح من اموال الربوا وفي التركة ضرب ذلك
 المال ونصيبه من ذلك الجنس اكثر من مال الصلح او مثله لكن التركة شي اخر فم يحرم للمنفق الربوا
 وان كان في التركة دين على النكس فادخلوه في الصلح ليكون لهم دونه لم يحرم الصلح وان
 شرط ابراء الغناء ولا يكون لهم من نصيبه من الدين جاز كذا في كثره الدقائق وفي الفصول
 طهر الدين رحمه الله في شرطه اذا صالح احد الورثة مع الباقي من التركة وفي التركة عقار و
 حيوان وعروض منهم والدعي لا يدري ما في جميع ذلك في يد المدعي عليهم جاز الصلح وقال
 الشافعي رحمه الله لا يجوز بناء على ان الابرار من المحرمين لا يجوز بناء على انه قال

ابو القاسم رحمه الله يجوز البراءة من الديون المحبولة اما الصلح على ايمان المحبولة فلا يجوز لان فيه
 البيع وهو عليك نصيبا منهم والتركه لا يجوز من دين جاز هذا اذا ادي الى عليك الدين من غير ترك
 ولكن الاصح ان هذا الصلح يجوز والبراءة انما يكون مانعة من الجواز اذا كانت مانعة من التسليم
 اما الجواز لنفسها فلا يكون مانعة ومنها غير مانعة لان التركه في ابدانهم فوق الاستغناء عن التسليم
 وفيه ايضا في الفصل الرابع والعشرين وان كانت التركه محبولة لا بدري ما هي الاصح الصلح عن الكيل
 والموزون لما فيه من احتمال الربو بان كان نصيب من التركه من جنس مثل بدل الصلح لو اكثره او كان
 فيها دين فيكون عليك الدين من غير من عليه الدين وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يجوز هذا الصلح
 لانه يحل ان التركه يكون من جنس ولو كانت من جنس يحل ان يكون اكثر منها او اقل فيكون شبهة
 الشبهة وانما غير محبولة وفيه ايضا ذكر طير الدين اسحاق رحمه الله في دعوى فقا واه امرأة حلت
 من ميراث زوجها على مال معلوم ثم طهر على الميت دين يلزمها بحضنها من التركه ويؤخذ
 بدل الصلح لان حقا انما ثبتت في التركه بعد قبضها الدين وفيه ايضا قال هشام رحمه الله لم يثبت
 ابو يوسف عن امرأة ادعت على ورثة زوجها ميراثا فضا طوا وم جهدوا ان ابن امراة لم يثبت
 على اقل من نصيب المهر والميراث ونصيب من الميراث اكثر قال الصلح جاز ولا يطيب للورثة
 ان اعموا وان اقامت المرأة بعد ذلك هبة ابن امراة البطلت وفيه ايضا وذكر في المحيط
 احد الورثة اذا صلح من نصيب من التركه على شئ ثم طهر دين للميراث او على الميت في يد رجل
 هل يكون داخل تحت الصلح لارواية لهذه المسئلة قال الفقيه ابو بكر رحمه الله القليل ان يقول لا يدخل
 وتقال ان يقول يدخل وعلى هذا القليل اذا دخل ما ظهر في الصلح ان كان ما ظهر عينا لا يوجب و
 الصلح وان كان الدين شتم من الصلح يجوز والا فلا باب صلح الاب والوصي
 والوارث في الفصول المجلد الثاني في الفصل الثالث والعشرين وذكر الفقيه في صلح الاصل اذا
 ادعى رجل على صبي في داره او في عبده دعوى فضا له الاب فهو علي وجهين اما ان يكون
 للمدعي هبة او لافان كان له هبة جاز صلح الاب من مال له بمقدار قيمة الدعوى او بزيادة قليلا
 بتعاقب الناس فيما لانه بمنزلة البيع ويجوز بيع الاب بمقدار قيمة الدعوى او بزيادة قليلا
 ولو صار علم نفسه يجوز قتلها كان او كثره او ان لم يكن للمدعي هبة لا يجوز الصلح الا ان يصالح

اصلا والارث

من النفس ولو كان للصبي دين على رجل أو دعوى فضايلة الأب على مال قديم لم يكن له منه
 والاخر مكر الدين جاز صلح وان كان الدين ظاهر بالبنية أو بالقرابة أيضا وان كان
 الدين واجب بمعاقد الأب جاز صلح على نفسه والغير الأب بمقدار الدين بمنه إلى ضيق محرم
 الله عند أبي يوسف رحمه الله لا يجوز الوصي في جميع ما ذكرنا كالأب في السر اجبة صلح وصلى الأب
 بمنزلة صلح الأب فيها أيضا صلح وصلى الأخ والعلم واللام لا يجوز إلا في العود وض الحيوان وفيها أيضا
 وصلى الأب لوصي أو القصاص في النفس ذكره كتاب الصلح انه يجوز ذكر في الجسع الضيق في
 كتاب الديات انه لا يجوز وفي الفصول ولو كانت الورثة صفارا ذكرا وكان دعواهم في دار
 فضايلة الوصي على قدر ما يتعاقب الحسن فيه جاز عند أبي حنيفة رضي الله عنهما نصيب الصفار والكتب
 جميعا وفي قولها لا يجوز إلا في نصيب الصفار وهو نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كلهم
 كتاب لا يجوز صلح الوصي في شيء وان كان غنيا لا يجوز صلح الوصي في العود وض لا يجوز في العقار ولو كانت
 الورثة كلهم صفارا فادعى رجل في دارهم دعوى فضايلة الوصي من أموالهم بحشي فان لم يكن له من
 بنية لا يجوز الصلح وان كان له منية لا يجوز بمقدار ما يتعاقب الحسن فيه وفيه أيضا في الفصل الثالث و
 العشرين اذا ادعى على بعض الورثة مينا على الميت فضايلة هذا الوارث وبعض الورثة غائب
 الغائب ولم يجر الصلح فان ثبتت الدعوى بالبنية وادى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بما
 القاضيه صلح وان ادعى من النفس بامر القاضي له ان يرجع عليهم لانه دفع بامر القاضي بالحجة
 الشرعية ولا يمكن للغائب نقص ذلك والدين او ثبتت بالبنية وادى احد من الورثة من مال
 نفسه له ان يأخذ من التركة ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب ان لا يرجع ويسترد
 بقدر حصته ولو دفع من النفس لا يرجع على الغائب لانه لم يثبت الدين بحجة شرعية وفيه أيضا
 الورثة اذا اخذ جميع التركة بالتغلب استهلكا والتركة عروض وصوبات ثم ان هذا المستهلك
 بقية الورثة على دارهم او ديارهم موجهة فقد قيل انه يجوز الصلح والصلح من الجواب ان يقال على قول
 أبي يوسف رحمه الله انه لا يجوز لان هذا الصلح يجوز من وفيه أيضا في الفصل الرابع والعشرين وذكر
 في فناء دين شيد الدين رحمه الله اذا ادعى الدين في التركة على واحد من الورثة وذكر الوارث فضايلة
 على مال من التركة وضمنه كركباتي ورثة ردوا انذاره وان تواسى مال كركباتي من واداه لم يجر انذاره

خاص من بيع هذا الضمان وفيه الضمان في الفصل الثامن والعشرين الوصي اذا صاح على حق لم يمت
 عن حق الصغير على رجل فان كان المدعى عليه قرا بالمال او كان له دين على المال او كان القاضى
 بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز وفيه الضمان ولو صلح الوصي
 على حق يدعي الثالث ان على الميت ان كان للمدعى عليه دين او عاه او علم القاضى بذلك
 او كان القاضى قضا بذلك يجوز الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز وفي كثر الدقائق ولو كان
 على الميت دين يحيط بطل الصلح والقيمة **باب الاستحقاق في بدل الصلح**
 في الهداية قال واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح عنه رجع المدعى عليه بحقه وذلك ان
 العوض لانه معوضه مطلقه كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان وقع الصلح عن بيع
 او انكار فاستحق المتنازع فيه رجع المدعى بالخصومة ورد العوض لان المدعى عليه بذل العوض الا
 ليدفع خصومه بل يفسد فاذا ظهر الاستحقاق تبين انه لا خصومه له فبقى العوض في يده غير متحمل
 على عوضه فيه وان استحق بعض ذلك وخصمه رجع بالخصومة فيه لانه خلا العوض في هذا
 القدر عن العوض وفيه ايضا ولو استحق المصالح عليه باقرار رجع بكل المصالح عنه لانه مبادلة
 وان استحق بعضه رجع بحقه وان كان الصلح عن انكار رجع الى الدعوى في كله او بقدر المستحق
 اذا استحق بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهذا انما يوجب ما اذا بان منه على الانكار شيئا حيث
 يرجع الى الدعوى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له ولا كذلك الصلح لانه قد يقع له خصومة
 ولو ملك بدل الصلح قبل التسليم فالواجب الاستحقاق في الفصيلين اي في الاقرار والانكار
 وفي السرية صلح عن الف درهم على مائة فما تحققت المائة رجع بمثلها فان كان الصلح عن مائة
 انه فاستحق فان كان الصلح على مائة فله ان يأخذ منها ان لم يفرق وان استحق بعد الافتراق
 بطل الصلح وكذا ان كان الدين خطه فصالحه على الشيء بعد الافتراق بطل الصلح وفيه ايضا اذا
 كان له على اخر عشرة دراهم عشرة اقعة فخطه فصالحه على احد عشر درهما ثم فارقه قبل القبض
 انقص الصلح بقدر درهم واحد وفي الهداية واذا دعى حقا في دار ولم يبنه فصالحه من ذلك على شي
 ثم استحق بعض الدار لم يربو شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما لم يبنه فاستحق
 كله لانه لا يعرى ذلك عن شيئا بقا على ما قدمه وفي السرية ادعى حقا في دار فصالحه منه على ما

فان تحققت الدار الاثر اعلم بوجوب بدل الصلح ولو ادعى كل الدار فاستحققت منها شي ربح
 وفي الفصول ولو اشترى رجل شيئا فادعاه او ادعى فيه فقضا فصله المشتري صح ولو اراد ان
 يرجع على الباع بذكر الصلح لا يقدر لان الاستحقاق لم يثبت وهذا اوقع المال بربطه بنفسه فليرجع
 في ميسر سيد الامام الى شي رحمه الله **باب للمنفقات** في الحق واذا طلع القاضي
 ان يصالح امرها بالصلح لانه اقطع للمفوضة والبعد عن التهمة وفي السراجية اذا كتب في محضر صلح
 الصلح انه صالح على ان معلوم لم يكن ما لم يبين قدر المال في الفصول في شروط الحكم اذا صالح
 من الدواب والخياب والقصب او الخشب كوز الصلح على دراهم اقل من قيمته او اكثر منها
 التمس فيه حاله او وجلا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ما لا يجوز وفي الفصل ما لا يقابل
 فيه لا يجوز وفي السراجية وشروط الخي في الصلح ثلثة ايام جاز وفيها ايضا صلح على شي لم يره
 فله الخي راذا رآه وفي فصول الماقتضية اذا صالح عن دعوى الدين ثم اقام المدعى عليه بنية
 على الايفاء وان كان الصلح عن النكار لا يسمع دعوى المدعى عليه لان هذا الصلح اقر ^{الصلح} ^{الصلح}
 فلا ينقص وكذا لو اقر بالدين ولم يدعي الايفاء وصالح على شي ثم ادعى الايفاء لا يقبل وان
 ادعى دين فادعاه المدعى عليه الايفاء ولم يقدر فصالحه ثم اقام البنية على الايفاء يقبل لان دعوى
 الايفاء منه دعوى الدين على المدعي وذلك الصلح وقع فداء عن الدين لانه لا يبين على المدعى
 هذا الوجه وفيه ايضا واذا وقع عن النكار ثم اقام البنية على الاقذار والابرار قبل الصلح لا يقبل
 وكذا لو ادعى ما لا فاقرو صالحا ثم ادعى الابرار والايفاء قبل الصلح لا يقبل من جهة
 رشيد الدين رحمه الله وفي نسخة من فتاوى صدر شهيد رحمه الله رجل ادعى امره وقال بنية
 وقالت الامة انها حرة الاصل وصالح المدعي من ذلك على ما يرفعها جاز فان اقامت بعد ذلك
 بنية انها حرة الاصل وان هذا المدعي اعتمها عاما او لا يقبل بنيةها وكذلك لو كان مكان الامة
 عبدا و اقام البنية بعد الصلح على حريته وفي البيع ولو وجد في البيع عيبا فصالحه على ان يحط
 منه شيئا من الثمن وان كان فادعاه على رد البيع والمصالحة بالتمتصان فالصلح جاز وان
 لم يكن فادعاه عليه بان باعه من اخر واخرجه عن ملكه فهو باطل فيه ايضا ولو زال العيب بعد الصلح
 فعليه رد ما اخذ وفي الزهيرة في كتاب الدعوى اذا ادعى المشتري العيب وانكر الباع ^{فصل}

على ان يرد البيع شيئا من الثمن ثم تبين ان لم يكن بالبيع عيب كان البيع ان يسترده او يرد
هذا اذا ادعى على انسان مالا او حقا في شئ فضايله على ان تبين ان لم يكن ذلك الحال عليه
وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعي عليه حق استردا وذلك الحال في السراجه اشتري
حيوانا فوجد بعينه يابضا فصاح منه على درهم ثم ذهب البياض لطل الصلح وفي التندب
البيع اذا صاح المشتري عن عيب بالبيع على ان جاز الا اذا فعل المشتري ما يمنع من الرد
والرجوع بالارش لم يجز واذا جاز ثم زال العيب بطل الصلح بان كان بعينه يابضا قد ذهب
البياض في العضول رجل اشترى بلف درهم وقبضه وتعد الثمن ثم وجد به عيبا فانكسر البيع
ان يكون يابضا وفيه ذلك العيب ثم صاح البيع على ان يرد عليه درهم مسماه حاله او الي
اجل جاز ويكون هذا صلي عن بعض الثمن الذي وجبه وروى على البيع ان في زعمه ان الواجب هو
الرد واخذ الثمن كله الا انه قد تعدر الرد عليه لانكار البيع فصار كما اذا تعدر الرد بسبب اخر
وعند تعدر الرد للمعني من قبل المشتري يجب الرجوع بقصان العيب لانه تجس خذ وبيع
فيذمه ان يرد من الثمن بمقابلته تجس عنده لما بين ان هذا صلي من الثمن فصار الصلح
الدرهم من باب استيفاء الحق فصح موجد كان او حال او في القرائن اني من الفادى البرية
واذا اشترى رجل من رجل عهد انم صالحه من كل عيب درهم فوجد جاز ومو برى من كل
عيب لان شرط البراة من كل عيب لو قوت بائنا العقد جاز وكذلك الا براسوا
العيب موجودا او لم يوجد وفيه ايضا ولو صالحه من صنف من العيوب على ان يحطنه واما
جاز وله ان يخي صمه فيما وجده من غير ذلك الصنف وفي السراجه لو اراد المصالح البعض
له ذلك وفيه ايضا لو اختلف ثلثه فو في ساجه فصاح احداهم صاحبه على عبد ودفع اليه ولا يرد
الثالث لث بذلك فزارعه الثالث على حالها والمصالح اخرج عن الخصومة وفيه ايضا اذا اقل
اصالحك من دعواك لم يكن اقار او فيها ايضا ادعى على ميت مالا وورثه عيب الا واحد
فكما رجلا واقام البنية لم يخبر على الغائبين ويؤخذ من الجاني في يده ولا يرجع هو على الغائبين في
القرائن من العبادى البديعة رجل اتم بسترته وجس فادعى عليه قوم وصالحهم ثم خرج واكر
وقال انها صلتك فو على نفس قالوا ان كان في جس القاضى فالصلح جاز لانه تجس

لا يجوز وان كان في حبس الوالي ان رجلا اخذ سارقا في دار غيره فاراد ان يدفع الى حبسه
 بعد ما خرج السرقة من الدار فصالحه السن على مال معلوم حتى كفي عنه كان باطلا وعليه ان يرد
 المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب للمالك ان يرد مال سرقه من غيره
 او دفع السرقة الى صاحبها وفيه ايضا اللام والقاضي اذا صالحه سارق الخمر على ان ينفذ منه و
 يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على سارق الخمر في السجن في ولا يجوز الصلح من دعوى حدود
 رجلا اخذ رانيا او سارقا سرق من غيره او اخذه في شرب خمر واراد ان يدفعه الى الحاكم فصالح
 الم خود على مال ان لا يدفعه اليه فالصلح باطل ويرجع عليه بما وقع من المال وكذلك لو ادعى رجل
 على رجل قد فاد فصالح المدعى عليه بمراسم على ان يعفو عنه فالصلح باطل وفي التهذيب لو صالح
 من الكفالة على مال من حد تعذف على مال فالصلح باطل ولم يبرأ الكفيل ولا يسقط الحد وي
 الفضول رايت في قبض السهم من شريح القدوري الكفيل بالنفس اذا صالحه عن السهم على مال
 لا يسقط الكفالة لا يصح اخذ المال وهل يسقط الكفالة فيه روايتان في روايته يسقط وفي رواية
 لا يسقط وفي رواية المنسوبة انه يجوز ولو كان كفيل بالنفس والمال فصالحه ينزط البراءة من الكفالة
 بالنفس برك في التهذيب الصلح عن دم عمد على مال اكثر من الدية جاز وقد سقط الدم وفيه ايضا
 وفي الخط لا يجوز على اكثر من الدية الا ان قضى القاضي بحبس الخوكمات من اللابن ثم صالح على حقه
 عن العت ودم وفيه ايضا ولو صالح على خمر او خمرين فهو غفول غير شئ لانه اصل حرام وفي الفضول لو
 قدف امراته بانزنا حتى وجب اللعان ثم صالح على مال ان لا يطالب اللعان كان باطلا
 وغفوا بعد الدفع باطل وقبله جاز ولو قدف محضها او محضته فاراد المقدوف طلبه فصالح
 القاذق عليه دراهم سمائة او على شئ اخر على ان يعفو عنه ففصل فالصلح باطل وهل يسقط الحد
 كان ذلك بعد ارفعه الى القاضي لم يسقط وان كان قبله وفيه ايضا من صلح في دية الدياري
 مردى زن ديكري را دعوى كرد و صلح كردنه على ان تجلس من المدعي بما لا يجوز هذا الصلح وفيه ايضا
 في المجلد الثاني مسئلة كانت واقعة الفتوى وصورته زن برشوى حومت غليظ دعوى كرد و
 الزوج الحرة فيرسله المنوسطون فصالحه على عشرة دنانير فاختلعا على ذلك ودفعت عشرة ايام
 اقامت البينة على الطلاق الثلاث هل ترجع بما دفعت اليه ذكر في صلح الاصل انها ترجع